أثر
القوانين الصوتية
في بناء الأنظمة اللغوية
مقاربة في التراث العربي القديم

سلام أورحمة

www.alukah.net
شبكة الألوكة

سلام أورحمة

تكاد تجمع التّعريفات للّغة على أنّها نظام، ولكلّ نظام لغويّ عناصره الأساسيّة المكوّنة له بصورة عملية، وهذه العناصر المكوّنة للنّظام اللّغويّ تقوم على أربعة مستويات رئيسة وهي: الصّوت، والمعجم، والصّرف، والنّحو، وليس بخاف على أحد، أهمّية النّظام الصوتي، وأثره الواضح في إثراء المكنوز المعرفي لدارسي اللّغة العربية، فضلا على أنّه يمثّل النّظام الأوّل من الأنظمة اللّغويّة، قبل الأنظمة المعجميّة والصّرفية والنّحوية، ويمثّل هذا النّظام موضوعا واسعا وشاقّا وليس سهلا، ولذلك فإنّ غياب النّظام الصّوتيّ المؤصَّل، والمنضبط بما يوفرّه من قوانين في مجال البحوث اللّغوية، ليعدّ خللا واضحا في أيّ دراسة يُراد لها أن تنتظم في سلك الدّراسات اللّغوية الناجحة، ولأجل مراعاة هذه المسألة كان هذا الموضوع محددا بأثر القوانين الصوتية في بناء الأنظمة اللغوية، لذلك كان ممّا سبق من أهمّ الأسباب التي دفعتنا إلى الكتابة في هذا الموضوع ونتيجة له في الوقت نفسه

أثر القوانين الصوتية في بناء الأنظمة اللغوية

مقاربة في التراث العربي القديم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مُـقَـدِّمَـةٌ عَامَّــةٌ :

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، والصَّلاَةَ والسَّلاَمُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

فَقَدْ تتابعتْ دراساتُ العلماء العرب وَبحوثهم، مِنْ أَجلِ الْكشفِ عنْ أَسرَارِ الْعَرَبِيَّةِ وَسبرِ أَغْوارهَا، فقاموا بخدمات جليلة من خلال تِبْيان قوانينها وبسطِ قواعدهَا الصَّرْفِيَّةِ والنَّحْوِيَّةِ وَوَصْفِ أَصْوَاتِهَا، وَرَصْدِ دَلاَلاَتِ ثروتهَا اللَّفْظِيَّةِ فيمَا اصْطَنَعُوهُ من مَعَاجِمَ بحيْثُ اسْتَطَاعُوا الوصولَ إلى نَتائجَ عِلْمِيةٍ دقيقةٍ في مَيادين الْبَحْثِ اللُّغَوِيّ، وتمكَّنوا مِنْ بناءِ جسْمٍ ضخْمٍ مِنْ نَحْوِهَا وصَرْفِهَا وَأَصْوَاتِهَا وَدَلاَلاَتِ مُفْرَدَاتِهَا، مِمَّا تراكمَ مِنْ تُرَاثِهَا الشِّعْرِيّ والنَّثْرِيّ الَّذِي رَفَدَهَ الْقرآنُ الكريمُ بِبَلاَغَتِهِ وَإِعْجَازِهِ وَتَنَوُّعِ عُلُومِهِ، وَالْحَدِيثُ الشَّرِيفُ بِفَصَاحَتِهِ.

وهذا البحث الذي نقدّمه يشمل على قطوف من هذا البستان اللّغوي الوافر، قَصَدْنَا من خلاله أن نقدّم بعض الجهود الصّادقة لبعض أعلامنا وعلماءنا الأجلاّء، لنرى ما بذلوه من جهد خالص، وإتقان علميّ معجب، ودراسات منهجية فريدة، وما توصّلوا إليه من درجة عالية من الدّقة العلميّة والمنهجيّة في دراسة أنظمة اللّغة العربيّة، الجانب الصّوتيّ منها خاصّة.

تكاد تجمع التّعريفات للّغة على أنّها نظام، ولكلّ نظام لغويّ عناصره الأساسيّة المكوّنة له بصورة عملية، وهذه العناصر المكوّنة للنّظام اللّغويّ تقوم على أربعة مستويات رئيسة وهي: الصّوت، والمعجم، والصّرف، والنّحو، وليس بخاف على أحد، أهمّية النّظام الصوتي، وأثره الواضح في إثراء المكنوز المعرفي لدارسي اللّغة العربية، فضلا على أنّه يمثّل النّظام الأوّل من الأنظمة اللّغويّة، قبل الأنظمة المعجميّة والصّرفية والنّحوية، ويمثّل هذا النّظام موضوعا واسعا وشاقّا وليس سهلا، ولذلك فإنّ غياب النّظام الصّوتيّ المؤصّل، والمنضبط بما يوفرّه من قوانين في مجال البحوث اللّغوية، ليعدُّ خللا واضحا في أيّ دراسة يُراد لها أن تنتظم في سلك الدّراسات اللّغوية الناجحة، ولأجل مراعاة هذه المسألة كان هذا الموضوع محددا **بأثر القوانين الصوتية في بناء الأنظمة اللغوية**، لذلك كان ممّا سبق من أهمّ الأسباب التي دفعتنا إلى الكتابة في هذا الموضوع ونتيجة له في الوقت نفسه.

أَهْدَافُ الْبَحْثِ:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق هدفين رئيسين؛ أوّلهما، إبراز ما حقّقه القدماء من أفكار صوتيّة، وما وصلوا إليه من حقائق علمية، من خلال وسائلهم التي تعتمد على الملاحظة الذّاتية، قبل أن تظهر الوسائل الآلية للأصوات، وقبل أن يستعين الدّارسون بأجهزة مختبرات الصّوت، وغيرها من الأجهزة الحديثة التي يتقاسم العمل فيها أهل التّشريح، وأطباء الأنف والحنجرة والأذن، وأهل الفيزياء وغيرهم، ومن ورائهم أهل الأصوات، وثانيهما، التحقّق من أهمّية النّظام الصّوتي في دراسة موضوعات الأنظمة اللّغوية الأخرى(المعجميّة، والصّرفيّة، والنّحويّة)، ومن ثمّة إيضاح الصّلة القويّة بين النّظام الصّوتيّ وبين هذه الأنظمة اللّغويّة.

مَنْهَجُ الْبَحْثِ:

وفقا لما تقتضيه طبيعة البحث و تحقيقا لأهدافه المنشودة، اقتضى الأمر أن نسلك المنهج الاستقرائي التحليلي الوصفي؛ ذلك أنّه يعتمد على جمع النّصوص وتحليلها في المواضع المبوّب لها.

خُطَّةُ الْبَحْثِ:

خُضنا غمار البحث، وَتَجشّمنا الصِّعاب للوصول إلى الأهداف المرجوّة من البحث، فبُنيت الدّراسة على مقدّمة وخاتمة بينهما ثلاثة فصول، كلّ فصل يتخلّله مقدّمة وخاتمة:

أما الفصل الأوّل وعنوانه (الدّرس الصّوتيّ: النّشأة والتّأصيل) فقد اشتمل على ثلاثة مباحث لمعالجة ثلاثة قضايا رئيسة، إذ رأينا أنّ منهجية البحث تقتضي البدء بتحديد الأسباب التي كانت وراء نشأة الدّراسات الصّوتية وهو ما كان موضوع المبحث الأول،والمصادر التي أسّست بنيان هذا النّوع من الدّراسة وهو ما تناولناه في المبحث الثّاني، إضافة إلى إشكالية أصالة الدّرس الصّوتي وهو موضوع المبحث الثالث.

أمّا الفصل الثّاني وعنوانه (النّظام الصّوتي للّغة العربيّة) فقد جاء مقسّما إلى ثلاثة مباحث رئيسة، تناولنا في المبحث الأوّل، الوحدات الصّوتيّة في اللّغة العربيّة و أنواعها، وخصّصنا المبحث الثّاني للكلام على الجهاز الصّوتي وكيفية حدوث الصّوت

وانتشاره، أمّا المبحث الثّالث، فكان الحديث فيه منصبّا على مخارج تلك الوحدات الصّوتية وصفاتها.

أما الفصل الثّالث (النّظام الصّوتيّ وأثره في الأنظمة اللّغويّة) فقد جاء هو الآخر مقسّما إلى ثلاثة مباحث رئيسة، تناولنا في المبحث الأوّل أثر النّظام الصّوتيّ في النّظام المعجميّ، وما يقدّمه الأوّل من قوانين لبناء الوحدة المعجميّة وتكوين دلالتها، وجاء المبحث الثّاني لتبيان أثر النّظام الصّوتيّ في النّظام الصّرفي،وما يُقدّمه النّظام الصّوتي من قوانين تُعين على تحديد مجموعة من القضايا التي يتناولها النّظام الصّرفيّ، كالميزان الصّرفيّ، وحروف الزّيادة، وبناء القوالب الصّرفية؛ كالتّثنيّة والجمع والتّصغير والنّسبة، أمّا المبحث الثّالث فقد كان مخصصا للكلام على أثر النّظام الصّوتيّ في النّظام النّحويّ، وما يقدّمه الأوّل من قوانين تمّ من خلالها معالجة مجموعة من القضايا النّحويّة، مثل أثره في توزيع الحركات الإعرابية، والإعراب التّقديري، ودور النّظام الصّوتي في حذف بعض الوظائف النّحويّة.

الفَصْلُ الأوَّلُ: الدَّرْسُ الصَّوْتِيُّ العَرَبِيُّ: النَّشْأَةُ وَالتَّأصِيلُ.

مُقَدِّمَةٌ:

إنّ الحديث عن تاريخ علم من العلوم والبحث عن نشأته يكشف الظّروف التي اكتنفت تلك النّشأ، ويكشف عن العلوم الأخرى التي كان يتداخل معها في موضوعه قبل أن يأخذ شكله المستقل، وما آلت إليه تلك العلاقة في مرحلته الجديدة، وأحسب أنّ النّظام الصّوتي العربي تنطبق عليه هذه الملاحظة، ومن ثمّ فإنّنا نجد الحديث عن نشأته، والوقوف عند عدد من المصار التي تناولته، أمر مفيد ونحن نريد أن نتبيّن مدى حاجة أنظمة اللّغة إلى النّظام الصّوتي.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: أَسْبَابُ نَشْأَةِ الدَّرْسِ الصَّوْتِي عِنْدَ العَرَبِ:

تضافرت مجموعة من الأسباب أدّت إلى نشأة الدّراسات الصّوتية عند العرب، ومن هذه الأسباب:

1. خِدْمَةُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

يعود السّبب الرّئيس في اهتمام العرب بلغتهم، وأصواتها على نحو خاص، فيما نرى، ويرى غيرُنا من الدّارسين، إلى إحساسهم بضرورة الحفاظ على القرآن الكريم، ولغته من التّحريف والتّغيير، فعملوا في جهد لا يعرف الملل، على إتقان النّطق بهذه الأصوات، ومن ثمّة فإنّ عناية العرب بالصّوتيّات قديمة تعود إلى اليوم الذي بدأ فيه اللّحن، فأصاب العربيّة في أصواتها كما أصابها في نحوها وصرفها ودلالاتها، فالرّواية التي تقول إنّ أعرابياً قرأ الآية القرآنية الكريمة (إِنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ*) بكسر لام رسوله بدلاً من ضمّها، يُفهم منها أنّ لحن الأعرابي كان لحناً صوتياً مسّ حركة اللاّم، وهي صوتٌ، فنشأ عن هذا خطأ في الدّلالة، فكان أوّل ما اهتمّ به العرب معرفة الوجوه الصّحيحة لنطق الحروف وضبطها في النّص القرآني، ونقط أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) في ظاهره ضابط صوتيّ، وإن كان في مضمونه وغايته يشكّل بداية الدّرس النّحوي العربيّ، فما النّقط الّذي اقترحه للحركات (الفتحة، والضّمّة، والكسرة) إلاّ علامات لخصائص صوتيّة، وانظر إلى وصفه الصّوتي يتبيّن لك ذلك حين يقول لكاتبه "إِذَا رَأَيْتَنِي قَدْ فَتَحْتُ فَمِي فَانْقُطْ نُقْطَةً فَوْقَهُ عَلَى أَعْلاَهُ، وَإِنْ ضَمَمْتُ فَمِي فَانْقُطْ نُقْطَةً بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ وَإِنَ كَسَرْتُ فَاجْعَلِ النُّقْطَةَ مِنْ تَحْتِ الحَرْفِ، فَإِنْ اتَّبَعْتُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ غُنَّة (تَنْوِينًا) فَاجْعَلِ النُّقْطَةَ نُقْطَتَيْنِ"[1]، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ أبا الأسود لاحظ أثر الشّفتين في نوعيّة الصّوت الذي يسمّيه المحدثون بالصّائت، فحين سمّى الحركات القصيرة فتحة وضمّة وكسرة اعتمد على شكل الشّفتين ووضعيتهما عند النّطق، وفي هذا إشارة إلى خاصية مهمّة من خواص الحركات، فصنيع أبي الأسود إذن، إن كان يهدف إلى المحافظة على لغة القرآن، فهو صنيع متّصل بالصّوتيات أوثق الصّلة، كما أنّ نقط الإعجام الذي قام به تلميذه ناصر ابن عاصم اللّيثي، كان من الدّوافع إليه المحافظة على أصوات العربية وسلامتها، فقد عهد إليه بتنقيط إعجام

* ـ هناك لحن في هذه الآية والصّحيحُ أَن تقْرَأَ " إِنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ".

1. ـ الفهرست، ابن النديم، ص 40.

الحروف[1]، لئلا يلتبس بعضها ببعض، وبعلمه هذا تميّزت الباء عن التّاء والثّاء، والجيم عن أخواتها، وكذلك الدّال عن الذّال، وسائر الحروف المتماثلة والتي لا يُفرّق بينها إلاّ بهذا التّنقيط.

2. مُقَاوَمَةُ اللَّحْنِ وَالْحِفَاظ عَلَى اللُّغَةِ:

لم يكن العرب في جاهليّتهم وفي صدر إسلامهم بحاجة إلى من يلقّنهم أصول لغتهم وقواعدها لأنّهم كانوا يتكلّمون بما تُمليه عليهم سلائقهم وبيئتهم ومحيطهم، فكانوا ينطقون بها سليقة نقيّة بدون تعليم معلّم ولا توجيه مرشد، فقد نشأوا وشبّوا وهم لا يعرفون إلاّ اللغة العربية، و بعد انتشار الاسلام ودخول الأعاجم في حضرة الدّولة الاسلامية، واختلاط العرب الفاتحين بأهل البلاد المفتوحة أدّى إلى تفشّي اللّحن، وفساد السّلائق في صفوف أبناء العربيّة، يقول الزّبيدي في طبقات النّحويين واللّغويين في هذا الصّدد" **ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتّى أظهر الله الاسلام على سائر الأديان، فدخل النّاس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسن المتفرّقة، واللّغات المختلفة، فَفَشَا الفساد في اللّغة العربية، واستبان منه الإعراب الذي هو حليها، والموضّح لمعانيها، فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء إفهام النّاطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب** "[2]، فالنّص يشير بشكل صريح إلى أمرين أساسين:

أوّلهما؛ أنّ اللّحن لم يتّسع، ويغدو ظاهرة عامّة إلاّ بعد الفتح واختلاط العرب بالأعاجم، أما ما روي عن وجود اللّحن قبل الإسلام، وفي وقت ظهوره، بوصفه جائزا حتّى من سادة العرب وأشرافهم، فليس ممّا يركن إليه الدّراس، لاسيما إذا أريد له أن يكون دليلا على اتّهام الجاهليّين ومتقدّمي الإسلام باللّحن والخطأ الذي يوجب الحيطة والاحتراس من اتخاذهم حُجّة في اللّغة.

وثانيهما، أنّ دخول الأعاجم إلى البلاد العربية أدّى إلى دخول أصوات غير عربية إلى اللغة العربية، مما أدّى إلى فشوّ اللّحن بشتّى أنواعه؛ النّحوي والصّرفي والصّوتي، هذا اللّحن الّذي لم يقتصر على الشّعوب الدّاخلة في الاسلام والتّي لاتزال تحتفظ بعاداتها النّطقية واللّغوية، بل تعدّاه إلى العرب أنفسهم الذين نشأوا في حجر اللّغة وشبّوا على استعمالها.

---

[1] ـ الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط3، 1413هـ 1993م، ص 79.

[2] ـ طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ط3، دت، ص 11.

أمام هذا الوضع انبرى مجموعة من العلماء إلى وصف مخارج حروف العربية وصفا دقيقا، ويتحدّثون عن صفات تلك الحروف حديثا ينبئ عن رفاهة في الحسّ، وشفافية في التّعبير، وقد حقّق العرب في ميدان الدّرس الصوتيّ، إنجازات مبكّرة، تمثّلت في أمور كثيرة منها:

- وضع الوحدات الصوتية للعربية.
- تصنيف الأصوات العربية إلى فئات مختلفة وفقا لمعايير **خاصة** وضعوها، كتقسيم الأصوات إلى أصول وفروع، وإلى صحيحة ومعتلة، ومجهورة ومهموسة، وشديدة ورخوة...إلخ.
- دراسة الجهاز النّطقي عند الإنسان، ثمّ نسبة كلّ صوت، أو مجموعة صوتية إلى المخرج الذي تنتمي إليه.

3. **الرَّبْطُ وَالتَّنْسِيقُ بَيْنَ الْمَبَاحِثِ الصَّوْتِيَّةِ وَبَقِيَّة مُسْتَوَيَاتِ اللُّغَةِ:**

اعتبر العرب البحث الصّوتي نواة للبحث اللّغوي الشّامل؛ ومستوى من مستويات اللّغة؛ بل كان العنصر الصّوتي هو من أهمّ ركائز تعريف اللّغة عندهم؛ حيث عرّفوها على أنّها " **أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم** ".

فكان الخليل بن أحمد أوّل من تنبّه إلى ذلك؛ وجعل البحث الصّوتي هو المنطلق الأساسي إلى ضمّ المفاهيم اللّغوية في وحدة فنّية لا ينفصل بعضها عن بعض، وعليه اتّخذ التّحليل الصّوتي معيارًا ضروريا لحصر تلك المباحث وإحصائها؛ فقد ورد في أوّل سطر في مقدّمة كتابه ما نصّه " هذا ما ألّفه الخليل بن أحمد البصري من حروف أ / ب/ ت/ ث/ج/..."[1]، وكذلك في خاتمته؛ حيث قال: " بدأنا في مؤلّفنا هذا بالعين، وهو أقصى الحروف ونضمّ إليه ما بعده حتّى نستوعب كلام العرب الواضح والغريب، وبدأنا الأبنيّة بالمضاعف؛ لأنّه أخفّ على اللّسان، وأقرب مأخذاً للمتفهّم "[2]، فكانت هذه المقدّمة أوّل مادّة في علم الأصوات العربي، ومصدرا أساسيا لمعرفة خصائص الحروف وصفاتها[3]، ومدخلا إلى الرّبط بين الصّوت والصّرف؛ كما ظهر ذلك جليا في تحليله لظاهرة كون الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف؛ " لأنّه لا بدّ من حرف يُبدأ به، وحرف يُحشى به الكلمة، وحرف يُوقف عليه، فهذه

1. كتاب العين، الخليل، ج1، ص 47.
2. المصدر نفسه.
3. كتاب العين، الخليل، ج1، ص10.

ثلاثة أحرف[1]، وأوثق ابن جني نظرية الرّبط بين مباحث الأصوات وبين بقية المباحث اللّغوية حين أفرد مؤلّفا في علم الأصوات سمّاه بـ" سرّ صناعة الإعراب " وهذه التّسمية توحي بتلك العلاقة الوطيدة التي تجمع بين علم الأصوات وعلم النّحو الذي كان يُطلق عليه قديما بـ" علم الإعراب ".

وهكذا قام العلماء القدماء بشتّى تخصّصاتهم بدراسة الأصوات اللّغوية في وقت مبكّر، وخصّصوا أبوابا مستقلة لهذه الدّراسة لاستكمال الدّرس اللّغوي، لأنّهم وجدوا أنّ الدّراسة والفهم لأنظمة اللّغة العربية لا يتمّ بمعجمها وصرفها ونحوها من دون دراسة لأصواتها.

1 ـ كتاب العين، الخليل،ج1، ص49 - 50.

الْمَبْحَثُ الثَّانِيُّ: مَصَادِرٌ أَسَّسَتْ بُنْيَانَ الدّرْسِ الصَّوْتِيّ:

إنّ البحث الصّوتيّ العربيّ لم يتناوله عالم واحد، ولم يضمه مصدر واحد ولكنّه تناثر في مصنّفات علوم العربية المختلفة، الصّوتية منها والنّحوية والصّرفية، والبلاغيّة، والمعجميّة، وعلماء التّجويد، وتعدّد العلماء الذين شاركوا في إقامة صرحه وتوطيد بيانه،وكلّ ذلك يدلّ على عناية القدامى وتعلّقهم بهذا الميدان لأهمّيته وأثره الفعّال في تفسير كثير من الظّواهر اللّغوية، ومن المصنّفات الّتي تعدّ مصادر للدراسات الصّوتية عند القدماء نجد:

1. البدايات:

عناية العرب بالصّوتيات قديمة تعود إلى اليوم الذي بدأ فيه اللّحن، فأصاب العربية في أصواتها كما أصابها في نحوها وصرفها ودلالاتها، فالرّواية التي تقول إنّ أعرابياً قرأ الآية القرآنية الكريمة (إِنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ*) بكسر لام رسوله بدلاً من ضمّها، يفهم منها أنّ لحن الأعرابيّ كان لحناً صوتياً مسّ حركة اللام، وهي صوت، فنشأ عن هذا خطأ في الدّلالة، فكان أوّل ما اهتمّ به العرب معرفة الوجوه الصّحيحة لنطق الحروف وضبطها في النّص القرآني، ونقط أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) في ظاهره ضابط صوتيّ، وإن كان في مضمونه وغايته يشكّل بداية الدّرس النّحويّ العربيّ، فما النّقط الّذي اقترحه للحركات (الفتحة، والضّمّة، والكسرة) إلاّ علامات لخصائص صوتيّة، وانظر إلى وصفه الصّوتي يتبيّن لك ذلك حين يقول لكاتبه " إذا رأيتني قد فتحت فمي فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن اتّبعت شيئا من ذلك غنة (تنوينا) فاجعل النقطة نقطتين"[1]، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ أبا الأسود لاحظ أثر الشّفتين في نوعيّة الصّوت الذي يسمّيه المحدثون بالصّائت، فحين سمّى الحركات القصيرة فتحة وضمّة وكسرة اعتمد على شكل الشّفتين ووضعيتهما عند النّطق، وفي هذا إشارة إلى خاصيّة مهمّة من خواصّ الحركات، فصنيع أبي الأسود إذن، إن كان يهدف إلى المحافظة على لغة القرآن، فهو صنيع متّصل بالصّوتيات أوثق الصّلة، كما أنّ نقط الإعجام الذي قام به تِلْمِيذُهُ نَاصِر ابْن عَاصِم اللَّيْثِي كان من الدّوافع إليه المحافظة على أصوات العربية وسلامتها.

---

* ـ هناك لحن في هذه الآية والصّحيحُ أَن تقْرَأَ " إِنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ".

[1] ـ الفهرست، ابن النّديم، ص 40.

2. **الْمَعَاجِمُ الْعَرَبِيَّةُ:**

تعتبر المعاجم العربية من مصادر التّراث الصّوتي، لأنّها زخرت بفيض هائل من الفكر الصّوتيّ عند العرب، وقد تناولت هذه المعاجم القضايا الصّوتية إما في المقدّمة أو في ثنايا المّادة اللّغوية، ويرجع الفضل في الدّراسات الصّوتية إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي وضع الأسس لعلم الأصوات العربية، وهو ما عبر عنه محقّقا كتابه بقولهما " **في هذه المقدّمة بواكير معلومات صوتيّة لم يدركها العلم فيما خلا العربيّة من اللّغات إلاّ بعد قرون عدّة من عصر الخليل**"[5].

وبذلك احتلّ هذا المعجم مكانة سامية في اللّغة العربية باعتباره أوّل معجم عربيّ، ينظر بطريقة علميّة دقيقة اعترف بها في ميدان الدّراسات الصّوتيّة المعاصرة، اهتدى إليه الخليل بفكره الثّاقب، وموهبته النّادرة وعلمه الواسع، فجاء تأليف معجمه مناسبا لمدراج الجهاز الصّوتيّ انطلاقا من الحلق إلى الشّفتين، وذلك تبعا لطريق مخرج الكلام الذي ينطلق بطبعه من الدّاخل إلى الخارج، فتمّ اختياره بداية التّرتيب بالعين التي جعلها أوّل الكتاب ثمّ ما قارب منها، الأرفع فالأرفع حتّى أتى على آخرها، فتوصّل إلى التّرتيب التّالي " ع، هـ، ح، خ، غ، ك، ج، ي، ش، ض، ص، س، ز، ط، د، ا، ت، ظ، ث، ذ، ر، ل، ن، ف، ب، م، و، أ، ى، ء "[7].

ولقد تناقلت المعاجم الأفكار الصّوتيّة التي قرّرها الخليل، وخاصّة تلك التي اتّبعت منهجه في التّأليف، أي وفق النّظام الصّوتيّ، مثل البارع لأبي عليّ القالي، وتهذيب اللّغة لأبي منصور الأزهري، والمحيط في اللّغة للصّاحب بن عباد، والمحكم لابن سيدة.

3. **الْمَصَادِرُ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ:**

حوت المصنّفات النّحوية والصّرفية بين ثناياها كثيرا من ملامح التّراث الصّوتيّ العربيّ، وضمّت دراسة مسهبة للمنحى الفسيولوجي بكيفية تكوين الأصوات وإصدارها، وما ينجم عن ذلك من تنوّع في صفاتها.

فقد خصّ النّحاه بعض الأبواب في كتبهم للدّراسة الصّوتيّة وخاصّة حين تعرّضهم لباب الإدغام عن قواعد الإعلال والإبدال؛ وكتاب سيبويه شاهد على ذلك، وكذا شافية ابن الحاجب وشرحها للرضي، والمفصّل للزّمخشري، والجمل للزّجّاجي وغيرها من المصادر الّتي تحتوي على مجموعة من الملاحظات الصّوتية، فسيبويه ـ مثلا ـ أشار إلى كثير من الخصائص الصّوتية، واتّسم تصنيفه بالدّقة والشّمول، تناقلته التآليف العربية بعده.

فتناولوا في موضوع الإدغام الأصوات ومخارجها وصفاتها، فهذا سيبويه يقول " **هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجا ومهموسها ومجهورها وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها** "[1]، فتحدّث هو وغيره عن أصوات العربية وعددها ومخارجها وصفاتها، كما سيتّضح من خلال الفصل الثّاني من هذه الدّراسة، كما تحدّثوا عن الشّرح الصّوتي للحركات متّصلا بالجانب الفسيولوجي والكيفيّة الّتي يتمّ بها نطقها، وعن أثر النّظام الصّوتي في توزيع الحركات الإعرابية، ودوره في الإعراب التّقديري، وغيرها من القضايا النّحوية التي فُسّرت تفسيرا صوتيا، كما سيتّضح من خلال الفصل الثّالث من هذا البحث، عند حديثنا عن أثر النّظام الصّوتيّ في النّظام النّحويّ.

كما أشارت تلك المصادر ولاسيما في الميدان الصّرفي إلى كثير من الملامح الصّوتية التّي تتعلّق ببناء الأبنية الصّرفيّة، وما يطرأ على بنية الكلمة العربية من تغييرات، إمّا في التصرفّات المختلفة من تثنية وجمع وتصغير ونسبة وغيرها، وإمّا عند وقوعها في درج الكلام في سياقات صوتيّة معيّنة كالمماثلة والمخالفة وغيرها، كما سيتّضح من خلال الفصل الثّاني من هذه الدّراسة، عند حديثنا عن أثر النّظام الصّوتيّ في النّظام الصّرفيّ.

4. الْمَصَادِرُ الْبَلاَغِيَّةُ:

استأثر الصّوت عند البلاغيّين العرب بمكانة متميزة لا تقلّ أهمّية عن باقي مستويات الدّرس اللّغوي، وكلّ هذا ينّم عن الوعي الصّوتي الذي كان القدماء يتمتّعون به في معالجة الظّاهرة البلاغيّة.

فبعد استقراء المّادة البلاغيّة وجدنا الصّوت متجليا في مباحث مخصوصة، فجاء حديث القدماء عن فصاحة الكلمة، والكلام، والمتكلّم...حديثا عن الصّوت، فالجاحظ يعتبر الصّوت آلة اللّفظ[2]، كما ركزّ الجاحظ على الصّوت مخرجا وأداء، موضّحا أنّ الإخلال به يُخلّ بفصاحة المرء، ويفقد الخطاب مزايا كثيرة "[3]، وكان الجاحظ يلحّ في غير موضع من البيان والتبيين على أنّ المكوّن الصّوتي مكوّن من مكونات الخطابة، وسرّ من أسرار نجاح الخطيب، وهو ما عبّر عنه بقوله " وقال بعض الربّانيين من الأدباء، وأهل المعرفة من البلغاء، ...أنذركم حسن الألفاظ وحلاوة مخارج الكلام، فإنّ المعنى إذا اكتسى لفظا حسنا وأعاره البليغ مخرجا

---

[1] ـ الكتاب، سيبويه، ج4، ص 431.

[2] ـ سيأتي الحديث عن تعريف الجاحظ للصّوت في المبحث الأول من الفصل الثاني.

[3] ـ البيان والتبيين، الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة دار التأليف مصر، ط3، 1986، ج1، ص 79.

سهلا، ...، صار في القلب أحلى وللصّدر أملى"[1]، فالنّص يشير بشكل واضح إلى أنّ وصول المعاني إلى قلوب المخاطبين رهين بمدى إجادة مخارج الأصوات وأدائها.

وممّا يمكن الاستشهاد به على سبيل التّمثيل لا الحصر، ما جاء في سرّ الفصاحة لابن سنان الخفاجي الذي يرى أنّه كلّما تباعدت مخارج حروف اللّفظة حسن موقعها على السّمع، وكلّما تقاربت قبُح، وهو ما عبّر عنه بقوله " **إنّ الحروف التي هي أصوات تجري من السّمع مجرى الألوان من البصر، ولا شكّ في أنّ الألوان المتباينة إذا اجتمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة، ولهذا كان البياض مع السّواد، أحسن منه مع الصّفرة...، وإذا كان هذا موجودا على هذه الصّفة لا يحسن النّزاع فيه كانت العلّة في حُسن اللّفظة المؤلّفة من الحروف المتباعدة هي العلّة في حسن النّقوش إذا امتزجت من الألوان المتباعدة** "[2]، ولمّا كانت العرب تنفر مما تستثقل في كلامها، طرحت ما يصعب النّطق به لضرب من التّقارب في الحروف، فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة، لثقل ذلك على ألسنتهم.

هذا ونجد ابن الأثير في كتابه المثل الثائر يجعل الألفاظ داخلة في حيّز الأصوات؛ لأنّ الذي يدركه السّمع إنّما هو اللّفظ لأنّه صوت يتألّف من مخارج الحروف، فما استلذّته السّمع منه فهو حسن، وما كرهه فهو القبيح، والحسن هو الموصوف بالفصاحة، والقبيح غير موصوف بفصاحته "[3].

---

[1] ـ المصدر السّابق، ج1، 254.
[2] ـ سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص66.
[3] ـ المثل السائر، ابن الأثير، ص 92.

5. الْمَصَادِرُ الصَّوْتِيَةُ:

لم يظهر مصدر مستقلّ يجمع شتات القضايا الصّوتية وضمّ متفرّقاته على الرّغم من تناثر الدّراسة الصّوتية في مصادر مختلفة من التّراث العربيّ، وكثرة العلماء والباحثين في هذا الميدان إلاّ في فترة متأخرّة من مسيرة البحث اللّغوي، وذلك على يد ابن جني في كتابه (سرّ صناعة الإعراب)، الذي جعله كتابا خالصا للدّرس الصّوتي، إذ أنّه يعدّ أوّل من نظر إلى المبحث الصّوتيّ على أنّه علم قائم بذاته، وأنّه أوّل من استعمل مصطلحا لغويّا للدّلالة على هذا العلم ما زلنا نستعمله إلى الآن وهو علم الأصوات.

وممّا يثير الإعجاب في هذه الدّراسة اهتمام ابن جني العملي التّطبيقي، كما يلاحظ ذلك في المختبرات الحديثة التي تعتمد على الأجهزة والآلات المتطوّرة؛ فقد شبّه الحلق بالنّاي (المزمار)، وشبّه مدارج الحروف ومخارجها بفتحاته التي توضع عليها الأصابع، فإذا وضع الزّامر أنامله على خروق النّاي المنسوقة، وراوح بين أنامله اختلفت الأصوات، وسمع لكلّ خرق صوت لا يشبه صوت صاحبه، فكذلك إذا قطع الصّوت في الحلق والفم، باعتماد على جهات مختلفة، كان سبب سماعنا هذه الأصوات المختلفة[1].

أمّا ابن سينا فقد ركّز في رسالته أسباب حدوث الحروف على الجانب الفيزيائي والتّشريحي أكثر مما ركّز على الجانب اللّغوي، بسبب تخصّصه الذي اشتُهر به والثّقافة التي نهل منها، فقد كان فيلسوفا حكيما وطبيبا وخبيرا.

فهو يقول عن سبب انتشار الصّوت " أظنّ أنّ سبب الصّوت القريب تمّج الهواء دفعة وبقوّة وبسرعة من أيّ سبب كان "[2]، ويقول عن الحرف " هو هيئة الصّوت عارضة لها، يتميّز بها عن صوت آخر مثله في الحدّة والثّقل تميّزا في المسموع "[3].

---

1. سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص 9.
2. أسباب حدوث الحروف، ابن سينا، ص9.
3. أسباب حدوث الحروف، ابن سينا، ص 10

6. مَصَادِرُ عُلَمَاء التَّجْوِيدِ:

تُعدُّ مصنّفات التّجويد من أهمّ مصادر التّراث الصّوتي، بل منابعه الأولى التي أدّت دورا مهمّا في الحفاظ على النّطق السليم لأصوات اللغة العربية؛ فكانت دراستهم للأصوات ترتبط بشكل أساسيّ بمعالجة ما سمّوه باللّحن الخفيّ، فقد قسّموا اللّحن إلى قسمين هما:

- اللّحن الجليّ: وهو الخطأ الظّاهر في الحركات الخاصة، وقالوا: إنّ هذا ميدان عمل النّحاة والصّرفيين.
- اللّحن الخفيّ: وهو الخلل الذي يطرأ على الأصوات من جراء عدم توفيّتها حقوقها من المخارج أو الصّفات، أو ما يطرأ عليها من الأحكام عند تركيبها في الكلام المنطوق، وقالوا إنّ هذا هو ميدان علماء التّجويد، وهو يستلزم في نظرهم دراسة ثلاثة أمور؛ مخارج الحروف، وصفاتها، وأحكامها التّركيبية، وهذه هي عناصر علم التّجويد الأساسية[1]، فكان لهم بذلك الحظّ الأوفر في تلك الدّراسات الصّوتية، حيث أصبح كل كتاب أو نظم لعلم التجويد يبدأه صاحبه بمخارج حروف العربية وصفاتها، كما فعل ابن الجزري في المقدّمة الجزرية التي وردت فيها وفي غيرها مصطلحات كثيرة: منها الاشمام، الاشباع، الرّوم، الإمالة، الاظهار، الاخفاء، الاختلاس، الوقف، الابتداء، ترقيق الأصوات وتفخيمها، بالإضافة إلى وصفهم طريقة النّطق للأصوات العربية ومخارجها، متتبّعين في ذلك ما حدّده الخليل، وسيبويه، وابن جني، وغيرهم.

وقد نظم الجزري أبياتا يتحدّث فيها عن مخارج الحروف وصفاتها، لابأس بإيرادها هنا، حتّى نتبيّن جهود علماء التّجويد في مجال الدّرس الصّوتيّ، على أنّ التّفصيل في مخارج الحروف وصفاتها سنتناوله في الفصل الثّاني من هذه الدراسة.

يَقُولُ فِي مَخَارِجِ الْحُرُوفِ[2] :

مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

فَأَلِفُ الْجَوْفِ وَأُخْتَاهَا وَهِيْ حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

[1] ـ علم الأصوات اللغوية، مناف مهدي الموسوي، منشورات جامعة ليبيا، ط1، 403هـ ـ 1993، ص 159.
[2] ـ المقدّمة الجزرية، الجزري، ص 2 ومابعدها.

ثُـــمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ ثُـــــــــمَّ لِوَسْطِهِ فَعَيْنٌ حَاءُ

أَدْنَاهُ غِيـــــنٌ خَاؤُهَا وَالْقَافُ أَقْصَـــــــى اللِّسَانِ فَوْقٌ ثُمَّ الْكَافُ

أَسْفَلُ وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشِّينُ يَـا وَالضَّادُ مِـــــــنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

الْأَضْرَاسُ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا وَاللاَّمُ أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَـــــــــا

وَالنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتَ اجْعَلُوا وَالرَّا يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُـــــــوا

وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِـــنْ عُلْيَا الثَّنَايَا وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِـــــنْ

مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَـــى وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَتَـــــــا لِلْعُلْيَا

مِنْ طَرَفَيْهِمَا وَمِـــنْ بَطْنِ الشَّفَهْ فَأَلْفَا مَـــعَ أَطْرَافِ الثَّنَايَا المُشْرِفَهْ

لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ مِيـــــــــمُ وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُـــــــومُ.

وَيَقُولُ فِي صِفَاتِ الْحُرُوفِ:

صِفَاتُهَـــا جَهْرٌ وَرَخْوٌ وَمُسْتَفِلْ مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ وَالضِّدَّ قُـــــــلْ

مَهْمُوسُهَا (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ) شَدِيدُهَـــــــا (لفظُ أجدْ قطٍ بكتْ)

وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ (لِـنْ عُمَرْ) وَسَبْعُ عُلْوٍ (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) حَصَرْ

وَصَادٌ ضَادٌ طَاءٌ ظَاءٌ مُطْبَقَـــهْ وَفِرَّ مِنْ لُبِّ الْحُرُوفِ الْمُذْلَقَـــــهْ

صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سِيـــــنٌ قَلْقَلَةٌ (قُطْبُ جَدٍّ) وَاللِّيـــــــــنُ

وَاوٌ وَيَاءٌ سُكِّنَا وَانْفَتَحَـــــــا قَبْلَهُمَا وَالْإِنْحِرَافُ صُحِّحَـــــــا

فِي اللاَّمِ وَالرَّاءِ وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّي الشِّينُ ضَادًا اسْتُطِـــــلْ

ومن ثمّة تحققّت لعلماء التّجويد فرصة لدراسة أصوات العربية دراسة شاملة كما هو الشّأن لدى النّحاة والصّرفيين، الأمر الذي جعل منهج علماء التّجويد يتميّز بأنّه منهج شامل استغرق جميع المباحث المتعلّقة بعلم الأصوات، وبأنّه منهج شموليّ خالص لم تختلط فيه الدّراسات الصّوتية بما عداها من الموضوعات.

وأخيرا يتّضح مما سبق أنّ مادّة الدّرس الصّوتيّ العربي تناثرت في مصادر ومصنّفات عديدة ومتنوّعة، إذ يعثر عليها الدّارس في مصادر المعجم، والنّحو والصّرف، والبلاغة، والتّجويد، ولا يكاد يجد الباحث مصدرا مستقلاّ في هذا المجال إلاّ ما جاء على يد ابن جني في سرّ صناعة الإعراب، وابن سينا في أسباب حدوث الحروف.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: الدَّرْسُ الصَّوْتِيُّ بَيْنَ الْأَصَالَةِ والتَّأَثُّرِ:

إنَّ كثيرًا مِنَ الْعُلماء وَالْمُسْتَشْرِقِينَ الْأَجانِب، بَلْ مِنَ الْبَاحِثِينَ الْعرَب الْمُحْدَثِينَ، يَعتقدونَ أَنَّ الصَّوْتِيَّاتِ الْعَرَبِيَّةَ، مُتَأَثِّرَةٌ بِبُحُوثِ الْأُمَمِ السَّابِقَةِ عَلَى الْعَرَبِ كَالْهِنْدِ، وَالْيُونَانِ، وَعَنْهُمْ نَقَلُوهَا، وَلَعَلَّ مَا سَاعَدَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَمْرَانِ اثْنَانِ: أَوَّلُهُمَا إِهْمَالُ الْمُسلِمِينَ الدِّرَاسَاتِ الصّوتية في عصر الدُّول المتتابعة، وكون المستشرقين أولّ من تحدّث عنها في عصر النّهضة، ومهما يكن من أمر فإنّ الدّرس الصّوتيّ العربيّ واجه حملة من التّشكيك في نقائه من التّأثّر بغيره من دراسات الأمم الأخرى.

1. دَعْوَى التَّأَثُّرِ:

يقول محمود السّعران وهو يرجّح احتمال تأثّر العرب بغيرهم من الدّراسات السّابقة **" هل أخذ العرب أصول تصنيف الأصوات ووصفها عند الهنود؟ أو هل تأثّرو بهم في ذلك؟ ولا سيما أنَّ ذلك قد ظهر عند العرب دفعة واحدة، وظهر عند سيبويه كاملا، ثمّ إنَّ دوائر البحور الشّعرية التي وصفها الخليل صاحب العروض، نجد شبيها لها عند الهنود من قبل، إنَّ أخذ العرب عن الهنود في الميادين الصّوتية واللّغوية عامّة، أو تأثّرهم بهم أمر محتمل نظرا، ولكنّنا لا نملك من الأدلّة ما يدعونا من القطع بأنَّ أخْذا أو تأثُّرا قد حدث في هذا المجال أو ذاك "**[1].

ويقول شوقي ضيْف عن الخليل **" ويظهر أنّه عرَّف المباحث الصَّوتية عند الهنود وكانت قد نمت عندهم نموا كبيرا واسعا، وأضاف على ضوئها مادّة صوتية غزيرة "**[2] ويُضيف في موضع آخر ـ نقله عنه الدكتور أحمد مختار عمر ـ قائلا **" وقد وضع الخليل معجما للعربيّة بترتيب مخارج الحروف متأثّرا بالهنود في ترتيب حروف لغتهم "**[3].

ويقول **(هايوود)** : haywood وهو يرجّح احتمال تأثّر العرب بغيرهم من الأمم السّابقة: **" ربّما كان اليونان هم الذين أعطوا فكرة المعجم وكان الهنود هم الذين أعطوهم الأبجدية الصّوتية وبعض الأفكار المعجمية الأخرى "**[4].

---

[1] ـ علم اللغة مقدمة للقارئ العربي محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت، ص94

ـ المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 7، 1998، ص 32. [2]

[3] ـ هل أثّر الهنود في المعجم العربي، أحمد مختار عمر، مجلة مجمع اللغة العربية، ج33، 1972، ص 122.

[4] ـ البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، أحمد مختار عمر، دار الثقافة بيروت، لبنان ، دط، 1972 ص 139.

بل إنَّ هناك من الباحثين من ذهب إلى أكثر من ذلك، فذهب إلى أنَّ البحثَ اللغويَّ بفروعه متأثِّرٌ بالبحث اللّغوي الهنديّ، ونظْرة متأنّية في عنوان كتاب الدُّكتور **أحمد مختار عمر** ـ البحث اللّغوي عند الهنود وأثره على اللّغويين العرب ـ تثبت رأيه الواضح في قضية التّأثّر هذه، يقول" **حين قويت الصّلة بين الهنود والعرب، توغَّل المسلمون في بلاد الهند، وجدوا حضارة قديمة أوغل في القدم من حضارتهم، فاتَّجهت أنظارهم إليها،وحاولوا الاستفادة منها، ونقل ما يرونه مفيدا منها إلى اللّغة العربيّة** "[1].

وحتّى نكون مخلصين للأمانة العلمية فلا بدّ من الإشارة إلى أنّ الدّكتور **أحمد مختار عمر** لم يقل بالتّأثّر الكلّي؛ نَتَقَصَّد تأثُّرَ البحث اللّغوي الهندي على اللّغويين العرب من كلّ جوانبه، بل إنَّ ما ذهب إليه هو أنّ هناك تأثّرا جُزئيا فقط في كلّ فرع من فروع البحث اللّغوي، يقول " **ولعلّ أولئك الذين تطرَّفوا سواء في جانب الإيجاب أو جانب السَّلب يتَّفقون معنا الآن على الرَّأيِ الوسط الذي اخترناه وهو ذلك الذي يُثبت تأثيرا هنديّا من نوع ما، ولكنَّه تأثير جزئيٌّ ومحدودٌ، ولم يكن شاملا في وقت من الأوقات** "[2]، وقد اقتصر على أمرين اثنين رأى فيهما تأثّر الهنود على العرب في مجال الصَّوتيات محور بحثنا وهما[3] :

- فكرةُ التّرتيبِ الصَّوتيّ للأحرف الهجائية مع البدء بأعمق الأصوات مخرجا.
- تصنيفُ الأصواتِ عند العرب تبعا لمكان النُّطق ودرجة الاتِّصال أو التَّقارب بين الأعضاء.

وليت الأمر وقف عند حدِّ دعوى التأثُّر هذه، بل دفع التَّعصُّب ببعضهم إلى أن ينكر أنَّ للعرب أيّ جهود في هذا المجال، فقد لوحظ على تأريخ الأوربيّين للدِّراسات اللغويَّة أنَّهم يقتصرون في سرده على جهودهم، بدءا مِن أقدم العصور حتى عصرنا الحاضر،دون أن يُعرّج أحدُهم على ما قدَّم العلماء العرب من جهود فذَّةٍ في هذا الميدان.

فهذا اللّغوي **جون لا ينز** ـ على سبيل المثال ـ في كتابه " **مدخل إلى علم اللّغة النّظري** " يخصُّ القرون الوسطى بجهود لغويّي اللاتينيَّة، دونما إشارة إلى جهود علماء

---

[1] ـ المرجع نفسه، ص 119.
[2] ـ المرجع نفسه، ص 160.
[3] ـ المرجع نفسه، ص 142.

العربية الذين برزت آثارهم اللّغوية في هذا الوقت، والغريب أنّه يجعل فتح الأندلس عاملا على تأثُّر نحَاة العربية بالتُّراث الإغريقي الرّوماني[1].

2. الرُّدُودُ عَلَى دَعْوَى التَّأَثُّرِ:

وُجد نَفَرٌ من الباحثين ـ كما رأينا ـ عنايتَهم إلى طعن العرب في أصالة دراساتهم اللّغوية، زاعمين تأثُّر هذه الدراسات على اختلافها بدراسات الأمم الأخرى في مجال الدَّرس الصَّوتي، محاولين أن يجدوا في خبر مُلْفِقٍ هنا وإشارة موضوعة هناك سنَدًا يستندون إليه في مذهبهم هذا.

وممَّن تولَّى الردّ على الآخذين بهذا الرّأي الدكتور **كمال بشر**، عندما قال: " **في رأينا أنَّ دراسة العرب لأصوات لغتهم، إنَّما هي دراسة أصيلة، ليست منقولة في منهجها أو طريق التّفكير فيها عن غيرهم من الأمم، والقول بأنَّها ترجع إلى أعمال الهنود، أو اليونان في دراساتهم الصَّوتية، قولٌ تعزوه الأدلّة العلميّة، التي لا تستطيع أن تؤكِّد هذا الزَّعم أو تنفيه، على أنَّ النَّظر الدَّقيق في جملة ما طلع علينا به علماء العربيَّة في مجال الأصوات اللغوية، يحملنا على الجزم بأنَّ هؤلاء كانوا يصدرون عن عقليتهم،الخاصة، وثقافتهم العربية** "[2]، ثمَّ أتى بدليل على صدق قوله يتَّصل بمنهجهم في الدِّراسة الصَّوتية، فرأى أنَّ هذه الدِّراسة تقوم على أساس نطقيّ، كما عند الغربيّين، يعنى بالخواصّ النّطقية للأصوات، ووظائف جهاز النّطق، وحركات أعضائه عند إخراج الأصوات، وهذا مخالف لما سلكه اليونان، إذ اعتمد هؤلاء أوّلا، على الخواصّ السّمعية للأصوات، وإذا كان منهج العرب يشابه منهج غير العرب عامّة، فإنّ فيه اختلافات كثيرة في التفصيلات، وهو منهج وصفيّ، يعنى بدراسة الظّاهرة اللّغوية في معزل عن تطوّراتها التّاريخية، ويخلو من الافتراضات العقليّة، والمتاهات الفلسفيّة، ويقوم على أساس من أهمّ أسس البحث الصّوتي اليوم، وهو الملاحظة الذاتية[3].

كما رأى الدّكتور **كمال بشر** أيضا أنّ ما قام به العرب له سبق تاريخي وعلمي، فإذا كان الهنود قد سبقوا العرب تاريخيا في مجال الدّرس الصّوتي، فإنّ هذا لا ينفي أن يكون العرب

---

[1] ـ في علم الأصوات العربي، بدايات ونتائج، رشاد محمد سالم، جمعية حماية اللغة العربية، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، ط1، 1423هـ - 2002م، ص 42 - 43.

[2] ـ جهود العرب في الدّراسات الصّوتية، كمال بشر، مجلة الثّقافة العربية، ليبيا، العدد الرابع، 1975، ص 28.

[3] ـ المرجع نفسه، ص 29.

روادا فيه، فأبجديتهم - كما يقول - " **فيها مبادئ صوتية رائعة، ويتحقّق فيها أحدث الآراء في الدّرس الصّوتيّ، إذ أنّ فيها رمزا واحدا لكل وحدة صوتية، ثم إنّ لهم سبقا في إدراك معنى الجهاز النّطقيّ، ومعرفة وظيفته، وطبيعته، ولهم السّبق أيضا في ترتيب الأصوات حسب المخارج بدقّة، والعناية بتصنيفها** "[1].

فحقيقة الأمر، إذن أنّ دراسة العرب الصّوتية تتّسم بالأصالة، وفضل السّبق، وقد عرف شيئا من هذا غير واحد من العلماء المنصفين، والباحثين المدقّقين الأجانب، كالمستشرق برجشتر أسر، وفيرث الذي أقرّ على أنّ الدّراسات الصّوتية نشأت في أحضان لغتين مقدّستين هما العربية، والسّنسكريتية[2].

3. أَصَالَةُ الدَّرْسِ الصَّوْتِيِّ:

مادام الخليل هو أوّل من أسّس للدّرس الصّوتيّ العربيّ، فإنّ كثيرا من الباحثين المستشرقين والعرب يعتقدون أنّ الدّرس الصّوتيّ الخليليّ متأثّر بالأمم السّابقة له، وأنّه أخذ عنهم، فما مدى صحّة هذه الدّعوى؟ وهل للأمم الأخرى كالهنود واليونان فضل على العرب في صوتياتهم كما يدّعي هؤلاء؟.

يذهب أغلب الدّارسين إلى أنّ الخليل لم يكن مطلعا على ما أنجزه الهنود في دراساتهم للأصوات، لأنّه لم يُثبت أنّه عرف الهندية القديمة، أو وقف على شيء من دراسات رجالها، وممّا يدلّ على ذلك أنّ دراسة الأصوات لدى الخليل تختلف اختلافا كبيرا عن دراسة الهنود لها، فالتّرتيب الصّوتي للحروف وهي واحد وخمسون لدى الهنود، يختلف عن ترتيبها لدى الخليل، كما أنّ ما شرحه اللّيث في مقدّمة العين من طريقة توصّل من خلالها الخليل إلى هذا التّرتيب يوحي بأنّه كان بجهد الخليل الخاصّ، وبذوقه المتميّز[3]، ونصّ عباراته " **فدبّر ونظر إلى الحروف كلّها وذاقها، فصير أولاها بالابتداء أدخل حرفا منها في الحلق، وإنّما كان ذوّاقه إياها أنّه كان يفتح فاه بالألف ثمّ يظهر الحرف نحو أبْ - أتْ - أحْ - أعْ - أغْ، فوجد العين أدخل الحروف في الحلق فجعلها في أوّل الكتاب، ثمّ قرب منها الأرفع فالأرفع حتّى أتى على آخرها وهو الميم** "[4].

---

[1] - المرجع نفسه، ص 50 - 51.
[2] - البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988، ص 114.
[3] - في علم الأصوات العربي، بدايات ونتائج، رشاد محمد سالم، ص 72.
[4] - كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج1، ص 47.

فالنّص يُشير بشكل صريح إلى أنَّ المادَّة الأولى الّتي قدَّمها الخليل في مقدِّمة كتابه تتضمَّن فائدة لُغويَّة هي أنَّه مبتدع طريقة علمية قائمة على تحليل أصوات الكلمة ومشاهدتها في طريقة إخراجها في حَيِّزِ الفم، وأنَّه كان على علمٍ بالجهاز الصَّوتي، وبذلك يُمكن القول إنَّ الخليل قد اهتدى بذوقه وحِسِّه الفطريّ إلى هذا التَّرتيب الذي توصَّل إليه،ويُعَضِّدُ هذا أنَّ العلماء العرب بعد الخليل خالفوهُ في ترتيبِ الحروفِ، وأوّل هؤلاء تلميذه سيبويه، وخالفهما ابن جني في القرن الرّابع، وهذا إنْ دلَّ على شيْء فإنَّما يدلُّ على أنَّ الدَّرس الصَّوتيَّ عندهم كان مسألة اجتهادية أصيلة، ولم يكونوا فيما أنجزوه من دراسة عالة على دراسة معيَّنة، أو متأثِّرين بمنهج معيّن.

ولذلك فحين نجد تشابها في الدَّرس بين أُمَّة وأخرى فإنَّ ذلك لا يعني بالضّرورة وجود تأثُّر معيَّن بين هاتين الأمَّتين كان للسَّابقة منها أثَرٌ في اللاَّحقة،لأنَّه قد تتوافر لدى أكثْر الأمم الظُّروف التي تستدعي قيام دراسة من الدِّراسات، أو وضع تأليف من التَّأليف،كما أنَّ الإبداع والابتكار ليسا حكرا على عقل دون آخر، أو شعب دون شعب، فقد تنشأ في أكثر من بقعة من بقاع الأرض دراسات يُهيَّأ لها أن تنمو وتنضج بعيدة عن التأثُّر بمثيلاتها في البقاع الأخرى، وخيْرُ مثال على هذا أنَّ النَّقط كان معروفا لدى غير العرب من اليونانيّين والسُّريان والعبرانيّين وغيرهم، وقد دعا إلى وضعه عند العرب وعند هذه الأمم دواع متشابهة على رأسها صيانة لغة التَّنزيل من الخطأ في التّلاوة، ولم يدّع أحد أنَّ لإحدى هذه الأمم تأثُّرا في سواها في هذا الشّأن.

فأنَّى لهذا التَّأثير أن يكون وهو يتعلَّق بنوع من الدِّراسة ذات الطَّابع الخاصّ المرتبط بالدِّين؟ ولقد كان المسلمون شديدي الحساسيّة في كلِّ ما يتعلَّق بشؤون العقيدة، نافرين من ربط الإسلام ومباحثه بدين قديم أو عقيدة سابقة، ولم يكن من المستساغ أن يأخذ العرب من دراسات السَّابقين في الميدان نفسه وينسجوا على منوالها، حتّى لا يُطبِّقوا أحكاما ارتبطت بديانات غير إسلامية على لغة القرآن، وبخاصّة أنَّ الدِّيانات الهندية ارتبطت في أذهان المسلمين بالوثنيَّة، وتعدُّدِ الآلهة، والزُّهد في الحياة الدُّنيا، وهي صفات ينكرها الإسلام أشدّ الإنكار.

خَـاتِـمَـةٌ:

بعد هذا التّحليل، وبعد تناولنا لثلاثة قضايا أساسية تتعلّق بالدّرس الصّوتي العربي، تلك القضايا التي أسالت كثيرا من الحبر على امتداد تاريخ الدّراسات الصّوتية (أسباب النّشأ، والمصادر التي اهتمت بالجانب الصّوتي، أصالة الدّرس الصوتي) ، يمكن تسجيل أهمّ الحقائق التي توصّلنا إليها في هذا الفصل على الشّكل التّالي:

- أنّ السّبب الرّئيس في نشأة الدّراسات الصّوتية في ما نرى، ويرى غيرُنا من الدّارسين، إلى إحساسهم بضرورة الحفاظ على القرآن الكريم، ولغته من التحريف والتغيير، فعملوا في جهد لا يعرف الملل، على إتقان النّطق بهذه الأصوات، نظرا للّحن الذي انتشر بعد اختلاط اللّسان العربي بالأعجمي.
- إنّ البحث الصّوتي العربي لم يتناوله عالم واحد، ولم يضمه مصدر واحد ولكنّه تناثر في مصنّفات علوم العربية المختلفة، الصّوتية منها والنّحوية والصّرفية و البلاغية، والمعجمية، وعلماء التّجويد، وتعدّد العلماء الذين شاركوا في إقامة صرحه وتوطيد بيانه، وكل ذلك يدلّ على عناية القدامى وتعلّقهم بهذا الميدان لأهمّيته وأثره الفعّال في تفسير كثير من الظواهر اللغوية،
- دَحْضُ تلك المقولة التي تقول بتأثُّر العرب بغيرها من الأمم السَّابقة لها، و التَّدليل على أصالة البحث الصَّوتي عند العرب، ذلك أنَّ كثيرا من العلماء والمستشرقين الأجانب، بل إنّ من الباحثين العرب المحدثين، يعتقدون أنَّ الصَّوتيات العربية، متأثّرة ببحوث الأمم السّابقة على العرب كالهند، واليونان، وهي مقولة تفتقر كلّ الافتقار إلى الدَّليل التَّاريخي العلمي، **ومن ثَمَّةَ فإنَّ الدَّرس الصَّوتِيَّ العربيَّ عريقُ النَّشْأَةِ عَرَبِيُّ الأُصُولِ.**

الْفَصْلُ الثَّانِيُّ: النِّظَامُ الصّوْتِيُّ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ:

مُقَدِّمَةٌ:

لِلُّغة العربيَّة أصواتها الخاصّة بها، وهي تمثّل جُزءا من شخصيتها أو نظامها العام، وأصوات اللّغة هي أحد المستويات التي يتألّف منها البناء اللّغوي، وتدرس في علم خاص يُسمى علم الأصوات، يحدّد لكل صوت مخرجه وصفته، وقد أثبت الاستقراءُ الّذي قام به الأفذاذُ من علماء العربيّة وعلى رأسهم الخليل بن أحمد وسيبويه أنّ الوحدات الصّوتية في العربية؛ أي تلك الّتي يتكوّن منها نظامها الصّوتيّ، وهي أصل الحروف،تبلغ تسعة وعشرين حرفا، إضافة إلى حروف أخرى فرعية، منها ما هو مستحسن ومنها ما هو غير مستحسن، وسنحاول في هذا الفصل تعريف الصّوت وأقسامه، ودراسة تلك الوحدات باعتبارها هي المكوّنة للنّظام الصّوتيّ للّغة العربيّة، مرورا بوصف الجهاز الصّوتيّ لدى الانسان وكيفيّة إنتاج الأصوات وانتشارها، انتهاء بتحديد مخارجها وصفاتها.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الْوَحَدَاتُ الصَّوْتِيَّةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ:

1. مَاهِيَّةُ الصَّوْتِ:

الصَّوتُ لغة: الجرس، والجمع أصوات؛ " قال ابن السّكيت: الصَّوت؛ صوت الإنسان وغيره، والصّائت: الصّائح، ورجل صيت، أي شديد الصّوت"[1]، وصوت فلان (بفلان) أي دعاه، وصات يصوت صوتا، فهو صائت بمعنى صائح، وكلّ ضرب من الأغنيات صوت من الأصوات، ورجل صائت، حسن الصّوت شديده[2].

أمّا اصطلاحا فقد عرّفه ابن جني بأنّه " **عرض يخرج مع النّفس مستطيلا متّصلا حتّى يعرض له في الحلق والفم والشّفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، ألا ترى أنّك تبتدئ الصّوت من أقصر حلقك ثمّ تبلغ به أي المقاطع شئت، فتجد له جرْسا ما، فإنّ انتقلت منه راجعا عنه أو متجاوزا له، ثمّ قطعت، أحسست عند ذلك صدى غير الصّدى الأوّل، وذلك نحو الكاف، فإنّك إذا قطعت بها سمعت هناك صدى ما، فإنّك رجعت إلى القاف سمعت غيره، وإن جزُت إلى الجيم سمعت غير ذينك الأوّلين** "[3].

فالصّوتُ عنَدهُ عَرْضٌ يخْرجُ مع النّفسِ لأنَّ النَّفسَ هو مادَّتُهُ الخام، فالإنسانُ قد يتنفَّس دون أن يُحْدِثَ أصواتا، وأثناءَ عملية التصويتِ يتحوّل النّفسُ إلى صوت، وهِذه الأصواتُ بِدورها تتشكَّلُ في حروف، وذلك عندما تَعْرِضُ للصَّوتِ مقاطع تحبسه عن الاستمرار، ويُضيف القسطلاني أنّ " **الصوتَ هو الحاصلُ من دفْعِ الرّئةِ الهواءَ المُحْتبسِ بالقوّة الدّافعة، فيتموّجُ، فيصْدِم الهواء السّاكن، فيحدث الصّوت من قرع الهواء بالهواء المندفع من الرئة** "[4].

فالصّوت إذن مادتّه الهواء المنبعث من الرّئة، ولولاه ما استطاع الإنسان أن ينتج أصواتا، لأنّه مصدر الطّاقة، ثمّ بفعل الضّغط يندفع الهواء إلى باقي الأعضاء المصوّتة فتحدث الأصوات، وقد أدرك القدماء مدى العلاقة القائمة بين الصّوت والهواء، وأنّ طول

---

1 ـ لسان العرب، ابن منظور، مادة صوت.
2 ـ كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة صوت.
3 ـ سرّ الصّناعة الإعراب، ابن جني ، ص 6.
4 ـ لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدّين القسطلاني، تحقيق عامر السيد عثمان وعبد الصّبور شاهين، مطابع الأهرام، 1972، ج1، ص 183.

الصّوت وقصره، مرتبطان بكمّية الهواء، يقول الشّيخ الرّئيس **" سبب قصر الصّوت قصر النّفس، ويجب أن يتدرّج في تطويل النّفس بأن يعتاد حصر النّفس ويتدرّج في الرّياضة والصّعود والهبوط في الرّوابي والدّرج والإحصاء المحوج إلى التّنفّس ليندرج في تطويل النّفس "**[1].

وبذلك يمكن القول: إنّ الصّوت هو الأثر السّمعيّ الحاصل من احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط الجهاز الصّوتيّ، عندما يحدث في هذه النّقطة انسداد كامل أو ناقص ليمنع الهواء الخارج من الجوف من حريّة المرور.

وقد ميّز إخوان الصّفا بين نوعين من الأصوات **" حيوانية وغير حيوانية، وغير الحيوانية أيضا نوعان: طبيعيّة وآليّة، فالطّبيعيّة هي كصوت الحجر...والرّعد...والآليّة كصوت الطّبل والبوق...والحيوانيّة نوعان: منطقيّة وغير منطقيّة، فغير المنطقيّة هي أصوات النّاس، وهي نوعان دالّة وغير دالّة، فغير الدّالّة كالضّحك والبكاء والصّياح،وبالجملة، كلّ صوت لا هجاء فيه، وأمّا الدّالّة فهي الكلام والأقاويل الّتي لها هجاء "**[2]، فالنّص يتناول بشكل عام الصّوت مشيرا إلى أنّ اختلاف الأصوات يرجع إلى اختلاف الجسم المصوّت، فليس الجهاز الصّوتيّ للإنسان هو المنتج للصّوت وحده، بل نجد أجساما مصوّتة أخرى تنتج أصواتا مختلفة الأجراس، وفي ما يلي ترسيمة توضّح اختلاف هذه الأصناف كما وردت عند أخوان الصّفا:

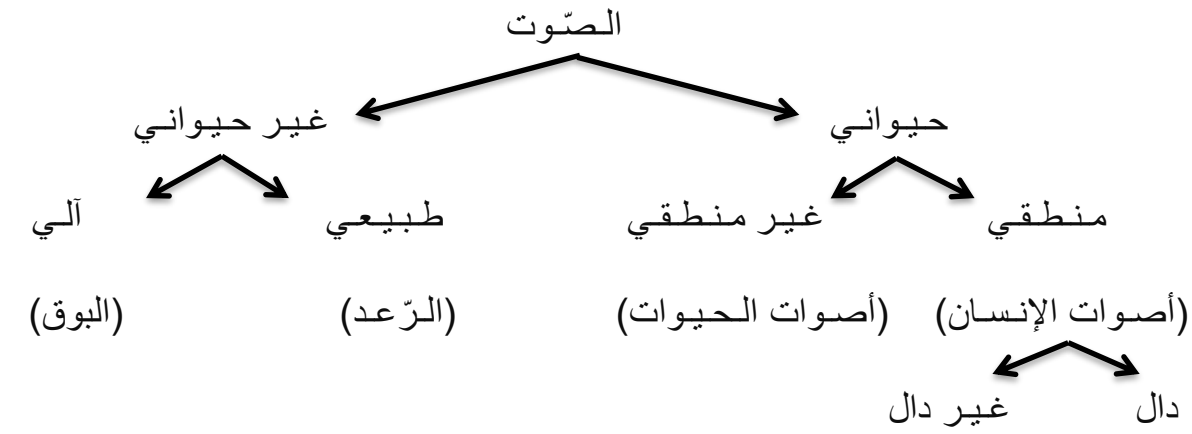

1. القانون في الطب، ابن سينا ص 326.
2. رسائل إخوان الصفا، ج1، ص 188 - 189.

إلاّ أنّ ما ينبغي الإشارة إليه هو أنّ النّظام الصّوتيّ لا يدرس الصّوت بهذا المعنى العام الذي قدّمه أخوان الصّفا، وإنّما يُقصّر دراسته على الصّوت اللّغويّ المنطقيّ الإنسانيّ الدّالّ الذي يصدر عن أعضاء النّطق لدى الإنسان، وهذه الأصوات اللّغوية هي ما سنحاول التّطرق إليها في المبحث الفرعيّ الثّانيّ من هذا المبحث.

2. الْوَحَدَاتُ الصَّوْتِيَّةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ:

إنّ الاستقراءَ الذي قام به الأفذاذُ من علماء العربية وعلى رأسهم الخليل بن أحمد وسيبويه أثبت أنّ الوحدات الصّوتية في العربية؛ أي تلك التي يتكوّن منها نظامها الصّوتيّ،وهي أصل الحروف، تبلغ تسعة وعشرين حرفا يقول سيبويه " **فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا، الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء ، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشّين، والياء، واللام، والرّاء، والنّون، والطّاء، والدّال، والتّاء، والصّاد، والزّاي، والسّين، والظّاء، والذّال، والثّاء، والفاء، والباء، والميم، والواو**"[1]، إلاّ أنّ أبا العبّاس المبرّد عدّها ثمانية وعشرين، أوّلها الباء وآخرها الياء،ويخرج الهمزة منها، وحجتّه في ذلك أنّها لا تثبت على صورة واحدة، إذ لو كانت حرفا من حروف المعجم لكان لها شكل واحد، لا تنتقل عنه كسائر الحروف[2].

إلا أنّ ابنَ عصفور يختلف مع المبرّد في عدد الحروف، واعتبر قولَه فاسدا معلّلا ذلك بمجموعة من الأمور منها[3] :

- وجودُ جذورٍ ثلاثيّةٍ فِي العربيّة تَبدأ بالهمزة مثل أَكَلَ، وأَخَذَ، وأَمَرَ، وغيرها، ولو لم تكن الهمزة حرفا لكانت هذه الكلمات على أصلين، وهذا باطل، لأنّ أقلَّ أصولِ الكلمةِ ثلاثةُ أحرفٍ، فاءٌ وعينٌ ولامٌ.
- تسهيلُ الهمزةِ سببٌ في عدم استقرار صورتِها على حال واحدة، لأنّها كُتبتْ حسب تسهيلِها، ولولا ذلك لكانت على صورة واحدة وهي الألف، والدّليل على ذلك أنّ الموضعَ الذي تُسهّلُ فيه تُكتبُ ألفا، بأيّ حركة تحرّكت وذلك إذا كانت أوّلا مثل: أحمد، أبلم، إثمد.

---

1 ـ كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ص 431.
2 ـ الممتع في التصريف، ابن عصفور، ص 663.
3 ـ المصدر نفسه، ص 664.

- إنّ أسماء حروف المعجم موضوعةٌ على أن يكون في أوّل الاسم لفظ الحروف المسمّى بذلك الاسم، نحو (جيم ودال وياء)، فالألف اسم للهمزة لوجود الهمزة في أوّله، أمّا ألف المدّ فهي ساكنة فلم يتمكّن ذلك في اسمها ولا يُبتدأ بساكن، وهو ما عبّر عنه ابن يعيش بقوله " **وأمر آخر يدلّ على أنّ صورة الهمزة صورة الألف أنّ كلّ حرف سميته، ففي أوّل حروف تسميته لفظه بعينه، ألا ترى أنّك إذا قلت: ياء ففي أوّل حروفه ياء، وإذا قلت تاء ففي أوّل حروفه تاء، وكذلك جيم ودال وسائر حروف المعجم، فكذلك إذا قلت: ألف فأوّل الحروف التي نطقت بها همزة، فدّل ذلك على أنّ صورتها صورة الألف، فأمّا الألف اللّينة في نحو قال، وباع، فإنّها مدّة لا تكون إلاّ ساكنة، فلم يكن تسميتها على منهاج أخواتها؛لأنّه لا يمكن النّطق بها في أوّل الاسم، كما أمكن النّطق، بالجيم والدّال وغيرهما، فنطقوا بها البتّة، ولم يكن النّطق بها منفردة، فدعمّوها باللاّم؛ ليصحّ النّطق بها، كما صحّ بسائر الحروف غيرها** [1]".

هذا وقد أضاف غيرُ واحد من القدماء مثل سيبويه، وابن جني، وابن يعيش، وابن عصفور، وغيرهم إلى هذه الحروف الأصول حروفا أخرى سمّوها فرعية، وتنقسم إلى قسمين[2] : أوّلهما؛ حروف مستحسنة أصلها من التّسعة والعشرين، ويُأخذ بها في قراءة القرآن وفصيح الكلام، وهي النّون الخفيفة[3] ، والهمزة التي بين بين[4]، وألف الإمالة[5] ،وألف التّفخيم[6] ، والشّين التي كالجيم[7] ، والصّاد التي تكون كالزاي[8].

---

[1] ـ شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1، 1422هـ - 2001، ج5، ص 519.

[2] ـ أُنظر في هذين القسمين على سبيل التمثيل لا الحصر: كتاب سيبويه، ص 431، شرح المفصل لابن يعيش، ج5، ص 518 - 521، الممتع في التصريف لابن عصفور، ص 665 - 666.

[3] ـ والمراد بها السّاكنة ويكون مخرجها من الخيشوم نحو عنك ومنك، ويكون مخرجها من الخيشوم إذا كانت ساكنة ووقع بعدها أحد الحروف الخمسة عشر التالية: القاف، والكاف، والجيم، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والزاي، والطاء، والظاء، والدال، والذال، والثاء والفاء. أُنظر شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص 519.

[4] ـ وهي الهمزة التي تجعل بين مخرج الهمزة وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها، فإذا كانت مكسورة، كانت بين الهمزة والياء (قائل)، وإذا كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو(تساؤُل)، وإذا كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف (سأل)، أُنظر شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص 268 و ص 520.

[5] ـ وتسمى كذلك بألف الترخيم، والترخيم تليين الصّوت، ونقصان الجهر فيه، وهي التي تنحى نحو الياء. أنظر شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص 220 .

[6] ـ وهي التي تنحو بها نحو الواو، مثل قولهم في الصلاة، الصلوات. أُنظر شرح المفصل، ج5، ص 220، وانظر شرح شافية ابن الحاجب، ج 3 ص 255.

[7] ـ نحو قولهم أجدق في أشدق، أُنظر الممتع في التصريف، ابن الحاجب، ص 665.

[8] ـ نحو قولهم مزدر في مصدر، ونحو من قرأ قوله تعالى " الصراط المستقيم" بإشمام الصاد الزاي، وهي قراءة حمزة، أُنظر شرح المفصل، ج5، ص 520، وأُنظر أيضا الممتع في التصريف، ص 664.

وثانيهما؛ فروع غير مستحسنة، ولا تأخذ في قراءة القرآن ولا في الشّعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف[1]، والجيم التي كالكاف[2]، والجيم التي كالشين[3]، والضاد الضّعيفة[4]، والصّاد التي كالسّين[5]، والطاء التي كالتاء[6]، والظاء التي كالثاء[7]، والباء التي كالفاء[8].

كما أطلقوا على ثلاثة منها اسم الحركات، وقد خصّوا ثلاثة من الحروف الأصول باسم معيّن، هي حروف المدّ أو اللّين ويعنون بها (الألف والواو والياء)، إضافة إلى ثلاث حركات متفرّعة عنها أو أبعاضا عنها ويعنون بها (الفتحة والضّمة والياء)، وهو ما عبّر عنه ابن جني بقوله: " **اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين، وهي الألف والياء والواو،فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات على ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضّمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضّمة بعض الواو، وقد كان متقدموا النّحويين يسمّون الفتحة الألف الصّغيرة، والكسرة الياء الصّغيرة، والضّمة الواو الصغيرة** "[9].

ومما يدلّ على أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ ـ كما يقول ابن جني ـ " **أنّك متى أشبعت واحدة منهنّ حدث بعدها الحرف وهي بعضه، وذلك نحو فتحة عَيْن عمر فإنّك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف فقلت: عَامِر، وكذلك كسرة عِيْن عِنب إن أشبعتها نشأت بعده ياء ساكنة، وذلك قولك: عينب، وكذلك ضمّة عين عُمر لو أشبعتها لأنشأت بعدها واو ساكنة وذلك قولك عومر، فلولا أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها** "[10].

بقيت إشارة لابدَّ من الإشارة إليها وهي أنّ ما أشارَ إليه القدماءُ باسمِ الحروفِ الأصولِ (وهي الحروف التّسعة والعشرون) أو الجوامد بلغة علماء التّجويد، أو الصَّوامتُ بلغة الدّرس اللساني الحديث، إضافةً إلى الحركات القصيرة الثّلاث (الفتحة والضّمة والكسرة) والحركات الطويلة الثلاث، (الفتحة الطّويلة والضّمة الطّويلة والكسرة الطّويلة)،أو حروفُ

---

1 ـ نحو قولهم جافر في كافر، أُنظر شرح شافية ابن الحاجب، ج3 ص257.
2 ـ نحو قولهم ركل في رجل، أنظر شرح شافية ابن الحاجب، ج3 ص 257.
3 ـ نحو قولهم اشتمعوا، وأشدر، ويريدون اجتمعوا، وأجدر.، أُنظر الممتع في التصريف، ص 665.
4 ـ نحو قولهم في اثردله اضردله، ويقربون الثاء من الضاد، أنظر شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص 256.
5 ـ نحو قولهم في صبغ سبغ، أُنظر شرح المفصل، ج5، ص 521
6 ـ نحو قولهم في طالب تالب، أُنظر شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص 521.
7 ـ نحو قولهم في ظلم ثلم، أُنظر شرح المفصل ، ج5، ص 521.
8 ـ نحو قولهم في بور فور، أُنظر شرح المفصل، ج5، ص 521.
9 ـ الخصائص، ابن جني، ج1، ص 17.
10 ـ الخصائص، ابن جني، ج1، ص 18.

المدّ واللّين كما سمّاها القدماءُ، أو الذّوائب بلغة علماء التّجويد، أو الصّوائت بلغة الدّرس اللّسانيّ الحديث، يقابل ما نعرفه اليوم باسم الوحدة الصّوتية (الفونيم)، وما أشاروا إليه باسم الحروف الفروع (المستحسنة وغير المستحسنة) يُعرف باسم الصّورة الصّوتية (ألوفون)[1].

والفونيم في العرف اللّساني الحديث هو وحدة صوتيّة تُميّز كلمة عن أخرى، لأنّنا نقول (قال)، ونَحُلُّ مَحَلَّ (القاف) (ميما)، دون إحداث أيّ تغيير آخر على الكلمة فنقول (مال)، وهي من كلمات العربية، فالقاف فونيم والميم فونم، أما كلمتا (كتب و كاتب) فإنّ الحركةَ الطّويلةَ هي الفارقُ بين الكلمتين، والشّيءُ نفسُهُ في الكسرة الصّغيرة لأنَّنا نقول (سَفْر) بمعنى جماعة المسافرين، و(سِفْر) بمعنى الكتاب، ولذلك فإنّ الحركة هنا،سواء كانت طويلة أو قصيرة، وحدة صوتية أو فونيم[2] .

أمّا الألوفون فهو في العرف اللّساني الحديث صورة صوتيّة فقط لا تؤدّي إلى تمييز كلمة عن كلمة أخرى؛ لأنّنا نقول (قال)، ونُحُلُّ مَحَلَّ (القاف) (همزة)، ونقول (ءال)، فإنّ هذا الصّوت لا يُكوّنُ وحدةً صوتيةً بل ألوفونا[3] لأنّه لا يؤدّي إلى تَغيُّرِ المعنى.

وفي ما يلي ترسيمة توضح أصوات العربية وتسمياتها عند القدماء والمحدثين:

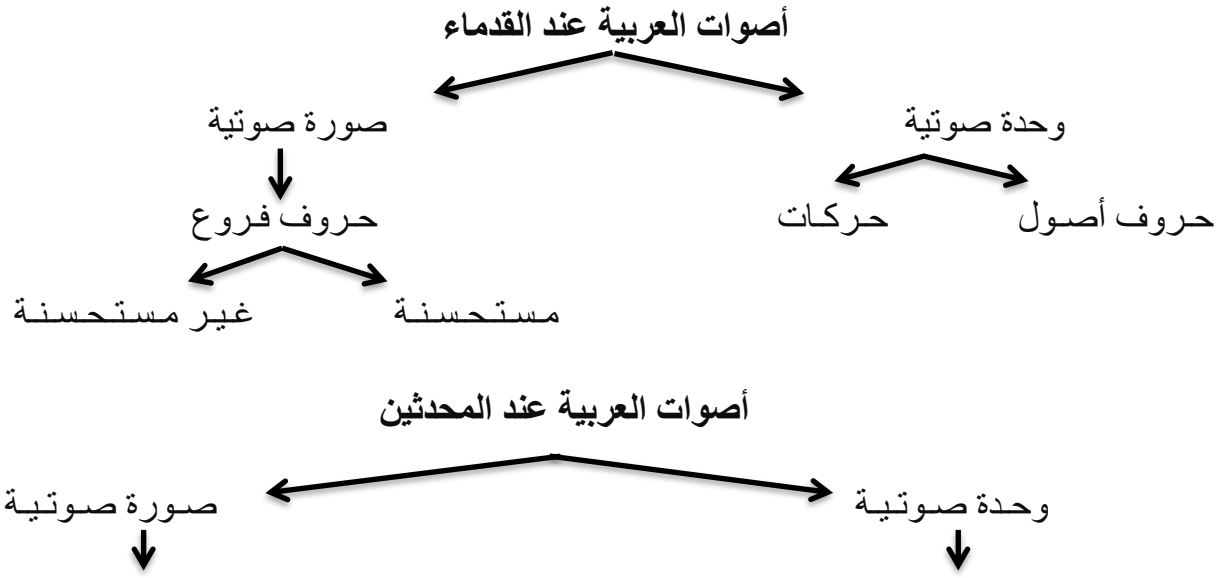

[1] ـ أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، كريم زكي حسام الدين، مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1421، 2001، ص 116 .

[2] ـ علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية ـ بيروت ـ دط، دت، ص 195 وما بعدها.

[3] ـ المصطلح الصّوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز الصيغ، دار الفكر ـ دمشق ـ الإعادة1، 1427هـ ـ 2007م، ص 226.

فالوحدات الصّوتية إذن في اللّغة العربية تنقسم إلى قسمين:

- الحروف الأصول أو الجوامد: وهي التي تسمّى في الدّرس اللّساني الحديث بالصّوامت.
- الحركات أو الذّوائب: وهي التي تسمّى في عرف اللّسانيّات الحديثة باسم الصّوائت.
- إضافة إلى وحدات أخرى فرعية، وهي التي تسمّى في الدّرس الصّوتي الحديث بالألوفون.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي : الجِهَازُ الصّوْتِيُّ وَكَيْفِيَةُ حُدُوثِ الصَّوْتِ وانْتِشَارِهِ:

1. الجِهَازُ الصَّوْتِيُّ:

تعرّض القدماء لوصف الجهاز الصّوتيّ وأعضاؤه، ومن المعروف أنّ ابن جني هو أوّل من تعرّض للجاهز المصوت فشبهه بالنّاي ووتر العود، ليقدّم صورة عن العمليّة الطّبيعية لإنتاج الكلام، وهو ما عبّر عنه في كتابه سرّ الصّناعة بقوله: " **ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها، الّتي هي أسباب تباين أصدائها، ما شبه بعضهم الحلق والفم بالنّاي، فإنّ الصّوت يخرج فيه مستطيلا ساذجا، كما يجري الصّوت في الألف غفلا بغير صنعة، فإذا وضع الزّامر أنامله على خروق النّاي المنسوقة، وراوح بين عمله، اختلفت الأصوات، وسمع لكلّ خرق منها صوتا لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصّوت في الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة** "[1]، و شبّه الفرغاني الجهاز الصّوتي للإنسان بالمزمار بقوله " **والأصوات الحيوانية والانسانية منها خاصّة أشبه شيء بالأصوات المزمارية، فالحلق كأنّه مزمار مخلوق، والمزمار كأنّه حلق مصنوع، والنّاطق بالحرف إذ انطق بتسريب الهواء المحتقن في رئته وما حواليها من التّجاويف فنفته جملة إلى خارج، كان الزّامر إذا زمر بتسريب الهواء الدّاخل في المنفخ الخارج من الثّقب المقابل له، وهي الحنك واللّسان وأجزاؤه والأسنان والشّفتان والخيشوم، واللهاة والحنجرة** "[2].

فالثّقب في المزمار بتعبير الفرغاني، أو النّاي بتعبير ابن جني، بمثابة المخارج في الجهاز المصوّت، واختلاف الأنامل على الثّقب يؤدّي إلى اختلاف النّغمة، كذلك اختلاف حبس أو تضييق الهواء من مخرج إلى مخرج يؤدي إلى اختلاف الأصوات.

2. كَيْفِيَّةُ حُدُوثِ الصَّوْتِ:

يصف ابن سينا المراحل التي يقطعها الصّوت على المستوى النّطقي قائلا" **الصّوت فاعله العضل التي عند الحنجرة،... ويدفع الهواء المخرج وقرعه وآلته الحنجرة والجسم الشّبيه بلسان المزمار، وهي الآلة الأولى الحقيقية، وسائر الآلات بواعث ومعينات، وباعث مادّته الحجاب وعضل الصّدر، ومؤدي مادّته الرّئة، ومادّته الهواء الذي يموج عند**

---

[1] ـ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، ص 8 ـ 9.

[2] ـ المستوفى في النّحو، الفرغاني، تحقيق محمد بدوي المفتون، دار الثقافة العربية، 1987، ج2، ص 221.

الحنجرة "[1]، فالحنجرة هي أساس الصّوت والمكان الذي تولّد فيه،وليست الحنجرة فقط هي المنتجة للصّوت، بل إنّ الهواء يتابع مسيرته إلى باقي التّجاويف الأخرى حتّى يكتمل وهذا ما يفسرّه لنا الحسن بن أحمد الكاتب بقوله" **والتّصويت الإنساني يحدث بسلوك الهواء في الحلوق، وقرعه لمقرعات أجزائها وأجزاء سائر الأعضاء التي يسلك منها مثل أجزاء الفم والأنف، وهذا الهواء هو الذي يجذبه الإنسان إلى رئتيه، وداخل صدره من خارج ليروح به عن القلب، ثم يدفعه منها إذا سخن إلى خارج، فإذا دفع الإنسان هواء النّفس إلى خارج جملة واحدة وترفق، لم يحصل له صوت محسوس، وإذا حصر هذا الهواء فتي رئتيه وما حواليها من أسفل الحلق،وسرب أجزاءه إلى خارج شيئا فشيئا على اتّصال، وزحم به مقرعات الحلق وصدم أجزاءه،حدثت حينئذ نغم، بمنزلة ما يحدث في المزامير بسلوك الهواء، فإذا ضيق مسلكه كانت النّغمة أحد، وإذا وسعه كانت أثقل "**[2].

فالنّص يوضّح لنا بشكل صريح كيفيّة حدوث التّصويت الإنساني، متتبّعا رحلة الهواء من الرّئة و مغادرته الجهاز الصّوتيّ، ولا أبالغ إذا قلت إنّ النّص يشرح بشكل واضح عملية التّصويت الإنساني شرحا علميا يُضاهي ما توصّل إليه علماء الصّوتيات الحديثة، فالحسن بن أحمد الكاتب ميّز بين هوائين؛ هواء التّنفّس، وهواء التّصويت، فهواء التّنفس يخرج من غير حصر، وهواء التّصويت يخرج بحصر، ثمّ إنّ هواء التّصويت في مسلكه يقرع مقرعات الحلق وأجزاء الفم والأنف حتّى تحصل الأصوات، فهذه المقرعات التي أشار إليها الحسن بن أحمد الكاتب هي ما تسمى في علم الأصوات الحديث ب " حجرات الرّنين "، فالصّوت يولّد في الحنجرة كما ذكر ابن سينا، ويكتمل في هذه المقرعات كما ذكر الحسن بن أحمد الكاتب، ونجد أيضا الفارابي قد تعرّض لحجرات الرّنين بتفصيل، وذلك في قوله " **وظاهر أنّ تلك التّصويتات إنّما تكون من القرع بهواء النّفس بجزء أو أجزاء حلقه، أو بشيء من أجزاء فيه وباطن أنفه أو شفتيه، فإنّ هذه الأعضاء المقروعة بهواء النّفس، والقارع أولا هي القوّة التي تسرب هواء النّفس من الرّئة، وتجيف الحلق أولاً فأولا إلى طرف الحلق الذي يلي الفم والأنف وإلى ما بين الشّفتين، ثمّ اللسان يتلقى ذلك الهواء فيضغطه إلى جزء جزء من أجزاء باطن الفم، وإلى جزء جزء من أجزاء أصول الأسنان، فيقرع به ذلك الجزء فيحدث من كلّ جزء يضغط اللسان**

---

[1] ـ القانون في الطّب، ابن سينا، ص 322.
[2] ـ كمال أدب الغناء، الحسن بن أحمد الكاتب، ص 1116.

عليه ويقرعه به تصويت محدود، وينقله اللسان بالهواء من جزء إلى جزء أصل الفم، فتحدّث تصويتات متوالية كثيرة محدودة "[1].

فعمليّة التّصويت لا بدّ لها من الهواء كمصدر للطّاقة، ولا بدّ للهواء من القوّة الّتي تسرّبه من الرّئة وإلاّ كان زفيرا، ولابدّ من حجرات الرّنين التي يكتمل فيها جرس الصّوت، وحصيلة ذلك كما قال الفارابي " تصويتات متوالية كثيرة محدودة "، أي أنّ كلّ لغة تملك عددا من الفونيمات المحدودة التي تتولّد عنها متواليات صوتية غير محدودة.

هذا عن كيفية حدوث الصّوت الإنسانيّ، أمّا عن سببه فيقول ابن سينا " **أظنّ أنّ الصّوت سببه القريب تموّج الهواء دفعة وبقوّة وبسرعة من أيّ سبب كان "[2]**، ويقول الحسن بن أحمد الكاتب " **حدوث الصوت من القرع، والقرع هو ممارسة الجسم الصّلب آخر صلبا مزاحما له عن حركة، فمتى نبا الهواء من القارع والمقروع مجتمعا متصل الأهواء، حدث الصّوت حينئذ "[3]** .

3. انْتِشَارُ الصَّوْتِ:

هذا عن سبب حدوث الصّوت، أما عن انتشاره فإنّه " **يحدث في الهواء من تصادم الأجرام، وذلك أنّ الهواء لشدّة لطافته وخفّة جوهره وسرعة حركة أجزائه يتخلل الأجسام كلّها، فإذا صدم جسم جسما آخر انسلّ ذلك الهواء من بينها وتدافع وتموّج إلى جميع الجهات، وحدث من حركته شكل كروي...وكلّما اتّسع ذلك الشّكل ضعفت حركته وتموّجه إلى أن يسكن ويضمحلّ، فمن كان حاضرا من النّاس وسائر الحيوانات الذي له أذن بالقرن من ذلك المكان، فتموّج ذلك الهواء بحركته يدخل في أُذنيه إلى صمّاخيه في مؤخر الدّماغ، ويتموج أيضا ذلك الهواء الذّي هناك فتحسّ عند ذلك القوّة السّامعة بتلك الحركة "[4]**، ففي هذا النّص يشرح أخوان الصّفا كيفيّة انتشار الصّوت في وسط تتمتّع أجزاؤه بالمرونة، كما يشير النّص أيضا إلى خاصية صوتية تُعرف في علم الأصوات

---

1. الحروف، الفارابي، ص 136.
2. أسباب حدوث الحروف، ابن سينا، ص4.
3. كمال أدب الغناء، الحسن بن أحمد الكاتب، ص 42.
4. رسائل إخوان الصفا، ج1، ص 189.

بتلاشي الصّوت لأنّ الموجة الصّوتية عندما تتخلل أجزاء الهواء تضعف حركتها إلى أن تسكن وتضمحلّ.

ويوضّح أخوان الصّفا عملية انتشار الصّوت بقولهم" **ومثال ذلك إذا رميت في الماء الهادئ الواقف في مكان واسع حجرا، فيحدث من ذلك الماء دائرة في موضع وقع الحجر، فلا تزال تتسع فوق سطح الماء وتتموّج إلى سائر الجهات، وكلما اتسعت ضعفت حركتها حتى تتلاشى وتذهب** "[1] .

فانتشار الصّوت في أجزاء الهواء شبيه بانتشار تلك الدّوائر في الماء وتكاثرها من جرّاء رمي الحجر فيه، ولكن مآلهما معا هو التّلاشي، ويعقد الحسن بن أحمد الكاتب مقارنة يشرح فيها انتشار الصّوت في الهواء وتكاثر الدّوائر في الماء عند رمي الحجر قائلا " **وهذا الهواء إنّما يتحرك بما تحركه حركة كرته حتّى يصل إلى السّمع، كما يعترض في سطح الماء القائم إذا كان ساكنا وألقي فيه شيء من الأجسام فأحدث فيه موجا يبتدئ من الموضع الذي فيه سقط ذلك الشّيء بمنزلة الحركة التي تبتدئ من المركز، ويستدير ذلك الموج كما يستدير الهواء في حركته على مثال الكرة، ويتزيد بما ينبعث من الدّوائر، ويعظم حتّى ينتهي إلى السّمع كما ينتهي موج الماء إلى حافتّه، إذا كان له قوة يبلغها، فإنّ ضعفت قبل ذلك، ساوى السطح الذي كان تحرك فيه**"[2] فالهواء ينبعث من الرّئة، ويقرع أحد أعضاء الجهاز الصّوتي، ويتشكل في حجرات الرّنين ثمّ ينتشر في أجواء الهواء.

4. وُصُولُ الصَّوْت إِلَى أُذُنِ السَّامِعِ:

رأينا كيف يحدث الصّوت وينشتر، لكن ماذا يحصل بعد الانتشار؟، كيف يدرك المستمع الصّوت؟، وكيف يستقبله؟، يجيب التهانوي قائلا: " **الصّوت كيفيّة قائمة بالهواء تحدث بسبب تموّجه بالقرع أو القطع (القلع) يحملها الهواء إلى الصّماخ، فيسمع الصّوت بالصّوت لوصوله إلى السّامعة لا لتعلّق حاسّة السّمع بذلك الصّوت، يعني الاحساس بالصّوت يتوقّف على أن يصل الهواء الحامل له إلى الصّماخ، لا بمعنى أنّ هواء واحدا بعينه يتموّج ويتكيّف بالصّوت ويوصله إلى السّامعة، بل بمعنى أنّ ما يجاور ذلك**

---

[1] ـ رسائل إخوان الصّفا، ج3، ص 103.
[2] ـ كمال الأدب الغناء، ص 44.

الهواء المتكيّف بالصّوت، يتموّج ويتكيّف بالصّوت أيضا، وهكذا إلى أن يتموّج ويتكيّف به الهواء الرّاكد في الصّماخ فتدركه السّامعة "[1] فالموجة الصّوتية تتخلّل أجزاء الهواء، فتنتقل من جزء إلى جزء آخر حتّى تصل إلى صمّاخ الأذن، فيحصل السّمع.

ويصف الحسن بن أحمد كيفية حدوث السّمع قائلا " **فأمّا كيف يتأتّى إلى السّمع، فإنّ الهواء الّذي ينبو من المقروع هو الّذي يحمل الصّوت فيحرّك بمثل حركته الجزء الّذي يليه، فيقبل الصّوت الّذي كان قبله الأوّل، ويحرّك الثّاني ثالثا يليه، فيقبله ما قبل الثّاني والثّالث رابعا يليه، فلا يزال كذلك على هذا التّداول من واحد إلى واحد إلى أن يتّصل بالصّماخ، ويكون ذلك هو الجزء الّذي يلاقي السّمع فيسمع "**[2] ، ويحدّد ابن سينا العضو المستقبل للصّوت في قوله " **ثمّ ذلك التّموّج يتأدّى إلى الهواء الرّاكد في الصّماخ فيموّجه فتحسّ به العصبة المفروشة في سطحه "**[3] .

وقد ميّز الصّفائيون حاسّة السّمع عن باقي الحوّاس الإنسانية بقولهم " **وكذلك الحاسّة السّامعة فإنّ قواها في تمييزها الأصوات بعضها عن بعض ألطف وأشرف "**[4] هذا وقد تفطّن ابن خلدون إلى قيمة السّمع فقال " **السّمع أبو الملكات الانسانية "**[5] ، ممّا يؤيّد رأي الصّفائيين في حاسّة السّمع.

وقد فطنوا إلى مسألة أساسيّة، وهي أنّ وصول الصّوت واضحا تامّا إلى الحاسّة السّمعية يكون عند هدوء الهواء وخفّة حركته، أما إن كانت حركته سريعة، وكان هائجا فإنّ الحاسّة السّامعة تصلها الأصوات مضطربة غير واضحة من جرّاء الهواء وهبوبه،وصوته الذي يختلط بالصّوت الّذي تسمعه الأذن، فلا تقوى على تمييزها بدقّة،وهو ما عبّر عنه الصّفائيون بقولهم " **وكذلك السّمع لا يُدرك من الأصوات في وقت هيجان الرّيح وحركة الهواء، ما كان يُدرك من ذلك في وقت سكون الهواء وهدوء الرّيّاح "**[6].

---

[1] ـ كشّاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ج2، ص 812.

[2] ـ كمال أدب الغناء ، الحسن ين أحمد الكاتب، ص 42.

[3] ـ أسباب حدوث الحروف، ابن سينا، ص 5.

[4] ـ نقلا عن الصّوت بين النظرين الفلسفي واللساني عند إخوان الصفا، محمد أديوان، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص 72.

[5] ـ المرجع نفسه، ص 72.

[6] ـ المرجع نفسه، ص 73.

بعد ذلك قسّم الصّفائيون الأصوات التي تُدركها الحاسّة السّامعة إلى ثلاثة أقسام[1] :

- سماع أصوات حيّة وهي أصوات الإنسان والحيوان.
- سماع أصوات ميّتة، تصدر من الجمادات مثل (صوت الخشب والحديد...إلخ).
- سماع أصوات هي بين الأصوات الحيّة والميّتة، كصوت الهواء المتحرّك مثلا.

بعد ذلك استنتج الصّفائيون من خلال التّقسيم السّابق أنّ الإنسان يُدرك بسمعه الأصوات الحيّة بسرعة أكثر من الأصوات الميّتة، ومن ثمّ فهذه الأصوات الحيّة إذا **"صدرت من أجسام حيّة (...) يكون وصولها إلى حاسّة السّمع بسرعة وخفّة "**[2].

بهذا يكون تراثنا العربيّ القديم قد تتبّع مسيرة ابتداء الصّوت من الجهاز النّطقي،مرورا بالوسط الذي ينتشر فيه، وصولا إلى الجهاز السمعيّ، والمراحل الثّلاثة هي ما يعرف في علم الأصوات الحديث بعلم الأصوات النّطقي، وعلم الأصوات الفيزيائي أو الأكوستيكي، وعلم الأصوات السّمعي أو الإدراكي، فالأوّل ينظر إلى كيفية إصدار الأصوات، والثّاني مجاله النّظر في الذّبذبات التي تحدثها هذه الأصوات في الهواء، أما الثّالث فيعرض لوقع هذه الآثار في أذن السّامع.

---

[1] ـ الصّوت اللغوي بين النظرين الفلسفي واللساني، محمد أديوان، ص 74.
[2] ـ المرجع نفسه، ص 76.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَخَارِجُ الحُرُوفِ وصِفَاتُهَا:

عرفنا في المبحث السّابق أنّ الأصوات تصدر عن أعضاء النّطق لدى الانسان، لذ فإن الدّارس للنّظام الصّوتيّ لابدّ له من معرفة تكوين هذه الأعضاء ووظيفتها وكيفية استعمالها، لأنّ معرفتنا بها هي أساس الوصف العلميّ لهذه الأصوات وتصنيفها.

1. مَخَارِجُ الْحُرُوفِ:

اعتمد العلماء القدماء في تحديد أعضاء النّطق لدى الانسان على الملاحظة الحسيّة في ضوء الامكانات المتاحة لهم، ونجد ذلك فيما ذكره تلميذ الخليل الليّث بن المظفّر باسم (ذوق الحروف) بمعنى الاتيان بالحرف منطوقا بعد الألف لتحديد مخرجه، ونصّ عباراته "**فدبّر ونظر إلى الحروف كلها وذاقها، فصير أولاها بالابتداء أدخل حرفا منها في الحلق، وإنما كان ذواقه إياها أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف نحو أبْ ـ أتْ ـ أحْ ـ أعْ ـ أغْ، فوجد العين أدخل الحروف في الحلق فجعلها في أول الكتاب، ثم قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم** "[1] ، وهو ما ردّده ابن جني بعده قائلا " **إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنا لا متحركا، لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره، وتجذبه إلى جهة الحرف هي بعضه، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة ما قبله، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، فتقول: إك، إق، إج، وكذلك سائر الحروف**"[2] أي أنّك إذا أردت معرفة مخرج الصّوت فسكّنه وادخل عليه همزة الوصل واصغ إليه فحيث انقطع صوته كان مخرجه.

ونجد ما جاء به سيبويه والخليل وابن جني وغيرهم لتحديد مخارج الأصوات نظريا،يأتي به **السّكاكي** علميا لأوّل مرة فيما نعلم من خلال رسم تشريحي يبيّن لنا مخارج أصوات العربية، وقد أثبته في كتابه مفتاح العلوم، وهو صنيع يدلّ على معرفة دقيقة بالمخارج المختلفة لأصوات العربية، وهو ما يوضّحه الرّسم التّشريحي الآتي:

---

[1] ـ كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج1، ص 47.
[2] ـ سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص 73.

وقد قدّم الدّرس اللّساني الحديث رسما تشريحيا أكثر وضوحا، نظرا لتوفرّه على الأجهزة المتطوّرة، وهو ما يوضّحه الشّكل التّالي[1] :

وإليك توضيح كلّ مخرج[2] :

- الشّفتان: وهي من أعضاء النّطق المتحرّكة، وتتكوّنان من الشّفة العليا والشّفة السّفلى.
- الأسنان: وهي من أعضاء النّطق الثّابتة، وتنقسم أيضا إلى الأسنان العليا والأسنان السّفلى.
- اللثّة: أو مقدّم الحنك وهو الجزء الواقع خلف أصول الأسنان العليا.
- وسط الحنك، أو الحنك الصّلب، أو الغار، وهو الجزء الذي يلي مقدّم الحنك.

[1] ـ أنظر أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، كريم زكي حسام الدين، ص 12.
[2] ـ المرجع نفسه، ص 118 وما بعدها.

- أقصى الحنك، أو الحنك اللين، أو الطّبق، وهو الذي يلي الحنك الصلب إلى الدّاخل.
- اللهاة: وهي تمثّل نهاية الحنك ويتشكّل من خلالها نطق صوت القاف.
- طرف اللسان: ويسمّى أيضا ذلق اللسان وهو الجزء الذي يقابل اللثة.
- وسط اللسان: وهو الجزء الذي يقابل وسط الحنك في الموضع الطبيعي للسان.
- أقصى اللسان: أو مؤخرة اللسان وهو الجزء الذي يقابل أقصى الحنك.
- الحلق: وهو تجويف أشبه بفراغ، يقع بين الحنجرة لأقصى الحنك، يُفخّمُ الأصوات عند صدورها.
- الحنجرة: وهي تجويف غضروفي يقع في نهاية القصبة الهوائية، وهو الممرّ المُؤدى إلى الرّئتين.
- الوتران الصّوتيان: وهما أشبه بالشّفتين يمتدان أفقيا بالحنجرة من الأمام إلى الخلف، وهما من أعضاء النّطق المتحرّكة.
- لسان المزمار: وهو الجزء الواقع فوق الحنجرة لحمايتها خلال عملية بلع الطّعام، ويبدوا أنّه لا يؤثر في تكوين أيّ صوت ينطقه الإنسان.
- القصبة الهوائية: هي عبارة عن فراغ رنّان مؤلّف من حلقات غضروفية يقف بعضها فوق بعض بشكل عمودي.
- التجويف الأنفي: وهو فراغ يتّصل بالأنف يساهم في إنتاج صوتي النّون والميم.

ويجب أن نشير هنا إلى أنّ الوظيفة الأساسية لهذه الأعضاء ليست إنتاج هذه الأصوات فقط، بل إنّها تؤدي وظائف أخرى لأنّها تتصل بحياة الإنسان، فالرّئتان تقومان بتكرير الهواء عن طريق التّنفّس، والوتران الصّوتيان يقومان بالمحافظة على الرّئتين وحمايتهما من دخول الأجسام الغريبة لهما، ويقوم الأنف بوظيفة الشّم وإدخال الهواء اللازم للتّنفّس،ويقوم اللسان بجانب تفريق الطّعام وبلعه، وتقوم الأسنان والأضراس بتقطيعه ومضغه، أمّا الشّفتان فتقومان بالمحافظة على الطّعام ومنه من السقوط أثناء عملية الأكل.

وإذا كان الإنسان قد استعمل هذه الأعضاء بالغريزة الفطرية لتحقيق وجوده الحياتي،فإنّه قد استخدمها أيضا نتيجة وجوده في جماعة لتحقيق وجوده الاجتماعي بالتّواصل والتّفاهم معها.

ولا يتّسع البحث لتتبّع جميع ما ورد في كتب التّراث الصوتيّ العربيّ القديم حول مخارج الحروف، وسوف نقتصر على ما هو عليه جمهور العلماء.

يقول صاحب الوافي في شرح الشّاطبية في باب مخارج الحروف وصفاتها الّتي يحتاج القارئ إليها[1]:

وهاك موازين الحروف وما حكى جهابذة النّقاد فيها محصّـــــــلا

ولاريبة في عينهن ولا ربـــــــا وعند صليل الزيف يصدق الابتلا

فالمراد بالموازين هنا مخارج الحروف، وأطلق عليها موازين باعتبارها تميّز الحروف بعضها عن بعض؛ والمعنى خذ مخارج حروف الهجاء التي بها يتميّز كلّ حرف عن الآخر، وخذ القول الذي نقله فيه الشّيوخ الحذّاق المتضلعون في هذا العلم حال كون هذا القول مُحصّلا مجموعا في كتبهم.

ولا شكّ في أنّ كلّ حرف من هذه الحروف متعيّن بمخرجه وصفته تعيينا يميّزه عن غيره فلا يمكن في هذه الحروف الزّيادة فيها ولا النّقص عنها، وقوله وعند صليل الزّيف يصدق الابتلاء معناه، وعند نطق النّاطق بالحرف ينكشف للماهر الحاذق بمعرفة المخرج والصّفات أنّ النّطق بالحرف نطق مستقيم أو فيه عوج وخلل كما أنّ الدّرهم تتبين جودته أو رداءته باختباره بصليله و صوته.

ثمّ ذكر سيبويه مخارج هذه الحروف فقال: " **ولحروف العربية ستّة عشر مخرجـــاً** "[2]، وهذه السّتّة عشر على حسب اختلافها تكون من جهة الحلق، ومن جهة اللّسان، ومن جهة الشّفتين، ومن جهة الخياشيم، ولا تخرج عن ذلك[3] :

فأمّا من جهة الحلق فمنها ثلاثة مخارج، وسبعة أحرف:

- فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف.

---

[1] ـ الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، منشورات مكتبة الدار المدين المنورة ، ط8، 1410هـ 1989م ، ص 387.

[2] ـ الكتاب، سيبويه، ج4، ص433.

[3] ـ أنظر الكتاب، سيبويه، ج4، ص431، وانظر، شرح المفصل، لابن يعيش، ج5، ص515، وأنظر شرح الشافية للرضي، ج3، ص250 وما بعدها، وأنظر مقدمة في أصول التصريف، ظاهر بن أحمد بابشاذ، ص 140 وما بعدها.

- ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء.
- وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والخاء .

و أمّا من جهة اللّسان، فلها عشرة مخارج، وثمانية عشر حرفا:

- من أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف، لأنّها من أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك.
- ومن أسفل من موضع القاف من اللّسان قليلاً، وممّا يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف .
- ومن وسط اللّسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء،وتُلقَّب بالحروف الشجرية.
- ومن بين أوّل حافّة اللّسان وما يليها من الأضراس مخرج الضّاد، وبعضهم يجريها على الجانب الأيمن، وبعضهم يجريها على الجانب الأيسر حسب ما يتسهل عليه
- ومن حافّة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فُوَيْقَ الضاحك والنّاب والرَّبَاعِيَةِ والثَّنِيَّةِ مخرج اللام .
- ومن طرف اللّسان بينه وبين ما فُوَيْقَ الثّنايا مخرج النّون .
- ومن مخرج النّون غير أنّه أدخل في ظهر اللّسان قليلاً لانحرافه إلى اللاّم مخرج الراء.

وهذه الثّلاثة الأخيرة، أعني اللام والنّون والراء، تُلقّب بالحروف الذّلقية، لأنّ مبدأهن من الذّلق.

- وممَّا بين طرف اللّسان وأُصول الثّنايا مخرج الطاء والدال والتاء، وتُلقّب بالحروف النّطعية، لأنّ مبدأهنّ من نطع الغار الأعلى.
- وممّا بين طرف اللسان وفُوَيْقَ الثّنايا مخرج الزّاي والسّين والصّاد، وتُلقَّب بالأسلية لأنّ مبدأهنّ من أسلة اللّسان.
- وممَّا بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا مخرج الظاء والذال والثاء، ولقبهن اللّثوية لأنَّ مبدأهن من اللّثّة.

أمّا من جهة الشّفة فلها أربعة أحرف ومخرجان:

- أوّلهما؛ من باطن الشّفةِ السّفلى وأطراف الثّنايا العُلَى مخرج الفاء.
- وثانيهما؛ ممّا بين الشّفتين مخرج الباء والميم والواو، ولقبهنّ الشّفهية.

وأمّا من جهة الخياشيم فلها مخرج واحد وحرف واحد؛ وهو مخرج النّون الخفيفة، وتلقّب بالمنوّن.

وقد جمع **يحيى بن حمزة العلوي** في شرحه لجمل الزّجاجي الحروف في ثلاثة مخارج رئيسة وهي[1]:

- مخرج الحلق وفيه سبعة أحرف وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء.
- مخرج اللّسان وفيه ثمانية عشر: القاف، الكاف، الجيم، الشين، التاء، الضاد، اللام، النون، الراء، الظاء، الدال، الياء، الصاد، الزاي، السين، الطاء، الذال، الثاء.
- مخرج الشّفة أربعة وهي: الباء، الفاء، الميم، الواو.

وقد خالف الفرّاء جمهور العلماء في حرفين؛ أحدهما الواو والآخر الفاء، فأمّا الواو فكان يواخي بها الباء ويجعها من مخرج واحد، وحجّته في ذلك أنّه يجوز إدغام كلّ واحد منهما في صاحبه، إلاّ أنّ ذلك قد رُدّ بدليل أنّ النون تدغم في الميم، لم يدلّ ذلك على أنهما من مخرج واحد، أمّا الفاء، فكان يجعلها من مخرج الميم، إلاّ أنّه قد رُدّ كذلك، لأنّه لو كان الأمر كذلك لاستوت الشّفتان عند إرادة النّطق بهما[2].

2. صِفَاتُ الْحُرُوفِ:

إنّ تحديد مخرج الصّوت، لا يكفي وحده لتوضيح خصائصه التي تميّزه عن غيره من الأصوات، وذلك لاشتراك أكثر من صوت في المخرج الواحد، وهناك عناصر أخرى في العمليّة النّطقية، تساهم في إعطاء الصّوت خصائصه المميّزة له، ولا يشكّل المخرج إلاّ أحد تلك العناصر، وهو بمثابة المكان الّذي تحدث فيه تلك العمليّة المركّبة من عدد من الأنشطة

[1] ـ المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق، عبد الله ناجي، مكتبة الناجي، دط، دت، ج2، ص 126.
[2] ـ مقدمة في أصول التصريف، ظاهر بن أحمد بابشاذ، ص 249.

لأعضاء آلة النّطق، وقد اصطلح العلماء القدماء، على تسمية ما يصاحب ما تكوّن الصّوت منه بالصّفات، ويعرفون الصّفة بأنّها كيفيّة عارضة للحرف عند حصوله في المخرج.

ويضمّ التّراث العربيّ مباحث واسعة عن صفات الحروف، وتصنيفها وفق تلك الصّفات، فاستعملوا طائفة من المصطلحات التي وصُفت بها أصوات الحروف العربية،كالمجهور والمهموس، والشّديد، والرّخو، وما بينهما، والاطباق، والانفتاح، والاستعلاء.... وإليك التفصيل في هذه الصّفات.

❖ **المجهورة والمهموسة:** يقول سيبويه في تعريف المجهور " **هو حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النّفس أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد عليه ويجرى الصّوت** "[1]، فسمّيت مجهورة لأنّ الجهر هو الصّوت المرتفع، وهذه الحروف المجهورة التي تجمع في قولهم (**ظل قوٍّ ربضٌ إذ غزا جندٌ مطيعٌ**) مصوّتة قويّة، لذلك قوي الاعتماد عليها .

أمّا المهموس فيعرّفه سيبويه بقوله " **وأمّا المهموس فحرف أُضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النّفسُ معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدت الحرف مع جري النّفس** "، فسمّيت مهموسة لأنّ الهمس هو الصّوت الخفيّ، وحروف الهمس تجمع في قولهم (**سكت فحثّه شخص**).

❖ **الشّدة والرّخاوة:** يعرّف ابن جني الشّدة بقوله " **ومعنى التشديد أنّه الحرف الّذي يمنع الصّوت أن يجري فيه، ألا ترى أنّك لو قلت: الحق والشط، ثم رمت مد صوتك في القاف و والطاء لكان ذلك ممتنعا** "[2]، وقد سُمّيت شديدة لأنّها حروف اشتدّ لزومها لمواضعها حتّى انضغطت تلك المواضع فامتنع الصّوت أن يجري فيها[3] ، وجملة الحروف الشّديدة ثمانية يجمعها قولهم (**أجدك قطبت**).

أمّا الرّخوة فهي عكس الشّديدة، وهو ما يظهر من خلال تعريف ابن عصفور حين قال " **الرّخو هو الحرف الذي يجري فيه الصّوت من غير ترديد، لتجافي اللّسان عن موضع الحرف، ألا ترى أنّك تقول: المس والرش والشح فتجد الصّوت جاريا من السّين والشين**

---

[1] ـ الكتاب، سيبويه، ج4، ص 334.
[2] ـ سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص 61.
[3] ـ مقدمة في أصول التصريف، ظاهر بن أحمد بابشاذ، ص 249.

والحاء "[1]، فقد سُمّيت رخوة لأنّها حروف لم تشتدّ مواقعها، ولم تنضغط مواضعها حتّى جرى فيها الصّوت، والحروف الرّخوة هي (**الهاء، الحاء، الغين، الخاء، الشين، والصّاد، والضاد، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والفاء**)[2].

والّذي يعرف به تباين الرّخوة والشّديدة هو أنّك تقف على الجيم والشّين فتقول[3] : الحج، الطش، فتجد صوت الجيم راكدا فيه محصورا إذا كان شديدا، وتجد صوت الشّين تمتدّ إن كان رخوا.

❖ **المطبقة والمنفتحة**: فأمّا الإطباق فيراد به " **أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له** "[4]، والحروف المطبقة أربعة وهي (**الصاد، الضاد، الطاء، الظاء**)، وقد سُمّيت مطبقة لانطباق اللّسان فيها على الحنك الأعلى، لأنّه إذا وضع اللّسان في موضعهن انطبق اللّسان على ما حذاه من الحنك الأعلى، وصار الصّوت بها محصورا بين اللّسان والحنك، ولذلك قال سيبويه عنها " هذه الأربعة لها موضعان من اللّسان، يعني حصر الصّوت في مخرج الحرف، وانطباق اللّسان، ولولا الانطباق لصارت الطّاء دالا، والصّاد سينا، والظّاء ذالا، ولخرجت الضّاد من الكلام، لأنّه شيء من موضعها غيرها "[5].

أمّا المنفتحة، فهي ضدّ المطبقة لأنّك لا تطبق لشيء منها لسانك، بل ترفعه إلى الحنك، وهو ما عبّر عنه الرّضي بقوله " **والمنفتحة خلاف المطبقة، لأنّه ينفتح ما بين اللّسان والحنك عند النّطق بها، وهي الحروف الباقية بعد حروف الإطباق الأربعة** "[6].

❖ **المستعيلة و المنخفضة:** فأمّا المستعيلة فيعرّفها ابن جني بقوله " **معنى الاستعلاء أن تتصعّد في الحنك الأعلى** "[7] والحروف المستعيلة هي (**الصّاد، الضّاد، الطّاء، الفاء، الغين، الخاء، القاف**)، وإنّما سميت بذلك؛ لأنّ اللّسان يعلو بها إلى الحنك الأعلى.

---

[1] ـ الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج2، 272.
[2] ـ لمزيد من التفصيل حول الحروف الرخوة، أنظر على سبيل التمثل، شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص 523.
[3] ـ المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي، ج2، ص 451.
[4] ـ الممتع في التصريف، ج2، ص 274.
[5] ـ الكتاب، سيبويه، ج4، ص 436.
[6] ـ شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، ج3، ص 262.
[7] ـ سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص 62.

أمّا المنخفضة فقد ذكرها ابن عصفور وهو بصدد حديثه عن الاستعلاء وقال " **الانخفاض ضدّ ذلك وحروفه كل ما عدا المستعيلة** "[1].

❖ **المكرّر**: لا يوجد في اللغة العربية حرف مكرّر سوى حرف الرّاء وقد ذكر ابن عصفور هذه الصّفة وعلّل سبب التّسمية بقوله " **إذا وقفت عليها رأيت طرف اللّسان يتعثّر** "[2] ، وقد وردت هذه الصّفة عند سيبويه قبله، وكان في بيانها أكثر وضوحا من ابن عصفور، وذلك حين قال " **المكرّر هو حرف شديد يجري الصّوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصّوت كالرّخوة، ولو لم يكرّر لم يجر الصّوت فيه، وهو الراء** "[3].

❖ **ومن صفات الحروف؛** الصّفير، الهاوي، والمتفشي، والذّلقية، والمهتوتة، والمتّصلة، والمصوتة[4] :

➢ فأمّا حروف الصّفير فثلاثة وهي (الصّاد، الزّاي، السّين)، وإنّما سُمّيت بذلك لأنّه يُسمع فيها صوت شبيه بالصّفير.

➢ وأمّا الهاوي فإنّها لا تطلق إلاّ على الألف وحدها، لأنّ اتّساعها أشدّ من اتّساع الواو والياء، فكأنّه اتّسع لها الصّوت لأنّك قد تضم الشّفتين مع الواو، وترفع اللّسان مع الياء قبل الحنك.

➢ وأمّا المُتفشّي فتُطلق على الشّين، وقد سُميت بذلك لما يُسمع من صوتها، وتفشّيها في الفم.

➢ أما الذّلقية فستّة حروف هي (**الرّاء، اللاّم، النّون**) وهذه من أسلة اللّسان إلى مقدّم الغار الأعلى، و (**الباء، والميم، والفاء**)، وقد سميت هذه الحروف بالذّلقية لأنّ عملهنّ في طرف اللّسان، وطرف كلّ شيء ذلقه، وهي أخفّ الحروف وأكثرها امتزاجا من غيرها.

➢ أمّا المهتوتة، فتُطلق على الهمزة، وقد سُمّيت بذلك لأنّها مضغوطة في أصل الحلق، ويلحقها في الترقيق والتليين ما هو معلوم من قلبها ياء، وواوا، وألفا.

➢ أمّا المتّصلة فالواو، لأنّها تهوي في الفم لما فيها من اللّين حتّى تتصل بمخرج الألف، ولذلك أثبت الألف ـ بعدها ـ في الخطّ مثل (فقالوا وقاموا).

---

[1] ـ الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج2، ص 275.
[2] ـ الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج2، ص 275.
[3] ـ الكتاب، سيويه، ج4، ص 435.
[4] ـ مقدمة في أصول التصريف، ظاهر بن أحمد بابشاذ، ص152 وما بعدها.

- أمّا المصوتة فثلاثة وهي (الألف، والواو، والياء)، لأنّ النّطق بهنّ تصويتا أكثر من النّطق بغيرهنّ، كاتّساع مخارجها، ولينها، وامتداد الصّوت بهنّ.

وقبل أن نختتم حديثنا عن مخارج الحروف وصفاتها نسوق كلاما لطيفا لمكّي بن أبي طالب يبيّن فيه أهمّية مخارج الحروف وصفاتها في تمايز الأصوات اللّغوية بعضها عن بعض وتقاربها، وهي قاعدة عليها مدار الحروف كلّها، يقول " **وتكون الحروف من مخرجين وهي مختلفة الصّفات فهذا غاية التّباين، إذ قد تختلف في المخارج والصّفات، وتكون من مخرجين متّفقة الصّفات فهذا أيضا تقارب بين الحروف من جهة الصّفات وتباين من جهة المخرج فافهم هذا، فعليه مدار الحروف كلّها، ولا تجد أحرفا من مخرج واحد متّفقة الصّفات البتّة؛ لأنّ ذلك يوجب اتّفاقها في السّمع فلا تفيد فائدة، فتصير كأصوات البهائم الّتي لا اختلاف في مخارجها ولا في صفاتها فلا بدّ أن تختلف الحروف إمّا في المخارج وإمّا في الصّفات** "[1].

[1] ـ الرعاية لتجويد القراءة، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمّار ـ الأردن ـ ط3، 1404هـ - 1984م.، ص 156.

خَاتِـمَـةٌ:

بعد هذا التّحليل البسيط للنّظام الصّوتيّ في التّراث العربيّ القديم يمكن تسجيل النّتائج التّالية:

- إنّ الصّوت هو الأثر السّمعي الحاصل من احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط الجهاز الصّوتي، عندما يحدث في هذه النّقطة انسداد كامل أو ناقص ليمنع الهواء الخارج من الجوف من حرّية المرور، وقد قسّم العلماء الأصوات إلى أقسام كما رأينا، إلا أنّ النّظام الصّوتيّ لا يدرس الصّوت بهذا المعنى العام ، وإنّما يُقصّر دراسته على الصّوت اللّغوي المنطقيّ الإنسانيّ الدّال الّذي يصدر عن أعضاء النّطق لدى الإنسان.
- إنّ الاستقراءَ الذي قام به الأفذاذُ من علماء العربية أثبت أنّ الوحدات الصّوتية في العربيّة؛ أي تلك التي يتكوّن منها نظامها الصّوتيّ، وهي أصل الحروف، تبلغ تسعة وعشرين حرفا، إضافة إلى حروف أخرى سمّوها فرعية، وتنقسم إلى قسمين: حروف مستحسنة وأخرى غير مستحسنة.
- أنّ العرب القدماء تعرّضوا للجهاز الصّوتيّ عند الانسان فشبّهه غير واحد منهم بالنّاي أو المزمار، ذلك أنّ الثّقب في المزمار أو النّاي بمثابة المخارج في الجهاز المصوّت، واختلاف الأنامل على الثّقب يؤدّي إلى اختلاف النّغمة، كذلك اختلاف حبس أو تضييق الهواء من مخرج إلى مخرج يؤدّي إلى اختلاف الأصوات، فتتبّعوا مسيرة الصّوت ابتداء من الجهاز النّطقيّ، مرورا بالوسط الّذي ينتشر فيه، وصولا إلى الجهاز السّمعيّ.
- أنّهم استطاعوا بالملاحظة فقط تحديد مخارج الحروف وصفاتها، تحديدا دقيقا؛فقسّموا الحروف من حيث مخارجها إلى حلقية، ولسانية وشفوية...وغيرها، مقدمين لتلك المخارج رسما تشريحيا كما فعل السّكاكي، كما قسّموها من حيث صفاتها إلى مجهورة ومهموسة، شديدة ورخوة، ....إلخ

الفَصْلُ الثّالِثُ : النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وأَثَرَهُ فِي الْأَنْظِمَةِ اللّغَوِيَّةِ:

مُقَدِّمَةٌ:

رأينا في الفصول السّابقة جهود العلماء القدماء في مجال الدّراسات الصّوتية، ورأينا أنّ الكتب اللّغوية القديمة فيها قليل أو كثير يتّصل بالنّظام الصّوتيّ، وهذا يدلّ على اهتمام اللّغويين العرب القدماء بدراسة الأصوات، وأغلب الظنّ أنّ من الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك هو اتّصال النّظام الصّوتي بالأنظمة اللّغوية الأخرى الثّلاثة (المعجمي، الصّرفي والنّحوي)، إذ يعدّ النّظام الصّوتي مقدّمة ضرورية لدراسة هذه الأنظمة اللّغوية، ولذلك فإنّ مباحث هذا الفصل سينصبّ على دراسة أثر النّظام الصّوتي وما يقدّمه من قوانين ومبادئ للأنظمة اللّغوية الأخرى.

المَبْحَثُ الأوَّلُ: النِّظَامُ الصَّوْتيُّ وأثَرُهُ في النَّظَامِ المُعْجَمِيِّ:

1. الوَحَدَاتُ المُعْجَمِيَّةُ قِوَامُ المُعْجَمِ:

من المسلّم به قديما وحديثا أنّ قوام المعجم هو المفردات، سواء كان معجما مدوّنا أو كان رصيدا عاما مشتركا من المفردات التي تُكَوِّنُ لغة جماعة لغوية معيّنة، ومن ثمّة فإنّ نظريّة المعجم هي نظرية المفردات أو الوحدات المعجميّة، ليس باعتبارها قائمة في ذاكرة جماعة لغوية معيّنة، أو بين دفّتي كتاب، بل باعتبارها فردا لغويا قادرة أن تنتظم[1] في شبكة من العلاقات الاختلافية والائتلافية[2]، كما هو الشّأن بالنّسبة للأنظمة اللّغوية الأخرى، فالمفردات أو الوحدات المعجمية إذن هي المكوّنة للمعجم، كما أنّ الأصوات هي المكوّنة لعلم الأصوات، والبنية الصّرفية هي المكونّة لعلم الصّرف، والجمل هي المكوّنة لعلم النّحو.

والوحدة المعجمية تتكوّن من تأليفات صوتية عناصرها الوحدات الصّوتية، وبنية صرفية عناصرها الوحدات الصّرفية، ومدلول تحيل عليه خارج اللّغة إمّا بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة[3] ، وهو ما يوضّحه الشّكل التّالي:

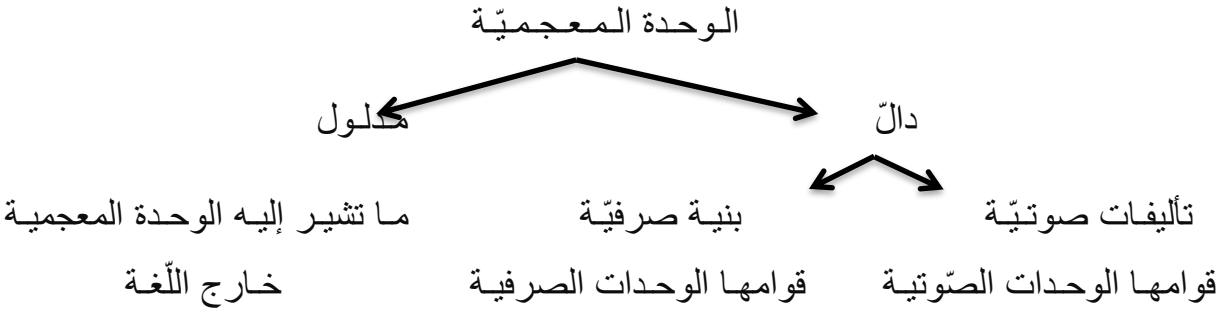

[1] ـ لمزيد من التفصيل حول نظامية المعجم، ينظر مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، عالم الكتب، ط1، 2006، ج2، ص 86 وما بعدها، وانظر مقمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 105 وما بعدها.

ـ للتفصيل حول هذه العلاقات ينظر مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 105 وما بعدها.[2]

ـ مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 37.[3]

2. النُّظَامُ الصَّوْتِيُّ وَدَوْرُهُ فِي بِنَاءِ الوَحْدَةِ المُعْجَمِيَّةِ:

لاحظ اللّغويون مُنْذ القدم عند النّظر في تأليف الوحدة المعجمية، أنّ تأليفها يجري على أساس ذوقيّ وعضويّ خاصّ يتّصل بتجاور مخارج الوحدات الصّوتية التي تتألّف منها الوحدة المعجميّة، أو تباعدها بالنّسبة إلى أماكنها في الجهاز النّطقيّ، وذكروا أنَّ الوحدة المعجمية إذا أريد لها أن تكون فصيحة مقبولة فإنّها تتطلّب في مخارج أصواتها أن تكون متناسقة، وهو مطلب لا تسمح اللّغة العربيّة بالتّخلي عنه.

ونظرة متفحّصة في الكتب اللّغوية العربية القديمة مثل " **العين** " للخليل، و" **معجم مقاييس اللّغة** " لابن فارس، و" **جمهرة اللغة** " لابن دريد ـ نجد أنّ المبادئ الصّوتيّة تلعب دورا مهمّا في بناء الوحدة المعجمية، ومن هذه المبادئ نجد منع التّأليف بين الأصوات المتقاربة المخرج، وأنّ أحسن التّأليفات هي التي يؤلف فيها صوتيات ذات مخارج متباعدة، وهو ما عبّر عنه ابن دريد في كتابه جمهرة اللّغة بقوله **"واعلم أنّ الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللّسان منها إذا تباعدت لأنّك إذا استعملت اللّسان في حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الذّلاقة كلفته جرسا واحدا وحركات مختلفة، ألا ترى أنّك لو ألّفت بين الهمزة والهاء والحاء فأمكن، لوجدت الهمزة تتحوّل هاء في بعض اللّغات لقربها منها نحو قولهم في (أراق): (هراق الماء)...وإذا تباعدت مخارج الحروف حسن وجه التّأليف"**[1].

فكلّما كانت الحروف متقاربة استعصت على اللّسان وصارت متنافرة غير فصيحة،وكلّما كانت متباعدة المخارج كانت أصيلة متلائمة حسنة التّأليف، وتعليلنا يقوم على تنبهه إلى مسألتين مهمّتين هما:

- ✓ التركيز على فاعلية مخرج الصّوت بصفة خاصّة، والجهاز النّطقي بصفة عامّة، وتلميحه إلى طبيعة الأصوات وصفاتها.
- ✓ نصّه على موضوع الصّوت، طبيعة وكيفية في عملية التّأليف، وتجلّية القيمة الصّوتيّة في عمليّة نسج الوحدة الصوتيّة.

[1] ـ جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق وتقديم رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان ـ ط1، 1987، ج1، ص 46

فبناء الوحدة المعجمية إذن من أصوات متقاربة في مخارجها يجعلها ثقيلة، تكرهها النّفس ولا تستسيغها، مثل كلمة (الهعخع) التي اصطنعها أحد الأعراب حين سئل عن ناقته فقال " **تركتها ترعى الهعخع** "[1] فقد جعل منها اللّغويون وأرباب البيان مثلا يُضرب للدّلالة على رداءة النسج وبشاعة التّأليف، حيث حشد فيها مجموعة من الأصوات المتلامسة المخارج ممّا يجعل نطقها غاية في الصعوبة، ومثلها كلمة مستشزرات من قول امرئ القيس[2] :

غدائده **مستشزرات** إلى العلا تضل العقاص في مثنى ومرسل

فهي وإن كانت دون الهعخع بشاعة، فإنّها ثقيلة في النّطق بسبب تقارب مخارج الأصوات التي تتكوّن منها، وذلك لتوّسط الشّين وهي مهموسة رخوة بين التّاء وهي مهموسة شديدة والزّاي وهي مجهورة[3]، وقد عدَّ أرباب البلاغة مثل هذا النّسج تنافرا يُخِّل بفصاحة الكلمة، لذلك وجدنا ابن سنان الخفاجي يشترط في تأليف اللفظة أن تكون ذات مخارج متباعدة وعلّة ذلك " **أنّ الحروف التي هي أصوات تجري من السّمع مجرى الألوان من البصر، ولا شكّ في أنّ الألوان المتباينة إذا اجتمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة، ولهذا كان البياض مع السّواد، أحسن منه مع الصّفرة...، وإذا كان هذا موجودا على هذه الصفة لا يحسن النّزاع فيه كانت العلّة في حُسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة هي العلّة في حسن النّقوش إذا امتزجت من الألوان المتباعدة** "[4] ولمّا كانت العرب تنفر مما تستثقل في كلامها، طرحت ما يصعب النّطق به لضرب من التّقارب في الحروف، فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة، لثقل ذلك على ألسنتهم[5] ، مثل قولك (دَدَدٌ).

ومن الأمثلة التي يقدّمها ابن جني في سر صناعة الإعراب ما عبر عنه بقوله " واعلم أنّ أقلّ الحروف تألّفا بلا فصل حروف الحلق وهي ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء،

---

[1] ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، ط3، ج 1، ص 185.

[2] ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ج1، ص 185.

[3] ـ المصدر نفسه، ج1، ص 186.

[4] ـ سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص66.

[5] ـ سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص 57.

والغين، والخاء، فسبيل هذه الحروف، متى اجتمعت منها في كلمة اثنان أن يكون بينهما فصل"[1] .

ونفهم من كلام ابن جن بأنّه لا يمكن التأليف بين حلقيين مثل (ف ع)، أو (ع ل)، من أصل عربي، وأنّ ذلك يكون ممكنا في (ف ل) كما يتضح من خلال الأمثلة التي قدّمها ابن جني نفسه: هدأ ـ حنأ ـ عبأ ـ حصأ ـ حطأ...إلخ.

ومن اللّغويين القدماء الذين تطرّقوا لهذا الموضوع أحمد ابن فارس، و من ذلك قوله في الصّاحبي في فقه اللّغة " المهمل على ضربين؛ ضرب يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب بتة، ، وذلك كجيم تؤلف مع كاف، أو كاف تقدّم على جيم، وكعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف، والضّرب الآخر ما يجوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مُريد أن يقول(عضخ) فهذا لا يجوز تألفه وليس بالنّافر، ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة (خضع) لكنّ العرب لم تقل (عضخ) فهذان ضربا المهمل"[2].

فممّا يُستفاد من كلام ابن فارس أنّنا ينبغي أن نميّز في إطار بناء الوحدة المعجمية بين نوعين من التأليفات:

✓ تأليفات غير ممكنة، لأنّها تخرق قواعد التّأليف في اللّغة العربيّة، هذه القواعد الّتي يمتنع التّأليف بين صوتيات بينها قرابة أصواتية مثل : (ج ك)، (ك ج)، (ع غ)، (ح هـ)، (ح غ)، ومثل هذه التّأليفات الذي ذكرها ابن جني في الخصائص: (س ص)، (ط س)، (ظ ث)، (ت ظ)، (ض ش)، (ش ض)[3] ، (ض ث)، (ث ض)، (ث ذ)، (ذ ث)[4] ، أو التي ذكرها ابن دريد في معجم الجمهرة[5] نحو (ك ق)، (ق ك)، (ج ك)، (ك ج)، فلا تدخل اللغة مركبات مثل (ع ح ب)، و (ح خ ت)، (هـ ح ث)، (ق خ ح)، (ق ك ح)...

ويرى ابن جني أنّ مثل هذه التأليفات إنّما أُهملت في كلام العرب للاستثقال، وهو ما عبّر عنه بقوله " **أمّا إهمال ما أُهمل، ممّا تحمله قسمة التّركيب في بعض الأصول، أو**

---

1. ـ سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج2، ص 812.
2. ـ معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 215.
3. ـ الخصائص، ابن جني، ج1، ص 54.
4. ـ المصدر نفسه، ج1، ص 63.
5. ـ جمهرة اللغة، ابن دريد، ج1، ص 6.

المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال، وبقية ملحقة به، ومُقفّاة على إثره، فمن ذلك ما رُفض استعماله لتقارب حروفه؛ نحو سصْ، وطسْ، وظثْ، وثظْ، وضشْ، وشضْ؛ وهذا واضح لنفور الحسّ عنه، والمشقّة على النّفس لتكلفه، وكذلك نحو قج، وجق، وكق، وكج، جك، وكذلك حروف الحلق، هي من الائتلاف أبعد، لتقارب مخارجها عن معظم الحروف، أعني حروف الفم "[1].

نلاحظ من خلال الأمثلة التي قدّمها ابن جني للوحدات المعجمية المهملة، أنَّ صوامتها متقاربة المخارج ممّا سبَّب ثقلا كبيرا وجهدا عضليّا أثناء النّطق بها، وهذا الأمر يأباه الحسّ العربيّ وينفر منه، لذلك استبعد الوحدات المعجمية التي تتألّف صوامتها من مخارج متقاربة، ومن ثمة فإنّه ميّال إلى تنويع الحركات العضوية لأعضائه النّطقية،وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله " **إنّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موقع واحد ثمّ يعودوا له** "[2]، وقد أثبتت هذه الحقيقة دراسة علمية حديثة أجراها الدّكتور حلمي موسى على جذور معجم لسان العرب[3] ، فأكّد أنَّ بناء الكلمات من الأصوات المتقاربة صفة ومخرجا قليل ونادر في اللّغة العربية، ولذلك فننا نتوقع ألا نجد في المعاجم العربية، قديمها وحديثها، أصولا تتكون من مثل هذه تلك التأليفات ، وإذا عثرنا عليها فإنّها تعود إلى أصول غير عربية.

✓ تأليفات ممكنة نسقيّا لأنّها تحترم قيود التّأليف في اللّغة العربيّة، فإذا أخذنا أصلا من الأصول العربية التي تحترم مبادئ وقواعد التأليف فإنّنا نجد أنفسنا أمام حالتين:

أوّلهما؛ أن نعثر على مختلف التّأليفات الممكنة في إطار نفس الجذر، فإذا تناولنا مثلا الجذر (ق و ل)، و (ك ل م)وعُدنا إلى المعاجم العربية، فإنّنا نجدها قد استهلكت مختلف التّأليفات الممكنة من هذا الجذر على غرار: (ق و ل)، (ق ل و)، (ل و ق)، (و ق ل)، (ل ق و)، (و ل ق)، و (ك ل م)، (ك م ل)، (ل ك م)، (ل م ك)، (م ك ل)، (م ل ك)، وقد استُعملت جميعها كما سنرى فيما بعد عند حيثنا عن أثر النّظام الصّوتيّ في تحديد دلالة الوحدة المعجمية.

ـ الخصائص، ابن جني، ج1، ص 104.[1]
ـ الكتاب سيبويه، ج4، ص 417.[2]
ـ إحصائيات جذور معجم لسان العرب، موسى علي حلمي، ص 25.[3]

ثانيهما، ألاَّ نعثر على مختلف التّأليفات انطلاقا من نفس الجذر، فمن ذلك مثلا أنّنا إذا تناولنا جذرا مثل (ج ع ل)، وعدنا إلى المعاجم العربية، فإنّنا نجدها قد استعملت خمسة تأليفات من السّتّة الممكنة من هذا الجذر.

- ج ع ل: ومنه جعل بمعنى وضع، عمل، هيّأ...[1].
- ع ج ل: ومنه العِجل لولد البقرة[2] .
- ع ل ج: ومنه العِلج وهو حمار الوحش[3] .
- ل ع ج: ومنه اللعج وهو شدة الحب[4] .
- ج ل ع: ومنه جلع بمعنى خلع وانجلع بمعنى انكشف[5] .

وقد أهملت المعاجم العربية التّأليف السّادس، أي (ل ج ع)، الذي يُعتبر ممكنا نسقيا،ولكنّه غير مستعمل معجميا، والشّيء نفسه للمركّب (ق ت م)[6] ، لا يدخل صنف المستعمل منه إلاّ مركبّات هما (ق ت م)، و (م ق ت)، وتهمل من مركّباته أربعة وهي: (ق م ت)، (ت ق م)، (ت ق م)، (م ت ق).

هذا وقد وجدنا **ابن منظور** (711 هـ) قدَّم أحوالا لتنافر بعض الصّوامت أثناء حديثه عن خصائص بعضها، فذكر أنّ " **منها ما لا يتركّب بعضه مع بعض، إذا اجتمع في كلمة، إلاّ أن يُقَدَّم، ولا يجتمع إذا تأخّر، وهو: ع هـ ، فإنّ العين إذا تقدّمت تركّبت، وإذا تأخّرت لا تتركّب، منها ما لا يتركّب، إذا تقدّم، ويتركّب إذا تأخرّ، وهو: ض ج؛ فإنّ الضّاد إذا تقدّمت تركّبت، وإذا تأخّرت لا تتركّب في أصل العربية، ومنها ما لا يتركّب بعضه مع بعض لا إن تقدّم ولا إن تأخّر، وهو: س ث ض و ظ ص**"[7].

فالنَّصُّ يشير بشكل صريح إلى أنّ الصّوامت الحلقية لا تتوالى، في أغلب الأحيان في كلمة واحدة، ولكنّ قد ترد في بعض الكلمات شريطة أن يتقدَّم أحدهما على الآخر، وإلاّ انتفى اجتماعهما، وذلك كما في كلمة (عهد)، حيث اجتمعت العين والهاء، وهما صوتان

---

1. لسان العرب، ابن منظور، ج1، ص 468.
2. مقاييس اللغة، ابن فارس، ج4، ص 239.
3. المصدر نفسه، ج4، ص 121.
4. مقاييس اللغة، ابن فارس، ج4، ص 245.
5. لسان العرب، ابن منظور، ج4، ص 484.
6. كتاب العين، الخليل، ج5، ص 132.
7. لسان العرب، ابن منظور، ج1، ص 68.

حلقيان، والذي سوّغ هذا الاجتماع هو تقدُّم العين على الهاء، وربّما يعود ذلك إلى القوّة الكامنة في العين مقارنة بالهاء، ذلك أنّ العين مجهورة والهاء مهموسة.

هذا وقد وجدنا ابن جني نقلا عن السيوطي قسّم تأليف الوحدات المعجمية إلى ثلاثة أضرب[1] :

أوّلهما؛ تأليف الحروف المتباعدة، وهو أحسنه، وهو أغلب في كلام العرب.

ثانيهما؛ الحروف المتقاربة لضعف الحرف نفسه، وهو يلي الأوّل في الحسن.

الحروف المتقاربة، فإمّا رُفض، وإمّا قَلَّ استعماله؛ وإنّما كان أقلَّ من المتماثلين وإن كان فيهما مّا في المتقاربين وزيّادة؛ لأنّ المتماثلين يخفَّان بالإدغام؛ ولذلك لمّا أرادت بنو تميم إسكان عين (مَعْهم) كرهوا ذلك؛ فأبدلوا الحرفين حائين، وقالوا (مححم) فرأوا ذلك أسهل من الحرفين المتقاربين.

وبذلك يمكن القول إنّ منهج اللّغة العربية في بناء الوحدة المعجمية هو الميل إلى التّخفيف والتّيسير والتخلّص ما أمكن من الأصوات المتنافرة، ولذلك كانت بنية الوحدة المعجمية في اللّغة العربية تقوم على هذا الأساس، وهو الخفّة في النّطق، والجمال في السّمع، فكان للقوانين الصّوتية الدّور المهمّ في تشكيل الوحدة المعجمية، وهذا ما جعلنا نلاحظ أنَّ تأليف الوحدات المعجمية تأخذ بعين الاعتبار بعض المبادئ والقوانين الصّوتية التي أشرنا إلى بعضها في هذه الصفحات.

3. الصَّوْتُ وَدَوْرُهُ فِي تَحْدِيدِ الدّلاَلَةِ المُعْجَمِيَّةِ:

إنَّ البحث في طبيعة العلاقة بين جرس الكلمة ومعناها الذي يؤدّيه ذلك الصّوت قد بدأ عند العرب في وقت مبكّر، إدراكا منهم لأهمّية قضايا النّظام الصّوتيّ في تحديد المعنى،ويعدّ **ابن جني** بحقٍّ القِمَّة في مثْل هذهِ الدّراسات التي تناولت أهمّية الدّراسات الصّوتية في تحديد المعنى، ففي باب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) يرى أنّ **" مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث باب عظيمٌ واسعٌ، ونهجٌ مُتَلَئِّبٌ عند عارفيه مأموم"**[2]، وذلك أنّهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الحدث المعبّر

[1] ـ المزهر، السيوطي ج1، ص 194.
[2] - الخصائص، ابن جني، ص 157.

عنها، من ذلك قولهم: خَضِمَ وقَضِمَ، فالخضمُّ للأكل الرطْبِ، كالبطّيخ، وما كان نحوه من المأكول الرّطب، والقضمّ للصّلب اليابس، نحو قَضِمَت الدَّابَّةُ شعيرَها ونحو ذلك،فاختاروا الخاء لرخاوتها للرّطب والقاف لصلابتها لليابس.

ومن ذلك قولهم الوسيلة والوصيلة؛ فالصّاد كما ترى أقوى صوتا من السّين لما فيها من الاستعلاء، والوصيلة أقوى معنى من الوسيلة، فجعلوا الصاد لقوَّتِها للمعنى الأقوى،والسين لضعفها للمعنى الأضعف.

ومن ذلك سدَّ وصدَّ، فالسُّدّ دون الصُّد، لأنَّ السّدّ للباب الذي يُسدُّ، والصّد لجانب الجبل والوادي، وهذا أقوى من السّدّ، لأنّ الصاد أقوى من السّد[1]، فأعطوا الصّادَ لقوّتها للأقوى وهو الصّد، وأعطوا السّينَ لضعفها للأضعف وهو السّدّ.

ويلفت **ابن جني** الانتباه إلى أنَّ طبيعة التّشكيل الصّوتي جانب مهمّ من جوانب تحديد الدّلالة، فيرى مثلا أنّ مزْج (الفاء) مع أصوات معيّنة ـ قام هو بتحديدها ـ يفرز دلالة معيّنة خاصة، وهو ما عبّر عنه بقوله " **ازدحام الدال والتاء، والطاء، والراء واللام،والنون، إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنّها للوهن والضّعف ونحوهما، ومن ذلك (الدَّالفُ) للشّيخ الضَّعيف، والطَّليف ليست له عصمة الثّمين، والنّطف العيب وهو إلى الضَّعف، ومنه التُّرفة لأنّها إلى اللين والضَّعف...، ومنه الطفل للصبي لضعفه** "[2].

وفي باب الاشتقاق الأكبر يدفع ابن جني قضيّة التّفاعل بين الوحدات الصّوتيّة الّتي تتشكّل منها بنية الرّمز اللّغويّ الدّال، وطبيعة الدّلالة التي يؤدّيها، والاشتقاق الأكبر عند ابن جني هو " **أن تأخذ أصلا من الأصول الثّلاثة، فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّتة معنى واحدا تجتمع في التراكيب السّتة وما يتصرف من كلّ واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصّنعة والتّأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التّركيب الواحد** "[3] .

---

[1] ـ الخصائص، ابن جني، ص 157.
[2] ـ المصدر نفسه، ص 166 وما بعدها.
[3] ـ الخصائص، ابن جني، ج1، ص514 - 515.

ومن ذلك أنّ معنى (قول) أين وجدت، وكيف تصرّفت من تقدّم بعض حروفها على بعض، وتأخرّه عنه، إنّما هي للخوف والحركة، وجعلت تراكيبها الستّ مستعملة كلها لم يهمل شيء منها؛ وهي: ق ول، ق ل و، وق ل، و ل ق، ل ق و، ل و ق:

- ✓ (قَ وَ لَ) و هي أصل التّقاليب السّتة، لأنّها من الفم واللسان يخفّان له ويقلقان ويمذلان به ـ من المذل وهو القلق والضج ـ والمذل ضد السّكوت الدّاعي إلى السّكون.
- ✓ أما (ق ل و) ومنه القِلو، فحمار الوحش، وقد قيل فيه ذلك لخفّته واسراعه.
- ✓ أما (و ق ل) فللوعل، وذلك لحركته، ويقال، توقّل في الجبل إذا صعد فيه وذلك لا يكون إلاّ مع الحركة.
- ✓ وأما (و ل ق)؛ فللسّرعة والخفّة.
- ✓ أما (ل و ق)؛ فهي بدلالة (و ل ق)، ومنه اللّوقة للزيدة بمعنى ليّنه، وذلك لخفّتها وإسراع حركتها.
- ✓ أما (ل ق و)، فمنه اللّقوة والعقاب قيل لها ذلك لخفّتها وسرعة طيرانها... ومنه اللّقوة وهي داء في الوج يعوجّ منه الشّدق فيكون مائلا إلى أحد الجانبين، مما يؤدّي إلى اضطراب في شكل الوجه، فكأنّه خفّة فيه، وطيش منه، واللّقوة النّاقة السّريعة اللّقاح.

ومن ذلك أيضا أنّ معنى كلم أين وجدت، وكيف تصرّفت من تقدّم بعض حروفها على بعض، وتأخرّه عنه، إنّما هي للشّدة والقوّة، وجعلت تراكيبها الستّ مستعملة كلها لم يهمل شيء منها؛ وهي:

- ✓ ك ل م: ومنه رجل كريم بمنى جريح.
- ✓ ك م ل: ومنه كمل الشيء أي تم.
- ✓ ل ك م: ومنه لكم بمعنى ضرب بيديه مجموعة.
- ✓ م ك ل: ومنه ملكت البئر، أي قل ماؤها واجتمع في وسطها.
- ✓ م ل ك: ومنه الملك وهو السلطان.
- ✓ ل م ك: ومنه التملك بمعنى التلمّط.

وهذا باب واسع، ولو سلكناه واستقصيناه لضاق بنا الخروج منه، وإنّما أوردنا بعض الأمثلة حتّى نكون على بيّنة لما للنّظام الصّوتي ليس فقط في بناء الوحدة المعجمية، بل لما له أيضا من دور في تحديد دلالتها.

المَبْحَثُ الثَّانِيُّ: النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وأَثَرُهُ فِي النِّظَامِ الصَّرْفِيِّ:

يلعب النّظام الصّوتي دورا بارزا في تحديد الوحدات الصّرفية، حتّى إنّ الدّراسات الصّرفية تبقى قاصرة، إن لم تستند إلى علم الأصوات، لأنّ مباحث الصّرف مبنيّة في أساسها، على ما يقرّره هذا العلم من قوانين، وما يَرسُمُه من حدود، سواء من حيث مجموعة من الظّواهر الصّوتية التي تعين في بناء الكلمة كالمماثلة والمخالفة بين حروف الكلمة، أم من حيث ما يُقدّمه النّظام الصّوتيّ من صفات ومخارج للحروف والّتي تُعين على تحديد مجموعة من القضايا التي يتناولها النّظام الصّرفيّ، كالميزان الصّرفيّ،وحروف الزّيادة، وبناء القوالب الصّرفية؛ كالتّثنية والجمع والتّصغير والنّسبة، وهذا ما سنحاول إثباته من خلال صفحات هذا المبحث.

1. أَثَرُ الظَّوَاهِرِ الصَّوْتِيَّةِ فِي بِنَاءِ الْكَلِمَةِ:

تعدّ التّغيّرات الصّوتيّة من العناصر الّتي يهتم بها النّظام الصّوتيّ للّغة العربية والتّغيرات الصّوتية تَحْدُث نتيجة تجاور الحروف مع بعضها البعض مستثقلا، والتّغيّرات الصّوتية أيضا هي عناصر يدخلها النّاطق على صيغ ألفاظه، دفعا للثّقل الذي يعتري الكلمات نتيجة تجاور بعض الحروف، مما يؤدّي إلى صعوبة النّطق بهذه الكلمات،وإجهاد أعضاء النّطق لدى المتكلّم، مما يحتّم عليه أن يدخل بعض التّغيرات الصّوتية على صيغها ليصل إلى أخفّ صورة ممكنة، ومن هذه التغيرات الصوتية نجد ظاهرتي المماثلة والمخالفة.

❖ **ظَاهِرَةُ الْمُمَاثَلَةِ:**

تتأثّر الأصوات اللّغوية بعضها ببعض في المتّصل من الكلام، فحين ينطق المرء بلغته نطقا طبيعيا لا تكلّف فيه، نلحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثّر بعضها في البعض الآخر، كما نلحظ أنَّ اتّصال الكلمات في النّطق المتواصل قد يخضع أيضا لهذا التأثّر، والأصوات في تأثّرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها ليزداد مع مجاورتها قربا في الصّفات أو المخارج.

ويقصد بالمماثلة تأثُّر صوت بصوت آخر نتيجة مجاورته له تأثّرا يؤدّي إلى التّقارب في الصفات أو المخرج تسهيلا لعملية النُّطق، واقتصادا للجهد العضليّ لتحقيق الانسجام الصَّوتيّ، وقد فطن سيبويه إلى هذه الظَّاهرة التي أشار إليها بالمضارعة قائلا " **هذا باب**

الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه، والحرف الذي يضارعه به ذلك الحرف وليس من موضعه "[1] ، كما وجدنا **ابن جني** يتحدّث عن هذه الظّاهرة أيضا ويستعمل مصطلح التّقريب[2] قائلا **" ومنه تقريب الحرف من الحرف "**[3]، ويمكن تقسيم المماثلة حسب اتّجاهها إلى قسمين:

أوّلهما؛ مماثلة تقدّمية، حيث نجد تأثّر الصّوت الثّاني بالأوّل، كما نرى في الأفعال : صبر، صدم، طلع، عندما تأتي على صيغة **افتعل**، فيتأثّر صوت التّاء الثّاني بصوت الصّاد أو الطّاء الأوّل.

نلاحظ هنا أنّ التّاء تشترك في الخصائص النّطقية كالهمس واللّثوية مع الصّاد والطّاء ولكنّها تختلف معهما في شيء أساسيّ هو الإطباق، فنجد أنّ صوت التّاء غير المطبق يتأثّر بصوتي الصّاد والطّاء المطبقتين، ويكتسب هذه الصيغة عن طريق المماثلة،وهو ما توضّحه التّرسيمة التّالية:

صبر + ت ← اصتبر ← اصطبر

صدم + ت ← اصتدم ← اصطدم

طلع + ت ← اضتلع ← اطَّلع

كما نجد صوت التّاء المهموس يكتسب خاصية الجهر بالمماثلة من صوتي الزّاي والذّال المجهورين ويتحوّل إلى صوت مجهور قريب من مخرجهما هو صوت الدّال،كما يتّضح من خلال التّرسيمة التّالية:

زان + ت ← ازتان ← ازدان

زاد + ت ← ازتاد ← ازداد

ذكر + ت ← اذتكر ← ادَّكر

---

[1] ـ الكتاب، سيبويه، ج4، ص 477.

[2] ـ إلى جانب مصطلحي المضارعة والتقريب نجد مصطلح المناسبة عند ابن الحاجب، أنظر شرح الشافية، ج3، ص 4، والمشاكلة عند ابن يعيش، أنظر شرح المفصل، ج4

[3] ـ الخصائص، ابن جني، ج2، ص 144.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المثال الأخير تحوّلت الذّال فيه إلى دال لصعوبة التّجاور بين صامتين متقاربي المخرج، والشّيء نفسه وقع للواو التي تحوّلت إلى تاء في وزن افتعل المحوّل من الثّلاثي المعتلّ الأوّل بالواو في مثل:

وصل + ت ⟵ اوتصل ⟵ اتَّصل

وثانيهما، مماثلة رجعية؛ حيث نجد تأثّر الصّوت الأوّل بالثّاني ونلاحظ في هذه المماثلة ذوبان أحد الصّوتين في الآخر إذا كان متجانسين أو متقاربين حتى يصيرا صوتا واحدا، وهو ما يسمّى بالمماثلة الكاملة، ويشيع هذا النّوع من المماثلة في العربية حيثُ يُصبح الصّوت تحت تأثير مجاورته لصوت آخر ومطابقا له، وقد اصطلح **سيبويه** ومن جاء بعده تسمية هذه المماثلة بالإدغام، ويفسّر لنا اهتمام سيبويه وكلّ من جاء بعده من النّحاه واللّغويين والمشتغلين بالقراءات القرآنية ما أورده ابن الجزري عن أبي عمرو بن العلاء، أحد القرّاء السّبعة المشهورين من أنّ الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره[1]، وقد أحصى ابن الجزري لأبي عمرو ألفا ومئتين وسبعة وسبعين حرفا متحرّكا أدغمها في آيات القرآن الكريم[2]، ومن هذه الحروف: إدغام تاء التّأنيث في الجمع في السّين في قوله تعالى" والذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ "[3]، وفي الصّاد في قوله تعالى " والصَّافَّات صَفًّا "[4]، وإدغام اللاّم المتحرّكة في اللاّم كما في قوله تعالى " وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ العُمْرِ لِكَيْ لا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئا "[5].

هكذا نرى أنّ ظاهرة الإدغام التي عالجها سيبويه لأوّل مرّة في كتابه وأشار إليها قبله أبو عمرو بن العلاء تمثّل ظاهرة من الظّواهر في النّظام الصّوتي للّغة العربية،فكانت دراستهم لهذه الظّاهرة إنّما كان من أجل معرفة متكلم العربية ما يحسنُ فيه الإدغام وما يجوز فيه، ولا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه[6].

هذا وقد عرّف سيبويه الإدغام بأنّه وضع اللسّان للحرفين المدغم أحدهما في الآخر موضعا واحدا لا يزول عنه، وهو بهذا التّعريف يشير إلى الاقتصاد في الجهد العضلي الذي

---

1. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1، ص275.
2. المصدر نفسه، ج1، ص 295.
3. النساء، الآية 56.
4. الصافات، الآية1.
5. النحل، الآية70.
6. الكتاب، سيبويه، ج4، ص 436.

يحققه الإدغام، فالجماعة اللّغوية كانت تستثقل نطق صوتين متماثلين أو متقاربين أحدهما بعد الآخر مباشرة بسبب ما يتطلّبه ذلك من استعمال ألسنتها من موضوع واحد ثمّ يعودون إليه يقول سيبويه " فلمّا صار ذلك تعبا عليهم أن يداركوا في موضوع واحد ولا تكون مهلة كرهوه، وادغموا لتكون رفعة واحدة، وكان أخفّ على ألسنتهم ممّا ذكرت لك "[1]، وقد قسّم سيبويه الادغام إلى قسمين رئيسين؛ أولهما، إدغام في كلمة واحدة بين متماثلين أو متقاربين، ومثال إدغام المتماثلين قولنا مدّ وشدّ، وإدغام المتقاربين قولنا مصطبر، ادّكر، وثانيهما، إدغام بين متماثلين أو متقاربين، فمثال إدغام المتماثلين بين كلمتين في مثل قوله تعالى " اضرب بعصاك الحجر "[2]، ومثال إدغام المتقاربين بين كلمتين قوله تعالى " فجاءت سيّارة "[3].

❖ **ظَاهِرَةُ الْمُخَالَفَةِ:**

المخالفة ضدّ المماثلة؛ فإذا كانت المماثلة تعمل على التقريب بين المتنافرات، فإنّ المخالفة تعمد إلى التّفريق بين الأمثال والمتقاربات، والغاية من عمل هذه أو تلك هي تيسير النّطق وتقليل الجهد بالنّسبة لأعضائه.

وقد فطن علماء اللّغة القدماء إلى ظاهرة المخالفة فاصطلحوا على تسميتها بمصطلحات منها كراهية اجتماع المثلين، كراهية توال الأمثال، كراهية التضعيف، ونجد سيبويه يشير في كتابه إلى هذه الظّاهرة في باب بعنوان " ما شدّ فأُبْدل مكان اللاّم والياء،لكراهة التضعيف وليس بمطّرد، ونقل عن بعض العرب قولهم: تسرّبت، وتظنّيت وهي من تسرّر، وتظنّن، وتقصّيت من القصة[4] .

كما نجد ابن جني يذكر هذه الظّاهرة قائلا في باب " قلب لفظ إلى لفظ بالصّنعة والتّلطّف " قالت العرب " ...تسرّيت من لفظ سرر، وقد أحالته الصّنعة إلى سري، ومثله قصّيت أظافري هو من لغة قصص، وقد آل بالصّنعة إلى قصي "[5].

---

[1] ـ الكتاب، سيبويه، ج4، ص417.
[2] ـ البقرة، الآية 60.
[3] ـ سورة يوسف، الآية 19.
[4] ـ الكتاب، سيبويه، ج4، ص 464.
[5] ـ الخصائص، ابن جي، ج2، ص 90.

هذا وقد ذكر أبو الطّيب اللّغوي قول العرب " أمللت الكتاب أملا إملالا، وأمليته أمليه إملاء، وقد جاء بهما في القرآن الكريم " وَلْيُمْلِلِ الذِي عَلَيْهِ الحَقُّ "[1]، وقوله تعالى "فهي تُمْلِي عَلَيْهِ بُكْرَةً وأَصِيلا "[2].

ويشير أبو علي القالي إلى التّعبير المشهور " حسن بسن"[3]، فإنّ لفظ بسن من ألبس وأنّ النّون بدل من حرف التضعيف لأنّ حروف التضعيف تُبدل منها الياء مثل تظنّيت وتقصّيت وأشباهما، فلمّا كانت النّون من حروف الزّيادة، كما أنّ الياء كذلك من حروف الزّيادة، وكانت من حروف الإبدال أُبدلت من السّين.

2. دَوْرُ النِّظَامِ الصَّوْتِيِّ فِي اخْتِيَار الْمِيزَانِ الصَّرْفِيِّ:

لكلّ أهل صناعة معيار يقابلون به ما يعرض عليهم ممّا يدخل في صناعتهم، فللصّائغ ميزان يعرف به زيادة البضاعة من نقصانها، ولمَّا كان نظر علماء التّصريف إلى الكلمة من جهة حروفها الّتي تتألّف منها ليعرفوا أصالتها وزيادتها، ومن جهة هيئة هذه الحروف وضبطها على أيِّ صورة كانت، اضطرَّهم في ذلك إلى اتّخاذ معيار من الحروف سمّوه بالميزان، ويذكر علماء الصّرف أنّ صناعة التّصريف شبيهة بالصِّياغة، فالصَّائغ يصوغ من الأصل الواحد أشياء مختلفة، والصّرفي يحوِّل المادَّة الواحدة إلى صور مختلفة، لذلك احتاج الصَّرفي في عمله إلى ميزان يعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها، وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات، وما يطرأ عليها من تغيير، كما احتاج الصَّائغُ إلى الميزان ليعرف به مقدار ما يصوغه[4].

لقد نظر الصّرفيون إلى الكلمات التي تدخل تحت بحثهم ـ وهي الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرّفة ـ فوجدوها لا يقلُّ عدد حروفها الأصول عن ثلاثة أحرف إلاّ لعلَّة استوجبت ذلك اعتباطا كما في بعض الألفاظ، ولا يزيد عن خمسة أحرف فألَّفوا الميزان من ثلاثة أحرف، لأنّ الكلمات الثّلاثية الأصول أكثر استعمالا من غيرها من الكلام،ولأنّهم لو جعلوه رباعيا أو خماسيا لاضطرّوا إلى حذف حرف أو اثنين عند وزن كلمة رباعيّة أو خماسيّة، ولذلك آثروا أن يجعلوا الميزان ثلاثة أحرف، وأن يزيدوا على ذلك إذا وزنوا رباعيا

---

1. ـ سورة البقرة، الآية 281.
2. ـ سورة الفرقان، الآية 5
3. ـ الأمالي، أبو علي القالي، ج2، 216.
4. ـ أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة بغداد، ط1، 1385 هـ ـ 1965 م، ص 87

أو خماسيا، ورأوا أنّ ذلك خير من أن يجعلوه على خمسة أحرف ثمَّ ينقصوا منه إذا وزنوا رباعيّا أو ثلاثيّا، زد على ذلك أنّ الزّيادة أسهل من الحذف، وجعلوا (ف ع ل) ميزانا لهم، لأنّ مخارج الحروف ثلاثة هي: الحلق واللسان والشفتان، فأخذوا الفاء من الشّفة، والعين من الحلق واللام من اللسان[1].

فلمّا كانت الفاء من حروف الشّفة، والعين من حروف الحلق، واللاّم من حروف اللّسان، أخذ العلماء من كلّ مخرج حرفا، لأنّ حروف العربية ترجع في النّهاية إلى المخارج السّابقة، وقد كان أصل الميزان الصّرفي على ثلاثة أحرف، لأنّ أكثر الكلمات العربية قد وضعت على ثلاثة أحرف+ ، وذلك أقلّ ما توضع عليه الأسماء المتكّنة، والأفعال المتصرّفة، وهو ميدان علم الصرّف، ومجاله الّطك)àذي يدور في فلكه.

3. النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وَدَوْرُهُ فِي اخْتِيَارِ حرُوفِ الزِّيَادَةِ:

إنّ قضيّة تخصيص حروف الزّيادة التي تُجمع في كلمة **سألتمونيها**، تفرضُ نفسها بإلحاح، وتجعلنا نتساءل عن سبب اختيار تلك الحروف التي جُمعت في عبارة **هويت السمان** دون غيرها، وهل في ذلك ما يمكن أن يُعتمدَ فيه على ما يُقدّمه النّظام الصّوتيّ للّغة العربيّة؟.

وأمّهات الزّوائد منها أصالة هي الواو والياء والألف، لكثرة دورها في الكلام واستعمالها؛ لأنّه لا تخلو كلمة منها أو من بعضها، نتقصَّد الحركات الثّلاث: الضّمّة والكسرة والفتحة، لأنّ الضّمّة بعض الواو، والكسرة بعض الياء والفتحة بعض الألف،يقول **ابن يعيش** عن سبب جعل حروف المدّ واللّين أصل حروف الزّيادة **" وأصل حروف الزّيادة حروف المدّ واللّين التي هي الواو والياء والألف، وذلك لأنّها أخفّ الحروف، إذ كانت أوسعها مخرجا، وأقلّها كلفة "**[2]، فالسّبب في اختيار حروف المدّ واللّين لكي تكون أصولا لحروف الزيادة الأخرى ـ كما هو واضح من النصّ ـ إنّما يرجع إلى ما يقرّره النّظام الصّوتي للغة العربية من أنّ هذه الحروف أوسع مخرجا من غيرها من الحروف الأخرى، أمّا قول النّحاة إنّ الواو ثقيلة، فإنّها بالنّسبة إلى الألف والياء، أمّا بالنّسبة إلى غيرها من الحروف فخفيفة.

---

1. ـ أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص 87 ـ 88.
2. ـ شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص 315.

وأمّا الهمزة والتّاء والميم والنّون فزيدت لشبهها بحروف العلّة؛ أمّا الهمزة فلشبهها بحروف العلّة من جهة كثرة تغييرها، بالتّسهيل والحذف والبدل[1]، وهي مُجاورة للألف في المخرج[2].

أمّا التّاء فقد أشبهت الواو من جهة تقارب مخرجيهما، ولذلك وجدناها تبدل منها مثل: تراث لأنّها من وَرِثْتُ، وهو ما عبّر عنه **ابن يعيش** بقوله **" فأمّا التّاء،فمشبّهة حروف المدّ واللّين أيضا؛ لأنّها حرفٌ مهموس، فناسب همسها لين حروف المدّ واللّين،ومخرجها من رأس اللسّان وأصول الثّنايا، وهو قريب من مخرج النّون "**[3]، **وأمّا الميم فمضارعة للواو أيضا من جهة تقاربهما في المخرج، ومضارعة لحروف العلّة كلّها،من جهة الغنّة التي فيها، الشّبيهة باللين في حروف العلّة، لأنّ الغّنة فضْلُ صوت في الحرف كما أنّ اللّين كذلك "**[4]، فالميم شبيهة بالواو، لأنّهما من مخرج واحد، وهو الشّفة، وفيها غنّة تمتدّ إلى الخيشوم، فناسبت بغُنّتها لين حروف المدّ فُجعلت من حروف الزّيادة.

أمّا عن سبب جعل النّون من حروف الزّيادة فيقول عنها **ابن عصفور " أمّا النّون فقد أشبهت أيضا حروف العلّة الياء منها خاصّة، من جهة الغنّة التي فيها،وأيضا فإنّ النّون قريبة في المخرج من الواو التي هي أخت الياء، ويدغم فيها الواو لتشاركهما في الاعتلال واللّين "**[5]، فالنّون إذن فيها غُنّة، ومخرجها إذا كانت ساكنة من الخيشوم، بدليل أنّ الماسك إذا مسك أنفه لن يتمكّن من النّطق بها، وليس لها فيه مخرج معين، بل تمتد في الخيشوم امتداد الألف في الحلق، فلمّا أشبهت النّون الألف في ذلك شاركتها في الزّيادة.

ومن ثمّة فإنّ لمخارج الحروف دور في تحديد حروف الزّيادة الّتي تلي حروف المدّ واللّين، فقد اختيرت حروف الزّيادة (الهمزة والتاء والميم والنّون) لمشابهتها حروف الزّيادة الأصول (الواو والياء والألف) في المخارج، فلّما اجتمع فيها ما ذُكر من شبه حروف المدّ واللّين اجتمعت معها في الزّيادة، إلاّ أنَّ ما تجدر الإشارة إليه أنّه لمّا كانت هذه الحروف قريبة الشّبه من حروف العلّة للسّب المذكور كانت تليها في كثرة الزّيادة.

---

1 ـ الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج1، ص208.
2 ـ شرح المفصّل، ابن يعيش، ج5، 315
3 ـ شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص 316.
4 ـ الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج1، ص 209.
5 ـ الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج1، ص 142.

وأمّا السّين واللاّم والهاء فإنّها زيدت لشبهها بالحروف المشبّهة بحروف العلّة، وهو ما عبّر عنه **ابن عصفور** بقوله " **فأمّا اللاّم فَمُشْبِهَةٌ للنّون، من حيثُ تستطيل في مخرجها حتّى تلحق بمخرج النّون، وأمّا السّين فإنّها تشبه التّاء لهمسها وتقارب مخرجيهما، أمّا الهاء فمشبهة للهمزة، من جهة تقارب مخرجيهما، لأنّهما من حروف الحلق** "[1].

فالتّقارب الحاصل بين السّين والتّاء في المخرج واتّفاقهما في الهمس، تبادلا فقالو (استخذ فلان أرضا) وأصلها (اتّخذ)، وقالوا (ستٌّ) وأصلها (سدس)، ولمّا كان بينهما من التّناسب والتّقارب لما ذُكر زيدت مع حروف الزيادة، أمّا اللاّم فإنّه ـ وإن كان مجهورا ـ فهو يُشبه النّون، وقريب منه في المخرج، ولذلك يُدغم فيه النّون، نحو قوله جلّ ثنائه " **من لَّدنه** "[2] ، وقد يحذفون معها نون الوقاية، كما يحذفونها مع مثلها، فقالوا (لعلِّي) كما قالوا (إنِّي)، و (كأنِّي)، وقد أُبدلت من النّون في قول الشّاعر من البسيط:

وقفت فيها أُصَيْلاَلاً

والمراد أُصَيْلاَنا، فلمّا كان بينهما ما ذكر، كانت أختها في الزّيادة[3].

ولمّا كانت هذه الحروف لم تشبه حروف العلّة، بل أشبهت المشبّه بها في مخرجها، لم تجيء مزيدة إلاّ في ألفاظ محفوظة، وأماكن مخصوصة لا تتعدّاها[4]، ومن ثمّة فإنّها أقّل حروف الزّيادة.

4. النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وَأَثَرُهُ فِي بِنَاءِ الْقَوَالِبِ الصَّرْفِيَّةِ:

---

1 ـ الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج1، ص 209ص.

2 ـ سورة النساء، الآية 40.

3 ـ شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص 317.

4 ـ ليس الغرض هنا تبيان الأماكن التي تزاد فيها هذه الحروف، بل إنّ الغرض كان هو تبيان أثر النّظام الصّوتي في اختيار هذه الحروف دون غيرها، ومن أراد التفصيل في هذه الأماكن فليرجع إليها في مضانّها، أنظر على سبيل التمثيل لا الحصر، الممتع في التصريف لابن عصفور، ص 213 ما بعدها.

إنّ قضيّة توزيع حروف المدِّ وتخصيصها - بين القوالب الصّرفية - تفرض نفسها بإلحاح، وتجعلنا نتساءل عن سبب اختصاص بعض الأبنية بالواو، وبعضها بالألف،والبعض الآخر بالياء، وهل في ذلك شيء يُعْتمد فيه على النّظام الصّوتيّ؟.

❖ **الْمُثَنّى وَالْجَمْعُ الَّذِي عَلَى حَدِّهَا:**

يُقصد بالمثنّى في عرف الصّرفيّين كلّ اسم زيدت في آخره ألف ونون وكان اختصارا للمتعاطفين كقولنا (الزيدان) في زيدٌ و زيدٌ، فيقع الإعراب على الألف، والنّون فيه عوض لما منع من التّنوين[1]، والتّنوين من أهمّ خصائصه الدّلالة على الخفّة، أمّا الجمع الّذي على حدّ التّثنية، فيقصد به في عرف الصّرفيين الجمع المذكر السّالم، وهو كلّ اسم زيد في آخره واو ونون في حالة الرّفع، وياء ونون في حالة النّصب والجرّ دون تغيير في بنيته، فوقع الإعراب على الواو والياء، والنّون عوض لما مُنع التّنوين الذي يدلّ على الخفّة، ولكلّ من التّثنيّة والجمع الذي على حدّها شروط وأحكام، ولسنا هنا بصدد تتبّع تلك الشّروط، فمن أراد التعرّف عليها فليرجع إليها في مظانّها الصّرفية، بل إنّ الغرض هو تبيان دور النّظام الصّوتيّ في بناء أبنية التّثنية والجمع الذي على حدّها، وسبب زيادة الألف والنّون في المثنى دون غيرها، وزيادة الواو والنّون دون غيرها في الجمع الذي على حدّ التثنية.

يقول الرّضي في هذا الصّدد " **لأنَّ الألف كان جُلِبَ قبل الإعراب في المثنى علامةً للتّثنية، وكذا الواوُ في الجمع، علامةً للجمع لمناسبته الألف بخفّته لِقلّة عدد المثنّى،والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا حكم مطَّرد في جميع المثنّى والمجموع...ثمّ أرادوا اِعرابهما... فجُعل فيهما ما يصلح لأن يكون اِعراباً، وأسبق الاِعراب الرّفع، لأنّه علامةَ العُمَد، فجعلوا ألف المثنّى وواو المجموع علامتي الرّفع فيهما** "[2].

فالنّصّ يشير بشكل واضح إلى أنّ الأمر عنده قائم على المشاكلة والتناسب؛ فالقليل وهو المثنّى يناسبه الخفيف وهو الألف، والكثير وهو الجمع، يناسبه الثّقيل وهو الواو، لذلك أعطوا المثنّى الذي هو قليل الألف الذي هو خفيف؛ وخفّته تتجلّى في اتّساع مخرجه لما ذكرنا في الفصل الأوّل عند حديثنا عن مخارج الحروف وصفاتها، وأعطوا الجمع الذّي هو كثير الواو الّذي هو ثقيل، وقوّته تتجلى في ضيق مخرج الواو، فيقع من خلال هذا

[1] - شرح عيون كتاب سيبويه، القرطبي، ص 22.
[2] - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ص 78 - 79.

التوزيع نوع من التّناسب بين ما هو قليل وما هو خفيف من جهة، وبين ما هو كثير وما هو ثقيل من جهة ثانية.

أمّا إذا بحثنا عن سبب كسر نون التّثنية وفتح نون الجمع الّذي على حدّها، وهل في ذلك ما يمكن اعتماده على النِّظام الصّوتيّ، فإنّنا واجدون ما للنّظام الصّوتي من أثر في هذا التّوزيع؛ يقول السّيرافي **" لمّا كانت حركة النّون فتحة أو كسرة، وكانت الكسرة أثقل من الفتحة،والجمع أثقل من التثنية، جعلوا الأثقل للأخفّ، والأخفّ للأثقل، حتّى يعتدلا "**[1]، فما دامت التّثنية أخفّ من الجمع الذي على حدّها، والكسرة أخفّ من الفتحة، أعطوا الكسرة لثقلها لما هو خفيف وهو التّثنية، وأعطوا الفتحة لخفّتها لما هو ثقيل وهو الجمع الذي على حدّ التّثنية.

❖ **التَّصْغِيرُ:**

يُقصد بالتّصغير في عرف الصّرفيين تغيير يطرأ على الاسم المعرب بضمّ أوّله وفتح ثانيه، وزيادة يا ساكنة مكسور ما قبلها، وأبنيته ثلاثة وهي: فُعَيْل كقولنَا رُجَيْل في رَجُل، وفُعَيْعِل كقولنا دُرَيْهِم في درهم، وفُعَيْعِيل كقونا دُنَيْنِير في دينار، ولكلّ منها شروط حتى يصغّر على هذه الشّاكلة، إلاّ أنّ الغرض ليس هو تبيان تلك الشّروط، وإنّما تبيان أثر النّظام الصّوتي ودوره في بناء أبينة التّصغير على هذه الشّاكلة.

يقول ابن يعيش عن سبب اختيار الياء في التّصغير دون غيرها من الحروف **" الدّليل كان يقتضي أن يكون أحد حروف المد واللين لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم،فنكُّبوا عن الألف؛ لأنّ التكسير قد استبدَّ بها نحو مساجد، ودراهم؛ ولأنّه قد لا يخلص البناء للتَّصغير؛ لأنّه يصير على فُعَال ك غُرَاب، فعدَّلوا إلى الياء؛ لأنَّها أخفُّ من الواو "**[2] .

ويضيف ابن الأنباري عن سبب ضمّ أوّل المصغّر وفتْح ثانيه وكسْر ما بعد يائه فيما زاد على الثُّلاثي قائلا **" التّصغير لما صيغ له بناء، جمع له جميع الحركات، فبُني الأوَّل على الضَّم لأنَّه أقوى الحركات، وبُني الثَّاني على الفتح تبيينا للضَّمة، وبُني على ما بعد ياء التّصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة، دون ما كان على ثلاثة أحرف،**

---

[1] ـ شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج1، ص 42.
[2] ـ شرح المفصل، ابن يعيش، ص 397.

لأنَّ ما كان على ثلاثة أحرف، يقع ما بعد الياء منه حرفُ الإعراب، فلا يجوز أن يُبنى على الكسر "[1] .

فكلام كلّ من ابن يعيش وابن الأنباري يشيران إلى ما للنّظام الصّوتيّ من أثر في بناء أبنية التّصغير؛ فقد اختيرت الياء بدلا من الألف والواو؛ لأنّها (الياء) أخفّ من الواو[2]، فَصيغَ التّصغير على وزن ثقيل، فبُني أوّل البناء على الضّم كونه أقوى الحركات، لأنّ الضّمّة من الواو، والواو أقوى من الألف والياء لضيق مخرج الواو واتساع مخرج الألف، وكلّما ضاق مخرج الصّوت ضاق الصّوت الخارج منه، وكلّما اتسع مخرج الصّوت ضعف، وبُني ثاني البناء بأخفّ الحركات وهو الفتحة، و أُعطي لثالث البناء أوسط حروف المدّ ثقلا، حتَّى لا يكون ثقيلا بالمرّة، وهو ما عبّر عنه **الإستراباذي** في شرحه **لشافية ابن الحاجب** بقوله **" لما كان أبنية المصغَّر قليلة واستعمالها في الكلام أيضا قليلا، صاغوها على وزن ثقيل، إذ الثِّقل مع القلَّة محتمل، فجلبوا لأولِها أثقل الحركات، ولثالثها أوسط حروف المدّ ثقلا،وهو الياء، لئلا يكون ثقيلا بمرَّة، وجاءوا بين الثَّقيلين بأخفِّ الحركات وهو الفتحة، لتقاوم شيئا من ثقلها "**[3].

والتّصغير يكون في الثّلاثي والرّباعي من الأسماء؛ فأمَّا الثُّلاثي، فهو أقعد في التَّصغير من الرُّباعي لأنَّه أعدل الأبنية وأخفّها، ولذلك كثُرت أبنيته، وكان له في التَّكسير بناءان: بناءُ قلَّة وبناء كثرة، فكان أقبل للتّغيير وأحمل للزّيادة؛ وأمَّا الرّباعي، فهو متوسّط بين الثّلاثي والخماسي وأثقل من الثّلاثي، ولذلك قلَّ التصرّف فيه، فلم يكن له في التَّكسير إلاَّ بناء واحد، وهو للكثير والقليل[4].

وأمَّا الخماسي، فثقيل جدًّا لكثرة حروفه، فلم يزد ثقلا بزيادة ياء التَّغير، وتغيير بضمّ أوَّله وكسر ما بعد يائه، وذلك ممَّا يزيده ثقلا[5]، ولذلك فإذا أُريد تصغيره، حُذف منه حرف

---

[1] ـ أسرار العربية، الأنباري، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1418هـ ـ 1997م، ص 183.

[2] ـ لمزيد من التوضيح حول حقيقة الخفة والثقل بين هذه الحركات أنظر المبحث الثالث من هذا الفصل المحور (دور النظام الصوتي في توزيع الحركات الإعرابية).

[3] ـ شرح شافية ابن الحاجب، ص2، 193.

[4] ـ شرح المفصل، ابن يعيش، ج3 ، ص 399.

[5] ـ المصدر نفسه، ج3، ص 399.

حتَّى يرجع إلى الأربعة، ثمَّ يصغّر بمثال الرُّباعي، وهو فُعَيْعل، وأبنية التّصغير كما ذكرنا ثلاثة هي: فُعَيْعِل للثلاثي، وفُعَيْعِلٌ للرّباعي، وفُعَيْعِيلٌ للخماسي.

❖ **النِّسْبَةُ:**

النّسبة هي إلحاق ياء مشدّدة آخر الاسم مكسور ما قبلها، للدّلالة على نسبة شيء لآخر، وتسمى هذه الياء المشدّدة: ياء النّسب، وتتجلّى فائدة النّسبة أو الإضافة كما سمّاها سيبويه، في الدّلالة على الوصف مع الإيجاز، إذ إنّك عندما تقول، (هذا مغربيّ وذاك فلسطينيٌّ) أخفّ وأخصر من أن تقول: (هذا رجل منسوب لدولة المغرب، وذاك رجل منسوب لدولة فلسطين).

أما إذا بحثنا عن سبب زيادة الياء في النّسبة دون غيرها من حروف المدّ وهل للنّظام الصّوتي أثر في ذلك؟ فإن **ابن يعيش** يجيب بقوله **" القياس كان يقتضي أن تكون أحد حروف المدّ واللّين لما تقدَّم من خفّتها؛ ولأنَّها مألوفة زيادتها، إلاَّ أنَّهم لم يزيدوا الألف؛ لئلا يصير الاسم مقصورا، فيمتنع من الإعراب، وكانت الياء أخفّ من الواو،فزيدت "**[1]، فهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلُّ على أنَّ بناء النّسبة إنّما قائم على ما يقدُّمه النّظام الصّوتيّ من قوانين؛ أوّلهما، أنَّ الألف لم تزد في النّسبة حتّى لا يتعذّر ظهور إعراب الكلمة في صورة صوتيّة، فزيدت الياء لأنّ الإعراب يظهر فيها في صورة صوتية في آخر الكلمة، وثانيهما، أنّ الياء أخفّ من الواو لما ذكرنا عند حديثنا عن التّصغير.

وهذا يجعلنا نتساءل عن سبب تشديد ياء النّسبة وكسر ما قبلها؟ وهل في ذلك ما يُعتَمَدُ فيه على ما يُقرّره النّظام الصّوتي؟ يُجيب **ابن يعيش** بقوله **" وإنَّما كانت ياء النَّسب مشدَّدة لأمرين: أحدهما، أن لا تلتبس بياء المتكلِّم، والثَّاني أنّها لو لوحقت خفيفة، وما قبلها مكسورٌ؛ لَثقُل عليها الضّمّةُ والكسرةُ، كما ثقلتا على القاضي والدّاعي،وكانت معرّضة للحذف إذا دخل عليها التَّنوين، فحصّنوها بالتَّضعيف، ووقع الإعراب على الثَّانية، فلم تثقل عليها ضمَّةٌ ولا كسرة، لسكون الياء الأولى "**[2]، وهو ما عبَّر عنه الأشموني بعده بقوله **" لم تُلحق الألف لئلا يشير الإعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وشدّت الياء ليجري عليها وجوه الإعراب الثّلاثة، ولو أفردت لاستثقلت الضّمّة والكسرة عليها، ولئلا تلتبس**

---

[1] ـ شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص 438.
[2] ـ شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص 439.

بياء المتكلّم، ولأنّ الخفيفة تحذف لالتقاء السّاكنين "[1] ، هذا عن سبب تشديد الياء، أمّا عن سبب كسر ما قبلها فيجيب **ابن يعيش** قائلا **" كان ما قبلها مكسورا لأمرين؛ أحدهما أنَّ حرف المدِّ لا تكون حركة ما قبله إلاّ من جنسه، وثانيهما؛ أنَّه لما وجب تحريك ما قبلها لسكونها، لم يفتح لئلا يلتبس بالمثنىَّ، فكانت الكسرة أخفّ من الضمَّة، فعدَّلوا إليها "** [2].

فالنّصوص الثّلاثة أعلاه تُشير بشكل صريح إلى ما للنّظام الصّوتي من دور في تشديد ياء النّسبة وكسر ما قبلها؛ أوّلهما، أنّها لو لوحقت خفيفة غير مشدّدة لثقُلت عليها الضّمة والكسرة، وكانت معرّضة للحذف عند دخول التّنوين عليها، وثانيهما، أنّ الكسرة اختصّت لما بعد الياء، لأنّ ما قبل حروف العلّة لا تكون حركته إلاّ من جنسه هروبا من الثّقل واقتصادا في الجهد العضليّ، ولذلك لم يكن ما بعدها مضموما لثقل الضّمة و خفّة الكسرة لما ذكرنا.

[1] ـ حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد للعيني، تحقيق محمد بن جميل، مكتبة الصبا، ط1، 1432هـ - 2002م، ج4، ص 249.
[2] ـ شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص 439.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وأَثَرُهُ فِي النِّظَامِ النَّحْوِيِّ:

1. حَقِيقَةُ الارْتِبَاطِ بَيْنَ النِّظَامِ الصَّوْتِيِّ والنِّظَامِ النَّحْوِيِّ:

اختلفت آراء الدّارسين المحدثين حول تحديد العلاقة بين النّظامين النّحوي والصّوتي عند النّحاة القدماء، فمنهم من ذهب إلى القول إنّ النّحاة لم يستطيعوا أنْ يستفيدوا من هذه العلاقة، فهي لم تكن ذات ملامح واضحة عندهم وأنّه " **من النّادر أن نجد في كتب النّحو من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية وأخرى صوتية مع أنّ الكثير من ظواهر النّحو لا يمكن تفسيرها إلاّ على أساس صوتيّ** "[1].

ومنهم من رأى أنّ هذه الدّراسة كانت ملحقة بالنّحو لا ممهّدة له ولا معينة على فهمه كما ينبغي لها أن تكون؛ لأنّها جاءت في آخر الكتاب، فلا يراها القارئ إلاّ بعد الفراغ من النّحو والصّرف، وفي وضعها في هذا الموضع من الكتاب دليل على أنّ النّحاة لم يكونوا يقدّرون العلاقة العضوية التي تربط الأصوات بالنّحو حقّ قدرها "[2].

بل إنّ هناك من ذهب إلى أكثر من ذلك واعتبر النّظام الصّوتي لا علاقة له بالنّحو أصلا، كما ذهب إلى ذلك الدكتور **إبراهيم بن مراد** حين اعتبر النّظام الصّوتي مكوّن من مكوّنات المعجم وليس بذي علاقة بالنّحو، وهو ما عبّر عنه بقوله " **ويستنتج إذن من الأمثلة التي قدّمنا أهمّية علم الأصوات من حيث هو علم لساني محض في تكوين النظرية المعجمية، وليس مكوّنا من مكوّنات النّحو، وليس هو بذي صلة بعلم التّركيب،فهو مكون من مكوّنات الوحدة المعجمية** "[3]، نعم إنّ النّظام الصّوتيّ له ارتباط وثيق بالنّظام المعجميّ، ومكوّن من مكوّناته؛ إذ لولا الوحدات الصّوتية لما تكوّنت الوحدة المعجمية كما رأينا في المبحث الأوّل من هذا الفصل، ولكنّه كذلك بذي صلة بالنّظام النّحوي، بل إنّ الحركات ـ الإعرابية باعتبار النّظام النّحوي للغة العربية نظام إعرابيّ ـ لم تُوَزَّعْ إلاَّ على أساس ما يقدّمه النّظام الصّوتي للغة العربية من قوانين، سواء من حيث المخارج أو الصفات...، و هي التي تمّ اعتمادها من طرف القدماء من أجل تقديم معالجة و تفسير لمجموعة من الظّواهر النّحوية كما سيتّضح من خلال صفحات هذا المبحث.

---

[1] ـ المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص 93.

[2] ـ الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتب، 146هـ ـ 2000م، ص 91.

[3] ـ مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الاسلامي بيروت ، ط1، 1997، ص 40.

وللتّدليل على الارتباط الوثيق بين النّظام الصّوتيّ والنّظام النّحويّ، وما للأوّل من أثر في الثّاني من خلال اِتّخاذِ الصّوت ولاسيما الأداء منه دليلاً لتفسير بعض الظّواهر، ما ذهب إليه **الرضيّ الأستراباذي** في شرحهِ لكافيّة **ابن الحاجب**، عندما قال " **وإنَّمَا قيلَ لِعَلَم الفاعل رفعٌ لأنّكَ إذا ضممت الشّفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما،فالرّفع من لوازمِ مثلِ هذا الضّم وتوابعه، فَسُمّي حركة البناء ضَمّا وحركة الإعراب ، لأنّ دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً، وكذلك نصب الفم تابع لفتحهِ، كأنّ الفم كان شيئا ساقطاّ فنصبتهُ، أي أقمتهُ بفتحِكَ إيّاه، فسُمّى حرة البناء فتحًا وحركة الإعراب نصبًا، وأمّا جرُّ الفكِّ الأسفلِ وخفضُه فهو ككسر الشّيء، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفلَ فسُمّي حركة الإعراب جرًا وخفضًا وحركة البناء كسرًا،لأنَّ الأولين أوضحُ وأظهرُ في المعنى المقصود من صورة الفم من الثّالث** "[2].

فتعليل هذهِ المسمّيات النَّحويّة هو تعليل صوتيّ يعتمد الجانب الحركي من الأداء الصّوتيّ للضّمّة والفتحة والكسرة، وما يترتّب على أدائها من سماتٍ تتّصفُ بها أعضاء الجهاز النُّطقي، ولاسيما الشّفتان والفكّان؛ فارتفاع الشّفتين عن مكانهما في أداء الفم كان لابّد له من أن يكون علامة الرَّفع.

بل إنّ حديث النّحاة على الإعراب والبناء، وتخصيصهم الإعراب للأسماء بقولهم: إنّ الإعراب أصل في الأسماء، وأنّ الرّفع أصل في الأسماء لقول سيبويه " وأوّل أحوال الاسم الرّفع "، وتخصيصهم البناء للأفعال بقولهم: إنّ البناء أصل في الأفعال، وأنّ أصل البناء هو السّكون، قائم على ما يقدّمه النّظام الصّوتي من أنّ الرفع أقوى من السّكون،فأُعْطيَ الرّفع لقوّته للأخفّ وهو الاسم، وأُعْطي السّكون لخفّته للأثقل وهو الفعل، وتتجلّى خفّة الاسم وثقل الفعل في أنّ الفعل لا يستغني عن الاسم، فإذا ما وُجد الفعل فلا بدّ له من اسم لتكملة دلالته، في حين أنّ الاسم من الممكن أن يستغني عن الفعل، وهو ما عبّر عنه سبيوه بقوله " **واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكنّا، فمن ثمّ لم يلحقها (يقصد الأفعال) تنوين، ولحقها الجزم، ألا ترى أنّ الفعل لابدّ له من الاسم، وإلاّ لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول الله إلهنا، وعبد الله أخونا** "[1] ، ومن ثمّة جُعل الرّفع وهو أقوى أصلا في الأسماء لخفّتها، وجعل

---

[1] - كتاب سيبويه، ج1، ص 44 - 45.

السّكون لخفّته للفعل لقوّته، يقول السيرافي عن سبب اختصاص السّكون بالأفعال " **لما كان الفعل لا يوجد إلاّ ثقيلا أعطوه أخفّ ما يقع في النّطق وهو السّكون** "[1].

ونحن واجدون في حالة بناء الفعل الماضي خير مثال نستدلّ به على إدراك النّحويّين القدامى حقيقة النّظام الصّوتي وأثره في معالجة قضايا النّظام النّحوي، فالفعل الماضي في بعض حالاته يُبنى على الفتح، وفي حالات أخرى يُبنى على السُّكون، وإنَّما اختاروا بناء نحو (كَتَبَ و ذَهَبَتْ) على الفتح، لأنَّ الفتحة أخفُّ الحركات مع كون الفعل ثقيلا، بسبب دلالته على شيئين: هما الحدث والزّمان، فلو أنَّه بُني على الضّم لاجتمع فيه ثقيلان، فطلبوا في نُطقهم التَّخفّف من أحد الثّقيلين، فجاءوا به مفتوحا[2] ، وعلّلوا بناءه على السُّكون، إذا دخل عليه ضمير رفع متحرّك، بأنّه لو بقي على حالته لتوالت أربعة مقاطع مفتوحة، والعربية تنفر من توالي ثلاثة مقاطع.

تلكم كانت بعض الجوانب التي يمكن أن نستدل عليها للتدليل على حقيقة الارتباط بين النّظام الصّوتي و ما يقدّمه من قوانين تمّ من خلالها معالجة بعض القضايا النّحوية،وهو ما سنزيده تأكيدا في باقي صفحات هذا المبحث.

2. الإعْرَابُ بَيْنَ حَقِيقَةِ الخِفَّةِ وحَقِيقَةِ المَعْنَى:

ليس هناك شكّ ـ حسبما رأينا في النّظام النّحوي للّغة العربية ـ في أنَّ النّظام الصّوتي أثَّر تأثيرا كبيرا في الإعراب ومظاهره، كما أثَّر في الأنظمة اللّغوية الأخرى، بل إنّ هناك من ذهب إلى أنّ الإعراب بوصفه ظاهرة لم يكن إلاَّ نوعا من التّخفيف عند الاستخدام اللّغوي، عن طريق المخالفة والمعاقبة للحركات، فاللّغة راعت التّخفيف في إعراب كلماتها، كما راعته في غير الإعراب ـ نطقا واستخداما ـ وهذا ما أدَّى بنا إلى الحديث عن توضيح كيف يكون الإعراب قائما على التّخفيف؟ وكيف وجهت ظاهرة التّخفيف إعراب كلمات اللّغة؟.

يبدوا أنَّ وضوح الرّؤية لدى قطرب حول الإعراب هو الّذي جعله يذهب إلى أنّ الاعراب إنّما دخل في الكلام للدّلالة على الخفّة، عن طريق معاقبة الحركة للسّكون[3]،ولهذا

---

1. ـ شرح كتاب سيويه، السيرافي، ص 80.
2. ـ شرح الكافية، رضي الدين الاسترابادي، ج4، 14.
3. ـ الايضاح، الزجاجي، ص 70.

يجب أن نتوقّف أمام كلام قطرب نقلا عن الزّجاجي حتّى نكون على بيّنة على هذا الأمر، يقول الزّجاجي " **قال قطرب: وإنّما أعربت العرب كلامها، لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السّكون للوقف، فلوا جعلوا وصله بالسّكون أيضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبْطئون عند الإدراج، فلمّا وصلوا وأمكنهم التّحريك،جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحرّكين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أحرف متحرّكة، لأنّهم في اجتماع السّاكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحرّكة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة قبل الإسكان، قيل له ـ لقطرب ـ فهلا لزموا حركة واحدة، لأنّها مجزئة لهم إذا كان الغرض إنّما حركة تعتقب السّكون؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يحظروا على المتكلّم الكلام إلاّ بحركة واحدة** "[1] حتّى يعتدل الكلام، فيحدث التّخفيف نتيجة هذا الاعتدال، وقد أدّت تلك النّظريّة إلى قول الدّكتور **علم الدّين الجندي**: " **فمذهب قطرب أنّ الحركات الاعرابية لا معنى لها، بل جيء الإعراب في الكلام، ليفرّق بين المعاني، وعلماء العربية على هذا** "[2].

ويبدو أنّ الدّكتور إبراهيم أنيس والدّكتور إبراهيم مصطفى قد اطلّعا على رأي قطرب ـ السّالف الذّكر ـ هذا فآمنا بأنّ حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النّحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك، وإنّما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام الموصول[3].

وبالطّبع فنحن لسنا معهما لما مضى، لأنَّ ذلك سيحدث لبسا كبيرا في المعاني عنْد قراءة الجملة العربية، ولذلك يبقى لكلّ من الضّمّة والكسرة والفتحة مدلولها الخاص من النّاحية المعنوية، إضافة إلى كون هذه الحركات إنَّما دخلت للدّلالة على الخفّة، وممّا يُؤكدّ رأينا هذا، ما قال به **الخليل** نقلا عن سيبويه من أنّ الحركات لها دور في تسهيل حركة النّطق وسرعة الانتقال من حرف إلى آخر؛ ليوصل بذلك الكلام بعضه ببعض يقول الخليل " **إنّ الفتحة والكسرة والضّمّة زوائد وهنَّ يلحقن الحرف، ليوصل إلى المتكلّم به**"[4]، وما هذه الحركات إلاَّ الحركات الإعرابية نفسها التي تدخل على الإعراب للدّلالة على المعاني،

---

1. ـ الإيضاح في علل النّحو، الزجاجي، 70-71.
2. ـ في الاعراب ومشكلاته، أحمد علم الدين الجندي، ج42، ص 162.
3. ـ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص 249.
4. ـ الكتاب، سيبويه، ج1، ص 315، شرح الشافية، الاستراباذي، ج2، ص211.

زد على ذلك أنّ مبدأ الخفّة ليس حكرا على النّحو دون غيره من الأنظمة اللّغوية، بل إنّ الأنظمة اللّغوية الأخرى؛ المعجمية والصّرفية كما رأينا روعي فيها مبدأ الخفّة، ولذلك فلا غرابة أن يوجد في النّحو.

ومن ثمَّة فإنَّ الإعراب إضافة إلى كونه دخل الكلام للدّلالة على المعاني، فإنَّه دخل كذلك للدّلالة على الخفّة، والانتقال من حالة إلى حالة أخرى دون تكلّف في النّطق، لذلك وجد التّخفيف موجّها ـ كظاهرة من الظّواهر الصّوتية المؤثرة في اللغة ـ إعراب الكلمات في كثير من أحواله، فوجدنا الإعراب التّقديري حينما تستثقل الحركات على حروف العلّة، ووجدنا الإعراب الفرعي حينما يتعذّر جلب الحركات على نهاية الكلمات استثقالا لها لفظيا ومعنويا، بل إنّنا وجدنا الإعراب ـ مع كلِّ هذا ـ رُوعي فيه مبدأ التّعادل، فالكثير يناسبه الحركات الخفيفة لكثرته، والقليل تناسبه الحركات الثّقيلة لقلّته، وأدّى ذلك في نهاية الأمر إلى القول: إنّ الأثقل للأقل والأخفّ للأكثر، وهو ما سنزيده تأكيدا في باقي صفحات هذا المبحث.

3. النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وَأَثَرُهُ فِي تَوْزِيعِ الحَرَكَاتِ الإعْرَابِيَّةِ:

إنَّ قضيّة توزيع الحركات الإعرابية وتخصيصها ـ بين العمد والفضلات خاصة ـ تفرض نفسها بإلحاح، وتجعلنا نتساءل لماذا اختصّت بعض الكلمات بالرّفع، وبعضها بالكسر، والبعض الآخر بالفتح، وهل في ذلك شيء يُعْتمد فيه على النّظام الصّوتيّ؟.

للإجابة على هذه الأسئلة ينبغي أن نشير ـ منذ البداية ـ أنّ النّحاه قرّروا ـ كما هو واضح من استقرائهم لكلام العرب المبثوث في المصادر التي بين أيدينا ـ أنّ الرّفع للعمدة، وأنّ النّصب للفضلات، وأنّ الجرّ لما بينهما، يقول **ابن مالك** في هذا الصّدد " **ولمَّا كان الاهتمام بالعمدة أشدّ من الاهتمام بغيرها، جعل إعرابه بالرّفع، لأنّ علامته الأصلية ضمّة،وهي أظهر الحركات، ولمّا كان الرّفع للعمدة، وكانت الكسرة تشبه الضّمة فقد جعلت علما على المضاف إليه، لأنّه قد يكمل العمدة، ولأنّ الكسرة متوسّطة بين الثّقل والخفّة، فجعلت للمتوسّط بين العمدة والفضلة، ولمّا جُعلت الضّمة للعمدة، والكسرة للمتوسّط بين العمدة والفضلة، لم يبق إلاّ الفتحة، ولهذا تعيّنت للفضلة** "[1].

[1] ـ شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص 298.

فالمبتدأ ـ وهو عمدة ـ مرفوع لتقدّمه، والمتقدّم قويّ يتحمّل الحركة الثّقيلة، لهذا قال **ابن جني" فأعربوه بأثقل الحركات، وهي الضّمة** "، أما الخبر فقد جاء مرفوعا لارتباطه بالمبتدأ، زد على ذلك أنَّ الخبر ليس من الفضلات، لأنّه حين يوجد المبتدأ فلا بدّ أن يتوارد في الذّهن وجود الخبر.

وما قيل عن المبتدأ يقال كذلك عن الفاعل، لاشتراكه مع المبتدأ في كونه عمـــــدة[1]، وأنّه متقدّم على المفاعيل، وأنّ الفاعل أقلّ من المفعول، ذلك أنّ الفعل لا يكون له إلاّ فاعلا واحدا، في حين أنّ المفعولات تتعدّد مثل (ضرب زيدا عمرا)، و (أعطيت زيدا درهما)، و (أعلمت زيدا عمرا خير الناس)، فيتعدّى إلى مفعول واحد وإلى اثنين، وإلى ثلاثة، زد على ذلك أنّه يجوز أن تأتي بالمصدر بعد ذلك والظّرف من الزّمان والمكان والمفعول له، والمفعول معه، والحال والاستثناء، وهذا ما جعل الفتح للمفاعيل لتأخرّها، والفتح أخفّ، فناسب العنصر المتأخّر الذي يأتي منه الثّقل.

لذلك أعطوا الفاعل الذي هو قليل الرّفع الذي هو ثقيل، وأعطوا المفعول الذي هو كثير النّصب الذي هو خفيف، وفعلوا ذلك لوجهين؛ أحدهما، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلونه وهو الضّمّة على خلاف الفتحة فإنّها خفيفة، وثانيهما، أنّهم خصّوا الفاعل بالرّفع والمفعول بالنّصب ليكون ذلك عدلا في الكلام، فيكون ثقل الرّفع موازيا لقلّة الفاعل، وخفّة النّصب موازيا لكثرة المفعول، يقال **" من نصب بين يديه حجران، أحدهما خمسة أرطال، والآخر عشرة أرطال، ثمّ قيل له، عالج إن شئت الخفيف عشر مرّات، وإن شئت عالج الثّقيل خمس مرّات، فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلّة ممارسة الثّقيل فيكون ذلك جاريا على منهاج الحكمة والعدل"**[2].

---

[1] ـ هناك خلاف بين القدماء حول من هو الأوّل في استحقاق الرّفع هل هو الفاعل أم المبتدأ، فمذهب سيبويه المبثوث في كتابه هو أنّ المبتدأ هو الأوّل في استحقاق الرّفع بدليل أنّ المبتدأ لا يمكن أن يتقدّم عليه شيء بخلاف الفاعل فإنّ الفعل يتقدّم عليه، وما دام المبتدأ استطاع أن يتقدم على الفعل على الرّغم من كونه أقوى العوامل، فإنّ المبتدأ أقوى من حيث الموقع والرّتبة، فعندما نقول مثلا قام زيد، فيمكن للفاعل أن يتقدّم على الفعل، فتتحوّل وظيفته من الفاعلية إلى الابتداء، لأنّ الموقع الذي قبل الفعل موقع لا يحتلّه إلاّ الابتداء، لذلك فالمبتدأ هنا أقوى من الفاعل من حيث الرّتبة والموقع، وعلى عكس ذلك يرى الزّمخشري أنّ الفاعل أصل في استحقاق الرّفع، لأنّ عامله لفظي وهو الفعل أو شبهه بخلاف المبتدأ فإنّ عامله معنوي وهو الابتداء،والعامل اللفظي أقوى ن العامل المعنوي، بدليل أنه يزيل حكمه عند دخوله عليه نقول مثلا ، نقول مثلا زيد قائم، فندخل العامل اللفظي فنقول : كان زيد قائما، وبدليل أنّ الرّفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدأ كذلك والأصل في الاعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدم ما هو الأصل.

[2] ـ شرح المفصل، ابن يعيش، ص 202.

وهذا التّخصيص ـ تخصيص العمد بالرّفع لقوّتها لأنّ علامة رفعها الضّمّة، والفضلات بالنّصب لضعفها لأنَّ علامة نصبها الفتحة، والمجرورات بالجرّ لتوسّطها بين القوّة والضّعف ـ يتجلّى في ما يقرّره النّظام الصّوتي للّغة العربية من أنَّ الضَّمة أقوى من الفتحة، لأنَّ الضّمّة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى من الألف، لأنّها (الواو) أضيق مخرجا، والألف متّسعة المخرج، وهو ما عبّر عنه **الاستراباذي** بقوله " **واتساع مخرج الألف لهواء صوته أكثر من اتساع مخرجي الواو والياء لهواء صوتيهما...، وإنّما كان الاتساع للألف أكثر، لأنّك تضمّ شفتيك للواو فيتضيّق المخرج، وترفع لسانك قبل الحنك للياء، وأما الألف فلا تعمل لها شيئا من هذا** "[1] ، والدليل على أنّ الضّمّة أثقل من الكسرة ما ورد في الخصائص أنّ أعرابيا قرأ " **صيبي لهم وحسن تاب، فقلت : طوبى، فقال : طيبي، فأعدت فقلت: طوبى، فقال: طيبي، فلّما طال عليّ قلتُ: طوطو،فقال: طيطي** "[2]، وعلَّق ابن جني على صنيع الأعرابي هذا بقوله " **أفلا ترى إلى هذا الأعرابي.....، كيف نبا عن طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثّر فيه التلقين** "[3]،ويصف الفخر الرازي سبب الثقل وصفا تشريحيا وذلك في قوله " **أثقل الحركات الضّمة لأنّها لا تتمّ إلاّ بضمّ الشفتين، ولا يتم ذلك إلا بعمل العضلتين الصلبتين الواصلتين إلى طرف الشفة، أما الكسرة فإنه يكفي في تحصيلها العضلة الواحدة الجارية، ثم الفتحة يكفي فيها عمل ضعيف لتلك العضلة، وكما دلت هذه المعالم التشريحية على ما ذكرناه فالتجربة تظهره أيضا** "[4] فالضّمّة تعمل فيها عضلتان أمّا الكسرة والفتحة فلا تعمل فيها إلاّ عضلة واحدة فقط، مع تسجيل فارق في كيفية إنجاز الكسرة والفتحة، ولذلك فإنّ ما أُنجز بشيئين أثقل مما أُنجز بشيء واحد.

فنسبوا الرّفع ـ كما يقول **الزّجاج** ـ " **كلّه إلى حركة الرَّفع لأنَّ المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه وجُعِل ما كان منه بغير حركة موسوما أيضا بسمة الحركة لأنّها هي الأقلّ، والمتكلِّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبيّن حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للنّاظر إليه كأنّه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه، أمّا الجرّ فإنّما سُمي بذلك لأنّ معنى الجرّ الإضافة، وذلك أنّ الحروف الجارّة تجرّ ما قبلها فتوصله**

---

1. ـ شرح شافية ابن الحاجب، ج3،ص 261.
2. ـ الخصائص، ابن جني، ج1، ص 76.
3. ـ الخصائص، ابن جني، ج1، ص 76.
4. ـ التفسير الكبير، الفخر الرازي، دار الكتب العلمية، ط1، 1990، ج1، ص 48.

إلى ما بعدها كقولك مررت بزيد "[1]، وهذا مذهب البصريّين وتفسيرهم، أمّا من سمّاه منهم ومن الكوفيّين خفضا، فإنّهم فسَّروه كتفسير البصريّين للرّفع والنّصب فقالوا: **" لانخفاض الحنك الأسفل عند النّطق به، وميْله إلى إحدى الجهتين "**[2].

ولذلك فإنّ تخصيص بعض الكلمات بالرّفع، وبعضها الآخر بالنّصب، وأخرى بالجرّ،لم يأت عبثا أو اعتباطا، وإنّما كان مرَدُّ ذلك إلى ما يقرِّره النَّظام الصّوتي للغة العربية، من أنَّ مخرج الصّوت كلّما اتّسع ضعف الصّوت الخارج منه، وكلّما ضاق الصّوت قوي، فأُعطي الأقوى للأقوى، والأضعف للأضعف، وهو ما جعلهم يخصّصون حركة الرّفع للعمد، والنّصب للفضلات، والجرّ للمجرورات.

4. دَوْرُ البِنْيَةِ الصَّوْتِيَّةِ فِي الإعْرَابِ التَّقْدِيرِي:

من المتعارف عليه عند النحاه أنَّ الإعراب يتحقّق في اللّفظ في أنواع مخصوصة من الأبنية تعرف بالمعربات، إلاَّ أنَّ هذه المعربات تنقسم في ذاتها إلى قسمين" **أحدهما؛ باختلاف في اللّفظ بادٍ للأسماع، والآخر باختلاف في المحلّ يقدّر تقديرا من غير أن يلفظ به "**[3]، فالنَّوع الأوَّل يُلفظ فيه بجميع حركات الإعراب يقول **القرطبي** " في **أواخر الكلمات السالمة غير المعتلة "**[4]، أي أنّ الإعراب يظهر في صورة صوتيّة في أواخر الكلمات المعربة، فيظّل الإعراب قائما دون تغيير، أمَّا النَّوع الثّاني فإنَّ العناصر الصّوتية التي تكوّنه تمنع النَّاطق بها من النُّطق بحركات الإعراب في آخره؛ لذلك أسكنت تخفيفا، وهو ما عبّر عنه **المبرّد** بقوله " **والحركات مستثقلة في حروف المدّ واللّين، فلذلك أسكنت استخفافا "**[5] فتقدير الإعراب هنا يتعلّق بأسباب صوتية أثّرت في عملية النّطق بها، ويمكن أن نقسّم تلك الأسباب إلى قسمين:

- ✓ تعذُّر النُّطق واستثقاله، ففي مثل هذه الكلمات يستطيع النَّاطق بحركة الإعراب ولكنّه يكلِّفه مشقَّة وجهدا فيعدل عنه.

---

[1] ـ الايضاح في علل النحو، ص 93.
[2] ـ المصدر نفسه ، ص 93.
[3] ـ المصدر نفسه، ص 93.
[4] ـ شرح عيون كتاب سيبويه، أبو نصر هارون القرطبي، دراسة وتحقيق عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه، ط1، 1404هـ - 1984م، ص 12
[5] ـ المقتضب، المبرد، ج4، 284.

✓ تعذُّر النُّطق واستحالته، إذ لا يمكن للنّاطق بالكلمة أن ينطق بحركة الإعراب في آخرها.

وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدُلّ على أنَّ المانع من ظهور الحركات الإعرابية على الإعراب التّقديري إنَّما هو مانع صوتي يتمثّل في ثقل الحركات وخفّتها، فالكسرة والضمّة ثقيلتان على الياء والواو؛ لهذا قُدّرتا عليهما معا في الإعراب، أمّا الفتحة فهي الحركة الخفيفة التي يتحمّلها حرف العلّة؛ لهذا ظهرت الفتحة في كلّ الأحول على الواو والياء،وهذا ما جعل **المبرّد** يقول عن إعراب المنقوص " **أمّا في موضع النّصب فتقول: رأيت قاضيا وغازيا، لخفّة الفتحة، كما كنت تقول في الفعل، لن يغزو ولن يرمي يا فتى، فتحرّك أواخر الأفعال بالفتح** "[1].

فالنّصّ يشير بشكل صريح أنّ الفعل المنقوص والفعل المعتلّ الآخر بالواو والياء،في حالة النّصب تظهر عليهما الفتحة عند الإعراب لخفّتها[2]، وهو ما جعل **المبرّد** يشير إلى أنّ " **المنقوص في هذه الحالة يجري مجرى الصّحيح لخفّة الفتحة، فتقول في النّصب رأيت قاضيا ففتحة الياء علامة النّصب** "[3]، وهو ما ينطبق على نصب الفعل المعتلّ الآخر بالواو والياء، إلاَّ أنَّ لهذين الحرفين ـ الواو والياء ـ طبيعة خاصّة في التّعامل معهما من حيث صعوبة إظهار الحركات عليهما ضعفا، عدا حركة الفتح التي تظهر لخفّتها، ومما يدلّ على صحّة هذا الكلام عن هذه الكلمات التي تحوي في آخرها حرف علّة، كثرة تغيّر الحالات الإعرابية عليها، من إعراب تقديري مرّة، وحذف مرّة أخرى، وإظهار حركة الفتح مرة ثالثة، فدلّ ذلك على أنّ لهذه الكلمات طبيعة خاصة في التّعامل بسبب الثّقل، وهو ما جعل **المبرّد** يشير إلى أنّ " **اللام حين تعتلّ تسكن في موضع الرّفع منها كما تقول: هذا قاض؛ لأنّ الضّمّة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة** "[4]، وخاصة إذا كان حرف الإعراب ياء مكسورة ما قبلها، أو واوا مضموما ما قبلها؛ لأنّهما في هذه الحالة أشبهتا الألف، فصارتا مُدَّتَيْن*، وقد ذكر **السيوطي** نقلا عن **الشّلوبين** رأيا في سبب ثقل

---

1 ـ المقتضب، المبرد، ج4، ص 248.

2 ـ شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ومعه منتهى الأدب في شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة، دط، 2004، ص 92.

3 ـ المقتضب، المبرد، ج1، ص 134.

4 ـ المقتضب، المبرد، ج1، ص 134.

* ـ إلاّ أن امتناع الألف من الحركة يكون للتعذر، وامتناع الواو والياء منها للثقل.

الإعراب الظّاهر واللّجوء إلى الإعراب التّقديري في الكلمات المعتلّة الآخر، ونصُّ عبارته **" إنما قدّرت الضّمّة في جاء القاضي، وزيدٌ يرمي ويغزو، والكسرة في مررت بالقاضي، لثقلهما في أنفسهما، وانضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال، قال: والأمثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو، والحركة التي قبلهما، والياء والواو مضارعتان للحركات، لأنهما من جنسهما، ألا ترى أنّهما ينشآن من إشباع الحركات، فلما اجتمعت الأمثال خفّفوا بأن أسقطوا الحركة المستثقلة "**[1]، وممّا يدلّ على صحّة هذا الكلام أنّنا إذا سكنّا ما قبل الواو والياء في نحو: غزْو وظبْي لم تُستثقل الضّمة لأنّ الأمثال قد قلّت لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقي من الثّقل لقلّته، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ التّماثل الثّقيل بين الحروف والحركات هو الذي أدّى إلى تغيير صوتي واضح، وهو تقدير الإعراب على الكلمات المعتلّة الآخر بالواو والياء.

5. النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وَدَوْرُهُ فِي حَذْفِ الوَظَائِفِ النَّحْوِيةِ:

تُضحّي اللّغة العربيّة ببعض الوظائف النّحوية حِرصا على التّناسب الصَّوتيّ، كما في كقوله جلَّ ثنائه **" وَالضُّحَى واللَّيْلِ إِذَا سَجَى، مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ ومَا قَلا "**[2] ، فلم يقل (وما قلاك) حتّى يحدث تناسب صوتي مع (الضُّحى ـ سجى)[3] ، وقوله جلَّ شأنه **" فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى واتَّقَى "**[4]، ففي الآية الكريمة أيضا حذف للمفعول به حرصا على التّناسب الصّوتي، وقوله تعالى **" قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُم إِذْ تَدْعُونَ، أو يَنْفَعُونَكُم أَوْ يَضُرُّونَ "**[5] إذ الأصل (أو يضرّوكم) مقابل (ينفعونكم)، إلا أنّه تمّ حذف المفعول به من (يضرّونكم)، إذ لو أُبقي لم تنسجم فاصلة الآيات مع بقية الآيات.

---

[1] ـ الأشباه والنظائر في النّحو، جلال الدّين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ، ط1، 1406هـ - 1975م، ج1، ص 47.

[2] ـ سورة الضحى، الآية 3.

[3] ـ من وظائف الصّوت اللغوي محاولة لفهم صرف ونحوي ودلالي، أحمد كشك، دار غريب للطباعة والنشر، 2007، ص 20.

[4] ـ سورة الليل، الآية 5.

[5] ـ سورة الشعراء، الآية 72 - 73.

خَـاتِـمَـةٌ:

بعد هذا التحليل البسيط يمكننا القول إنّ القدماء كانوا على بينة لما للنّظام الصّوتي من أثر في الأنظمة اللغوية؛ إذ يتبين لقارئ هذا الفصل أنَّ النّظام الصّوتي له أثر واضح في الأنظمة اللغوية الثلاثة الأخرى (المعجمية، والصّرفية، والنّحوية) لا يمكن تجاهله، وذلك واضح من خلال النّماذج التي عُرضت في هذا الفصل، فليس من المعقول أن تكون اللغة تجري على ألسنة النَّاس بطريقة عشوائية دون وجود نظام لغوي محدد يضبطها، فهي لا تسير في مراحل عمرها على نحو الصّدفة، ولكنّها محكومة بقوانين صوتية لا يمكن تجاوزها.

خَـاتِـمَـةٌ عَـامَّـةٌ:

تمخّضت عن هذه الدّراسة العلمية للنّظام الصّوتي وأثره في الأنظمة اللّغوية مجموعة من النّتائج، حصرناها في نقاط توّجنا بها هذا البحث، وجعلناها خاتمة له، لعلّها تكون بداية لبحوث أخرى عند أولي العلم والاختصاص، وسنحاول في هذه العجالة، إيجاز أهمّ تلك الحقائق التي توصّلنا إليها وما تبقى منها فهو معروض في سطور البحث مما لا تفوت ملاحظته على القارئ:

- ❖ إنّ خدمة القرآن والحفاظ على لغته هو الدّافع الرّئيس الذي جعل اللّغويين يهتمّون ذلك الاهتمام بأصوات اللّغة العربية، إذ كان الخوف من تأثير اللّغات الأخرى التي انضمّ أهلها للإسلام، واندمجوا في مجتمعه العربيّ على اللّغة العربية وقراءة القرآن الكريم قراءة صحيحة، بإعطاء المخارج الصّوتية حقّها، هو المحرّك لقيام الدّراسات التي قامت لتحديد خصائص الأصوات العربية.
- ❖ إنّ البحث الصّوتيّ العربيّ لم يتناوله عالم واحد، ولم يضمه مصدر واحد ولكنّه تناثر في مصنّفات علوم العربية المختلفة، الصّوتية منها والنّحوية والصّرفية والبلاغيّة والمعجميّة، وعلماء التّجويد، وتعدّد العلماء الذين شاركوا في إقامة صرحه وتوطيد بيانه،وكلّ ذلك يدلّ على عناية القدامى وتعلّقهم بهذا الميدان لأهمّيته وأثره الفعّال في تفسير كثير من الظّواهر اللّغوية، ولا نغالي إذا قلنا، إنّه لا يكاد يخلوا كتاب من كتب العربية القديمة، إلاّ وفيه قليل أو كثير يتّصل بموضوعات هذا العلم، بل إنّنا نزعم أنّ كلّ الكتب اللّغوية القديمة فيها حديث يتعلّق بالدّراسات الصّوتيّة.
- ❖ إنَّ كثيرا من العلماء والمستشرقين الأجانب، بل من الباحثين العرب المحدثين، يعتقدون أنَّ الصَّوتيات العربية، متأثّرة ببحوث الأمم السّابقة على العرب كالهند، واليونان، وهي مقولة تفتقر كلّ الافتقار إلى الدَّليل التَّاريخي العلمي، **ومن ثَمَّةَ فإنَّ الدَّرس الصَّوتِيَّ العربيَّ عريقُ النَّشْأَةِ عَرَبِيُّ الأُصُولِ.**
- ❖ إنّ الاستقراءَ الذي قام به الأفذاذُ من علماء العربية أثبت أنّ الوحدات الصّوتية في العربية؛ أي تلك التي يتكوّن منها نظامها الصّوتيّ، وهي أصل الحروف، تبلغ تسعة وعشرين حرفا، إضافة إلى حروف أخرى سمّوها فرعية، وتنقسم إلى قسمين: حروف مستحسنة وأخرى غير مستحسنة، وأنّ ما أشارَ إليه القدماءُ باسمِ الحروفِ الأصولِ (وهي الحروف التّسعة والعشرون) أو الجوامد بلغة علماء التّجويد، أو الصَّوامتُ بلغة الدّرس اللّساني الحديث،

إضافةً إلى الحركات القصيرة الثّلاث (الفتحة والضّمة والكسرة) والحركات الطويلة الثلاث، (الفتحة الطّويلة والضّمة الطّويلة والكسرة الطّويلة)، أو حروفُ المدّ واللّين كما سمّاها القدماءُ، أو الذوائب بلغة علماء التّجويد، أو الصوائت بلغة الدرس اللساني الحديث، يقابل ما نعرفه اليوم باسم الوحدة الصّوتية (الفونيم)، وما أشاروا إليه باسم الحروف الفروع (المستحسنة وغير المستحسنة) يُعرف باسم الصّورة الصّوتية (ألوفون).

❖ إنّ تراثنا العربيّ القديم قد استطاع عن طريق الملاحظ الذّاتية فقط تتبّع مسيرة ابتداء الصّوت من الجهاز النّطقي، مرورا بالوسط الّذي ينتشر فيه، وصولا إلى الجهاز السّمعي، من خلال وصف دقيق للجهاز الصّوتي عند الانسان فشبّهه غير واحد منهم بالنّاي أو المزمار، ذلك أنّ الثّقب في المزمار أو النّاي بمثابة المخارج في الجهاز المصوّت، واختلاف الأنامل على الثّقب يؤدي إلى اختلاف النّغمة، كذلك اختلاف حبس أو تضييق الهواء من مخرج إلى مخرج يؤدي إلى اختلاف الأصوات، فتتبعوا مسيرة الصّوت ابتداء من الجهاز النّطقي، مرورا بالوسط الذي ينتشر فيه، وصولا إلى الجهاز السمعي، والمراحل الثّلاثة هي ما يعرف في علم الأصوات الحديث بعلم الأصوات النّطقي، وعلم الأصوات الفيزيائي أو الأكوستيكي، وعلم الأصوات السّمعي أو الإدراكي، فالأول ينظر إلى كيفية إصدار الأصوات، والثّاني مجاله النّظر في الذّبذبات الّتي تحدثها هذه الأصوات في الهواء، أمّا الثّالث فيعرض لوقع هذه الآثار في أذن السّامع.

❖ أنّ العرب القدماء استطاعوا بفكرهم الهائل بالملاحظة الذّاتية فقط وبدون الوسائل الّتي يستعملها المحدثوت تحديد مخارج الحروف وصفاتها، تحديدا دقيقا، فقسّموا الحروف من حيث مخارجها إلى حلقية، ولسانية وشفوية...وغيرها، مقدمين لتلك المخارج رسما تشريحيا كما فعل السّكاكي، كما قسّموها من حيث صفاتها إلى مجهورة ومهموسة، شديدة ورخوة،....إلخ

❖ أنّ القدماء كانوا على بيّنة لما للنّظام الصّوتي من أثر في الأنظمة اللّغوية؛ إذ يتبيّن لقارئ هذا البحث أنَّ النّظام الصّوتيّ له أثر واضح في الأنظمة اللّغوية لا يمكن تجاهله،وذلك واضح من خلال النّماذج التي عُرضت في هذا البحث، فليس من المعقول أن تكون اللّغة تجري على ألسنة النَّاس بطريقة عشوائية دون وجود نظام لغويّ محدّد يضبطها، فهي لا تسير في مراحل عمرها على نحو الصّدفة، ولكنّها محكومة بقوانين صوتية لا يمكن تجاوزها.

أما في ما يخصّ نظام المعجم، فنجد منهج اللّغة العربيّة في بناء الوحدة المعجمية هو الميل إلى التّخفيف والتّيسير والتخلّص ما أمكن من الأصوات المتنافرة، ولذلك كانت بنية الوحدة المعجمية في اللّغة العربية تقوم على هذا الأساس، وهو الخفّة في النّطق،والجمال في السمع، فكان للقوانين الصّوتية الدّور المهمّ في تشكيل الوحدة المعجمية، وذكروا أنَّ الوحدة المعجمية إذا أريد لها أن تكون فصيحة مقبولة فإنّها تتطلّب في مخارج أصواتها أن تكون متناسقة، وهو مطلب لا تسمح اللّغة العربيّة بالتّخلي عنه،كما أنّ البحث في طبيعة العلاقة بين جرس الكلمة ومعناها الذي يؤدّيه ذلك الصّوت قد بدأ عند العرب في وقت مبكّر، إدراكا منهم لأهمّية قضايا النّظام الصّوتي في تحديد المعنى، ويعدّ **ابن جني** بحقٍّ القِمَّة في مثْل هذهِ الدّراسات التي تناولت أهمّية الدراسات الصّوتية في تحديد المعنى.

أمّا بالنسبة للنّظام الصّرفي فإنّ النّظام الصّوتي يلعب دورا بارزا في تحديد الوحدات الصّرفية، حتّى إنّ الدّراسات الصّرفية تبقى قاصرة، إن لم تستند إلى علم الأصوات، لأنّ مباحث الصّرف مبنيّة في أساسها، على ما يقرّره هذا العلم من قوانين، وما يَرسُمُه من حدود، سواء من حيث مجموعة من الظّواهر الصّوتية التي تعين في بناء الكلمة كالمماثلة والمخالفة بين حروف الكلمة، أم من حيث ما يُقدّمه النّظام الصّوتي من صفات ومخارج للحروف والتي تُعين على تحديد مجموعة من القضايا التي يتناولها النّظام الصّرفي، كالميزان الصّرفي، وحروف الزّيادة، وبناء القوالب الصّرفية؛ كالتثنية والجمع والتّصغير والنّسبة.

أمّا بالنّسبة للنّظام النّحوي، فقد اختلفت آراء الدّارسين حول تحديد العلاقة بين النّظامين النّحويّ والصّوتيّ عند النّحاه القدماء، فمنهم من ذهب إلى القول إنّ النّحاة لم يستطيعوا أنْ يستفيدوا من هذه العلاقة، فهي لم تكن ذات ملامح واضحة عندهم، بل إنّ هناك من ذهب إلى أكثر من ذلك واعتبر النّظام الصّوتي لا علاقة له بالنّحو وأنه مكون من مكونات المعجم، نعم إنّ النّظام الصّوتي له ارتباط وثيق بالمعجم، ولكنّه كذلك بذي صلة بالنّظام النّحوي، بل إنّ الحركات ـ الإعرابية باعتبار النّظام النّحوي للغة العربية نظام إعرابيّ ـ لم تُوَزَّعْ إلاَّ على أساس ما يقدّمه النّظام الصّوتي للّغة العربية من قوانين، لذلك فإنّ تخصيص بعض الكلمات بالرّفع، وبعضها الآخر بالنّصب، وأخرى بالجرّ، لم يأت عبثا أو اعتباطا، وإنّما كان مرَدُّ ذلك إلى ما يقرّره النَّظام الصّوتي للغة العربية، من أنَّ مخرج الصّوت كلّما اتّسع ضعف الصّوت الخارج منه، وكلّما ضاق الصّوت قوي،فأُعطي الأقوى للأقوى،

والأضعف للأضعف، وهو ما جعلهم يخصّصون حركة الرّفع لقوتها للعمد، والنّصب لخفتها للفضلات، والجرّ لتوسطه بين الخفة والثّقل للمجرورات، لذلك أعطوا الفاعل الذي هو قليل الرّفع الذي هو ثقيل، وأعطوا المفعول الذي هو كثير النّصب الذي هو خفيف، إلى غير ذلك من القضايا التي تدلّ على الارتباط الوثيق بين النّظام الصّوتي والنّظام النّحوي ، وما للأوَّل من أثر في الثّاني من خلال اِتّخاذِ الصوت ولاسيما الأداء منه دليلاً لتفسير كثير من الظواهر، كالإعراب التّقديري، وحذف بعض الوظائف النّحوية وغيرها.

وبعد فهذا جهد مقلٍّ، ونفس مقصِّر، لا يدّعي الكمال والإتمام، بل يعترف بالنّقص ويؤمن بالتّقصير، ولو اتّبعت نفسي هواها، وتبعت حرصها في التّنقيب والمراجعة والتّدقيق والتّمحيص، وتتبّع المادّة في مظانّها مادّة مادّة، وحرفا حرفا، لما ظهر هذا البحث على هذه الصّورة لأنّه كما قالت العرب : باب واسع جدا.

والله أسأل أن ينفعنا بهذه الكلمات، ويؤجرنا عليها، ويجعلنا ممّن أخلص النّية، فتقبّل بقبول حسن في الدّنيا والآخرة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلّ الله وسلّم على نبيّنا محمّد وآله الطيبين الميامين.

لائحة المصادر والمراجع:

1. المصادر:

- **أسرار العربية، الأنباري**، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1418هـ - 1997م.
- **الأشباه والنّظائر في النّحو**، جلال الدّين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم،مؤسّسة الرّسالة ، ط1، 1406هـ - 1975م.
- **الايضاح في علل النّحو**، الزّجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النّفائس بيروت، ط5 1986.
- **البيان والتبيين**، الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة دار التّأليف مصر، ط3، 1986.
- **جمهرة اللّغة**، ابن دريد، تحقيق وتقديم رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان - ط1، 1987.
- **حاشية الصّبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد للعيني**،تحقيق محمد بن جميل، مكتبة الصّبا، ط1، 1432هـ - 2002م.
- **الرّعاية لتجويد القراءة**، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمّار - الأردن - ط3، 1404هـ - 1984م.
- **سرّ صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم،دمشق،ج1، ط2، 1413هـ، 1993م.
- **سرّ الفصاحة**، ابن سنان الخفاجي، تحقيق علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة ط2141، 4 هـ - 1994.
- **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسّسة الصّادق تهران خيابان ناصر خشرو، طبعة جديدة مصحّحة مذيلة بتعليقات مفيدة، ج1، 1389هـ 1978م.
- **شرح المفصّل للزّمخشري**، ابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1، 1422هـ - 2001.

- **شرح المقدّمة الجزرية في علم التجويد**، شيخ الاسلام زكرياء الأنصاري، مراجعة أبو الحسن محي الدّين الكردي، تعليق محمد غيث صبّاغ، مطبعة الشّام، ط4، 1416هـ - 1996م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، رضي الدّين الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1402هـ - 1982م.
- **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام الأنصاري، ومعه منتهى الأدب في شرح شذور الذّهب، محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة، دط، 2004.
- **شرح عيون كتاب سيبويه**، أبو نصر هارون القرطبي، دراسة وتحقيق عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه، ط1، 1404هـ - 1984م.
- **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السّيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيّد علي،دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2008.
- **طبقات النّحويين واللغويين**، أبو بكر الزّبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ط3، دت.
- **القانون في الطّب**، ابن سينا، وضع حواشيه محمد أمين الضّناوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1420هـ - 1999م.
- **كتاب العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي،دار الرشيد للنّشر - العراق - دط، 1980.
- **الكتاب، سيبويه**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب - بيروت، ط3، 1403هـ - 1983م.
- **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، شهاب الدّين القسطلاني، تحقيق عامر السّيّد عثمان وعبد الصبور شاهين، مطابع الأهرام، 1972.
- **المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر**، ضياء الدّين بن الأثير، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، 1411هـ - 1990.
- **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، جلال الدّين السيوطي، شَرَحَهُ وضَبَطَهُ وصَحَّحَهُ وعَنْوَنَ مَوْضُوعُاتِه وعَلَّقَ حوَاشِيه محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، ط3.

- **المستوفى في النّحو، الفرغاني،** تحقيق محمد بدوي المفتون، دار الثقافة العربية، 1987.
- **مفتاح العلوم،** محمد السكاكي، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية ط1، 2000م.
- **المقتضب،** المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت، دط، دت.
- **مقدّمة في أصول التّصريف،** ظاهر بن أحمد بابشاذ، تحقيق وتعليق حسين علي السّعدي،ورشيد عبد الرّحمان العبيدي، سلسلة إحياء التّراث الاسلامي (73)، 1427هـ 2006م.
- **الممتع في التصريف،** ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدّين قباوة، دار المعرفة،بيروت ـ لبنان ، ط1، 1407هـ ـ 1987م
- **المنهاج في شرح جمل الزّجاجي،** يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق، عبد الله ناجي، مكتبة النّاجي، دط، دت.
- **الوافي في شرح الشّاطبية في القراءات السّبع،** عبد الفتّاح عبد الغني القاضي،منشورات مكتبة الدّار المدينة المنورة ، ط8، 1410هـ 1989م.

2. المراجع:

- **أبنية الصّرف في كتاب سيبويه،** خديجة الحديثي، مكتبة النهضة بغداد، ط1، 1385 هـ ـ 1965 م.
- **أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة،** فوزي الشّايب، عالم الكتب الحديث، إربد ـ الأردن ـ ط1، 1465هـ ـ 2004.
- **إحصائيات جذور معجم لسان العرب،** موسى علي حلمي، مطبوعات جامعة الكويت.
- **أصول تراثية في اللسانيات الحديثة،** كريم زكي حسام الدين، مكتبة النهضة المصرية،ط3، 1421 هـ ـ 2001.
- **الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،** النحو ـ فقه اللغة ـ البلاغة،تمام حسان، عالم الكتب، 146هـ ـ 2000م.
- **البحث اللغوي عند العرب،** أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988.

- **البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب**، أحمد مختار عمر، دار الثّقافة بيروت، لبنان، دط، 1972.
- **حركات العربية، دراسة صوتية في التّراث الصّوتي العربي**، عبد الحميد زاهيد، سلسلة الصّوت 4، ط1، 2005.
- **الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربي**، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرّسالـــــة، ط3، 1993م
- **الدراسات الصّوتية عند علماء التجويد**، غانم قدّور الحمد، وزارة الأوقاف والشّؤون الاسلامية العراق، 1406هـ - 1986.
- **الصّوت بين النّظرين الفلسفي واللساني عند إخوان الصّفا**، محمد أديوان، دار الأمان،الرباط، ط1، 2006،
- **الطّريف في علم التّصريف، دراسة صرفية تطبيقية**، عبد الله محمد الأسطي، كلّية الدّعوة الاسلامية طرابلس، 1401هـ 1992م.
- **علم الأصوات اللغوية**، مناف مهدي الموسوي، منشورات جامعة ليبيا، ط1، 403هـ - 1993
- **علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي**، محمود السّعران، ، دار النّهضة العربية، بيروت، دط،دت.
- **في علم الأصوات العربي، بدايات ونتائج**، رشاد محمد سالم، جمعية حماية اللغة العربي،الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، ط1، 1423هـ - 2002م.
- **اللغة العربية معناها مبناها**، تمام حسان، دار الثقافة الدّار البيضاء، 1994.
- **المدارس الصّوتية عند العرب**، النّشأة والتّطور، علاء جبر محمد، دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 1427 هـ - 2006.
- **المدارس النّحوية**، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 7، 1998.
- **المصطلح الصّوتي في الدّراسات العربية**، عبد العزيز الصيغ، دار الفكر - دمشق - الإعادة1 1427هـ - 2007م.
- **مقالات في اللغة والأدب**، تمام حسان، عالم الكتب، ط1، 1427هـ - 2006م.
- **مقدّمة لنظريّة المعجم**، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الاسلامي بيروت ، ط1، 1997.

- **من وظائف الصّوت اللغوي محاولة لفهم صرف ونحوي ودلالي**، أحمد كشك، دار غريب للطباعة والنّشر، 2007.
- **المنهج الصّوتي للبنية العربية**، عبد الصّبور شاهين، رؤية جديدة في الصّرف العربي،مؤسسة الرّسالة، دط، 1400هـ، 1980م.
- **النّظام الصّوتي للغة العربية**، دراسة وصفية تطبيقية، حامد بن أحمد بن سعد الشنبرى،مركز اللغة العربية، جامعة القاهرة، دط، 1425 هـ - 2004م.

3. المجلاّت:

- **جهود العرب في الدّراسات الصّوتية**، كمال بشر، مجلة الثّقافة العربية، ليبيا، العدد الرّابع، 1975.
- **هل أثّر الهنود في المعجم العربي**، أحمد مختار عمر، مجلة مجمع اللغة العربيـــة،ج33، 1972.

فِهْرِسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

مُقَدِّمَةٌ عَامَّةٌ :..... 0
الفَصْلُ الأوَّلُ: الدَّرْسُ الصَّوْتِيُّ العَرَبِيُّ: النَّشْأَةُ وَالتَّأصِيلُ. 4
مُقَدِّمَةٌ:..... 4
الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: أَسْبَابُ نَشْأَةِ الدَّرْسِ الصَّوْتِي عِنْدَ العَرَبِ:..... 5
1. خِدْمَةُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: 5
2. مُقَاوَمَةُ اللَّحْنِ وَالْحِفَاظ عَلَى اللُّغَةِ: 6
3. الرَّبْطُ وَالتَّنْسِيقُ بَيْنَ الْمَبَاحِثِ الصَّوْتِيَّةِ وَبَقِيَّة مُسْتَوَيَاتِ اللُّغَةِ:..... 7
الْمَبْحَثُ الثَّانِيُّ: مَصَادِرٌ أسَّسَتْ بُنْيَانَ الدّرْسِ الصَّوْتِيّ: 9
1. البدايات: 13
2. الْمَعَاجِمُ الْعَرَبِيَّةُ: 10
3. الْمَصَادِرُ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ: 10
4. الْمَصَادِرُ الْبَلاَغِيَّةُ: 11
5. الْمَصَادِرُ الصَّوْتِيَةُ:..... 13
6. مَصَادِرُ عُلَمَاء التَّجْوِيدِ:..... 14
الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: الدَّرْسُ الصَّوْتِيُّ بَيْنَ الْأَصَالَةِ والتَّأَثُّرِ:..... 17
1. دَعْوَى التَّأَثُّرِ:..... 17
2. الرُّدُودُ عَلَى دَعْوَى التَّأَثُّرِ:..... 19
3. أَصَالَةُ الدَّرْسِ الصَّوْتِيّ:..... 20
خَاتِمَةٌ:..... 22
الْفَصْلُ الثَّانِيُّ: النِّظَامُ الصّوْتِيُّ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: 23
مُقَدِّمَةٌ:.....23
الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الْوَحَدَاتُ الصَّوْتِيَّةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ:..... 24
1. مَاهِيَّةُ الصَّوْتِ: 24
2. الْوَحَدَاتُ الصَّوْتِيَّةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: 26
الْمَبْحَثُ الثَّانِي : الجِهَازُ الصّوْتِيُّ وَكَيْفِيَةُ حُدُوثِ الصَّوْتِ وانْتِشَارِهِ: 31
1. الجِهَازُ الصَّوْتِيُّ: 31
2. كَيْفِيَّةُ حُدُوثِ الصَّوْتِ:..... 31
3. انْتِشَارُ الصَّوْتِ: 33
4. وُصُولُ الصَّوْت إِلَى أُذُنِ السَّامِعِ:..... 34

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَخَارِجُ الحُرُوفِ وصِفَاتُهَا: **37**
1. مَخَارِجُ الْحُرُوفِ:..... 37
2. صِفَاتُ الْحُرُوفِ: 42
خَاتِمَةٌ:..... **47**
الفَصْلُ الثَّالِثُ : النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وأَثَرُهُ فِي الْأَنْظِمَةِ اللّغَوِيَّةِ:..... 48
مُقَدِّمَةٌ:..... 48
المَبْحَثُ الأوَّلُ: النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وأثَرُهُ في النَّظَامِ المُعْجَمِيّ: **49**
1. الوَحَدَاتُ المُعْجَمِيَّةُ قِوَامُ المُعْجَمِ: 49
2. النُّظَامُ الصَّوْتِيُّ وَدَوْرُهُ فِي بِناءِ الوَحْدَةِ المُعْجَمِيَّةِ: 50
3. الصَّوْتُ وَدَوْرُهُ فِي تَحْدِيدِ الدّلاَلَةِ المُعْجَمِيَّةِ:..... 55
المَبْحَثُ الثَّانِيُّ: النِّظَّامُ الصَّوْتِيُّ وأَثَرُهُ فِي النِّظَامِ الصَّرْفِيّ: **59**
1. أَثَرُ الظَّوَاهِرِ الصَّوْتِيَّةِ فِي بِنَاءِ الْكَلِمَةِ:..... 59
2. دَوْرُ النِّظَامِ الصَّوْتِيّ فِي اخْتِيَار الْمِيزَانِ الصَّرْفِيّ: 63
3. النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وَدَوْرُهُ فِي اخْتِيَارِ حرُوفِ الزِّيَادَةِ:..... 64
4. النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وَأَثَرُهُ فِي بِنَاءِ الْقَوَالِبِ الصَّرْفِيَّةِ: 66
الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وأثَرُهُ فِي النِّظَامِ النَّحْوِيّ: **72**
1. حَقِيقَةُ الارْتِبَاطِ بَيْنَ النِّظَامِ الصَّوْتِيّ والنِّظَامِ النَّحْوِيّ: 72
2. الإعْرَابُ بَيْنَ حَقِيقَةِ الخِفَّةِ وحَقِيقَةِ المَعْنَى: 74
3. النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وَأَثَرُهُ فِي تَوْزِيعِ الحَرَكَاتِ الإعْرَابِيَّةِ: 76
4. دَوْرُ البِنْيَةِ الصَّوْتِيَّةِ فِي الإعْرَابِ التَّقْدِيرِي:..... 79
5. النِّظَامُ الصَّوْتِيُّ وَدَوْرُهُ فِي حَذْفِ الوَظَائِفِ النَّحْوِيةِ: 81
خَاتِمَةٌ:..... 82
خَاتِمَةٌ عَامَّةٌ:..... 83
لأئِحَةُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ:..... 87
فِهْرِسُ الْمُحْتَوَيَاتِ:..... 99

هذا الكتاب منشور في